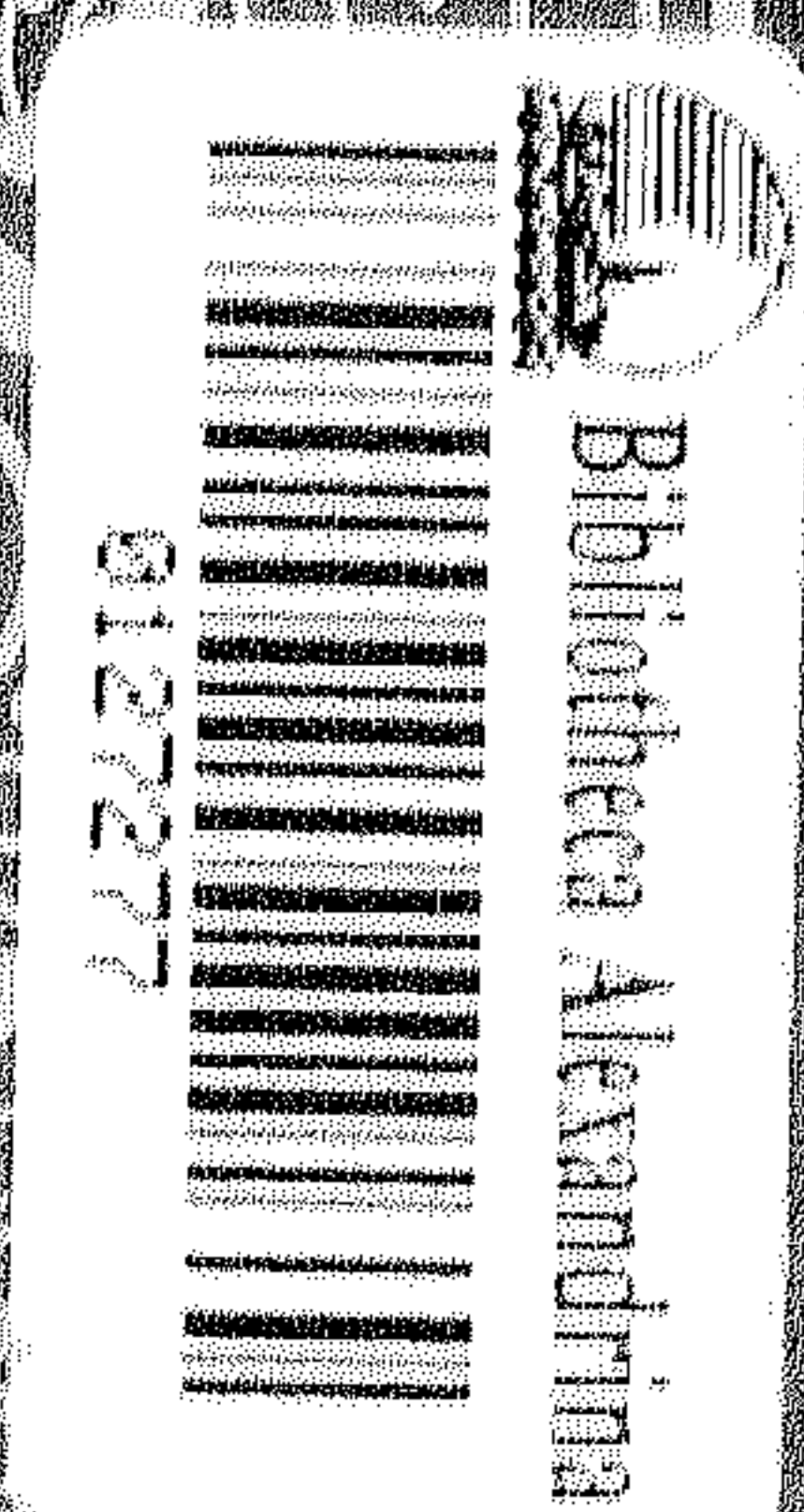


شرح
قطر الندى وبل الصدى

تصنيف أبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
للوفى سنة ٧٦١ هـ من المشجرة

مكتبة كتاب
بيت الندى، بمكتبة شرح قطر الندى

تأليف
محمد بن أبي عبد الله
في القائلين



15712

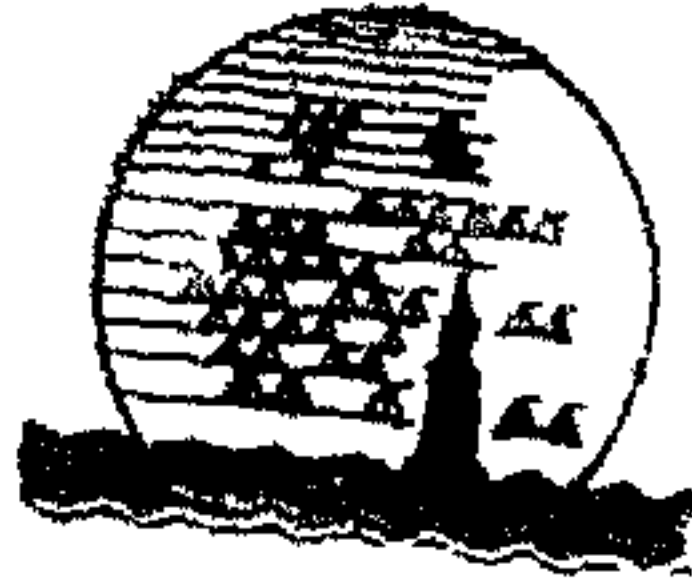
492.75
C 305

الهيئة العامة في الإسكندرية
رقم التخصيص 492.75
رقم التسجيل ٤٤٦٦٨

شرح

فطر النكاح والصلح

تصنيف أبي محمد عبد الله محمد جمال الدين بن هيثم الأصبهاني
المتوفى في سنة ٧٦١ هـ من الهجرة



General Organization of the Alexandria Library
Bibliotheca Alexandrina

ومعه كتاب

«سبيل الهدى»، بتحقيق شرح فطر الندي»

تأليف

بمجد مجنى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

وجميع حق إعادة الطبع محفوظ له

الطبعة الحادية عشرة : تمتاز بدقة الضبط، والزيادة في الشروح والتحقيقات
ربيع الثاني ١٣٨٣ - أغسطس ١٩٦٣

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
إصايتها : مصطفى محمد

م. السعادة
بمصر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له
ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بملوِّ قدره في صناعة النحو ،
وكان يَنحُو في طريقته مَنحَاةَ أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جنى ،
واتبعوا مُنظَلِحَ تلميذه ؛ فأتى من ذلك بشيء عجيبٍ دَالٌّ على قوة
ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزييل نِعَمائه ، وأشكره شكر المعترف بِمِنَنِهِ وآلائِهِ ، وأصل
وأسلم على صَفوة أنبيائه ، وعلى آلهِ وصحبه وأوليايائه .

وبعد ، فهذا كتاب «شرح قطر الندى ، وبلّ الصدى» أحدُ تصانيف الإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري
للمصري ، المتوفى في ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ، وهو أحد كتب العربية
التي أولعتُ بها منذ الصغر ، وأحدُ الكتب التي كان لها في نشأتى العلمية أجل الأثر؛ فإله
يعلم أنى انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جيد واضح في ميولى ونزعاتى
العلمية ، وأننى ما زلت أجد في نفسى آثارَ هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم ،
وإن من علام صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قد رأيت اثرًا من
ذوى الرأى والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له ، والثناء
عليه ، والإشادة بذكوره ، ووجدته مع شديد الأسف - يحمل على تحميلة الشادين
عنه وصدّم عن الانتفاع به ، بما شوّهه الفاشرون من محاسنه حتى ظمروا للناس في مرأى
يلفتُ العيون عنه ، ويحافى النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا - مع الألم الشديد - أمر
لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنك
لا تقع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد عُني نأثيرُهُ
بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بُدًا من القيام على هذا الكتاب : بِضَبْطِ أمثله وشواهد من
القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى ، ثم بشرح أبياته شرحاً وسطاً بين
الوجيز المخل والبسيط الممل ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً ، وأدبّت ذلك كله
بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول ؛ إذ كان قصدى أن يَتَنَهَّمَهُ المبتدئون في علم

العربية ومن في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبة في أن أضع
أبنة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي
تدرس فيه ، فقد والله ، ساءني كما ساء كل محب للأزهر أن يضرب المثل في
رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة
أزهرية » ولا يكون للكتاب عيب يزدرية بمض القراءة من أجله إلا أن حروفه
صغيرة ، أو أن ورقه أصفر ، أو نحو ذلك .

ورأيت - مع ذلك - كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يجأرون
بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة
الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كله - والحمد لله وحده - بما تقرُّ بين أعين المطلعين عليه ،
وترتاح له قلوب المصنفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سبيل الهدى »
بتحقيق شرح قطر الندى .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع
بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تكن الأخرى فله الأسر من قبل
ومن بعد ، والله وحده المستول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الجيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتفمّد برحمته ورضوانه والذي
الذي دفعني إلى الحرص على تلقّي العلم وتحصيله ، ولم يدخر وسعاً في تحريفي على
أن أجعل ذلك أبلغ وكدي ، وأجمل ما أفضي الوقت فيه ، وعلى أسعادي
وشيخي الذي تلقّيت عليه هذا الكتاب فانتفعت بعلومه وخلقه وتديّنه ، رضى الله
عنهما ، وأجزّل ثوابها .

هذا ، وقد اتفق أن نفذت جميع نسخ الكتاب ، ورغبت إلى المكتبة
التجارية الكبرى في إعادة طبعه ، فاغتيمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على
الكتاب زيادات هامة ، ولأجود ضبطه وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب
الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنات ؛ إنه ولي ذلك .

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قطر الندى ، وبلّ الصدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيان من يأتي بعده ،
الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح
الْوَرِيعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ،
الأنصاري ، المصري .

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩
من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد العليّ بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على
أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى الثمزي ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر
دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة
الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقّه على مذهب الشافعي ، ثم
تحمّل حفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لرفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد
الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق للبارع ، والاطلاع
للفرد ، والافتدال على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من
التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعا ،
براً ، دَمَتْ اَخْلَقُ ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ،
يقال له ابن هشام أنمى من سيبويه » ،

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة
النحو ، وكان يَنْصَحُ في طريقته مَنحَاة أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا
مصطلح تعليمه ، فأنى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » اهـ

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوحُ منه أمارات التحقيق وطول
الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيق الصيت ،
ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو باقنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر
على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم
وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب . طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه
الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) الأناز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه خزانة السلطان الملك
الكمال . طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك . طبع مراراً ، وشرحه الشيخ
خالد ، وأنا عليه ثلاث شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط مطبوع
أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكرة : ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى .

(٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « هم جراً » ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وليدن ،
وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى المطبوع في الهند .

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن : موجودة في مكتبة برلين .

(١٠) رفع التخصاصة ، عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطى ، وذكر أنه يقع

في أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو

شرح شواهد كتاب الأعم لابن جنى .

- (١٢) شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانث سماد » الآتي ذكره ؛ لأن من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز كعب بن زهير قائلاً ببردته .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟ .
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة « بانث سماد » : طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللفظية ، في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو هذا الذي تقدمه اليوم .
- (٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرّف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .
- (٢٢) فَوْحُ الشذا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
- (٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .
- (٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف ، من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .
 (٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ،
 وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافٍ ، وأنا عليه شرح مبسوط ، لم يطبع إلى اليوم .
 (٢٩) موقد الأذهان ، وموقف الوسنان ، تعرّض فيه لكثير من مشكلات
 النحو ، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي براين وباريس .

* * *

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل : ليلة الخميس - الخامس من
 ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .
 وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفى في
 سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواه .
 رضى الله تعالى عنه وأرضاه (١) ١١

(١) تجد لابن هشام الأنصارى - رحمه الله تعالى ١ - ترجمة في الدرر الكامنة لابن
 حجر ٢/٣٠٨ وفي بغية الوعاة للسيوطى ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ١/٢٤٧ وفي
 للنهل الصافى ، وفي للنهج الأحمد للعلیمی ٢٥٥ ، وفي دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٥
 وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل للؤاف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن
 أيوب الماعرى الذى هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التى صنفها ابن إسحاق ، وقد
 توفى ابن هشام هذا بمصر فى عام ٢١٣ ، وقيل : فى عام ٢١٨ هـ ، وله ترجمة فى وفيات
 الأعيان لابن خلدكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن
 هشام بن إبراهيم بن خلف ، اللخمي ، السبقى ، النحوى ، أحد أعيان القرن السادس .
 وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩ ، وفى ابن خلدكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا)
 ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوى ، ويعرف بابن البرذعى أيضاً ، وكان رأساً فى العربية
 وتوفى بتونس فى سنة ٦٤٦ هـ ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١١٥ .

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤاف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن
 المتوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوى ٧/٢٩١ ومنهم
 محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة فى الضوء
 اللامع أيضاً ٩/٩٢ ، وكانت وفاته فى سنة ٩٠٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، جمالُ الْمُتَصَدِّقِينَ ، وتاجُ القُرَّاءِ ،
تذكرة أبي عمرو ، وسيدويه ، والقراء : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري ، فَسَّحَ اللهُ فِي قَبْرِهِ ۱۱

الحمدُ لِلَّهِ رَافِعِ الدَّرَجَاتِ لِمَنْ انخَضَ بِجَلَالِهِ ، وَفَاتِحِ الْبَرَكَاتِ لِمَنْ انْقَصَبَ
لشُكْرِ إِفْضَالِهِ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ هَلِي مَنْ مَدَّتْ عَلَيْهِ الْفَصَاحَةُ رِوَاقَهَا^(١) ،
وَشَدَّتْ بِهِ الْبَلَاغَةُ نِطَاقَهَا^(٢) ، الْمَبْعُوثِ بِالآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَالْخُبْرِجِ ، الْمَنْزِلِ عَلَيْهِ
قُرْآنٌ عَرَبِيٌّ غَيْرُ ذِي هَوَجٍ ، وَهَلِي آلِهِ الْهَادِينَ ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَادُوا
الدِّينَ ، وَشَرَّفَ وَكَرَّم .

وبعدُ ، فهذه نُكَّتْ حُرُوفُهَا عَلَى مُقَدِّمَتِي الْمُسَمَّاةِ بِـ « بِقَطْرِ النَّدَى » ،
وَبِلِ الصَّدَى « رَافِعَةُ الْحُجَابِهَا ، كَاشِفَةُ الْإِقْبَابِهَا ، مَكْمَلَةُ لِشَوَاهِدِهَا ، مُتَمِّمَةٌ
لِفَوَائِدِهَا ، كَافِيَةٌ لِمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ، وَافِيَةٌ بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ^(٣) مِنْ طَلَابِ عِلْمِ
الْعَرَبِيَّةِ إِلَيْهَا .

وَاللَّهُ الْمَسْتَوْلُ أَنْ يَنْفَعَهَا بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا ، وَأَنْ يُبَدِّلَ لَنَا طُرُقَ الْخَيْرَاتِ
وَسُبُلَهَا ؛ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ ، رَوْوْفٌ رَحِيمٌ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَالِيهِ أُنِيبُ^(٤) .

(١) الرواق - بكسر الراء بزنة السكتاب - أصله بيت كالفسطاط ، وقيل : هو
مقف في مقدم البيت .

(٢) النطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالخزام ، وقيل : شقة تلبسها
المرأة وتشد وسطها عليها فتوصل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، وليس لها حجرة ولا
نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان ، وجمعه نطق بزنة كتب .

(٣) البغية : الحاجة والطلبية ، وجنح : مال . (٤) أنيب : أرجع .

ص - الكلمة قولٌ مُفْرَدٌ .

ش - تُطْلَقُ الكَلِمَةُ فِي اللِّغَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَقْيِدَةِ^(١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَلِمًا
إِنَّمَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)^(٢) إشارة إلى قوله : (رَبُّ أَرْجَمُونَ آتَى أَعْمَلُ صَالِحًا
فِيمَا تَرَكَتُ)^(٣) ، وفي الاصطلاح على القول المفرد .

والمرادُ بالقول : اللفظُ الدالُّ على معنى : كَرَجُلٍ ، وَفَرَسٍ .

والمرادُ باللفظ : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف : سواء دلَّ على مَعْنَى :
كزَيْدٍ ، أم لم يدلَّ كَدَيْزٍ - مقلوبَ زَيْدٍ - وقد تبين أن كلَّ قولٍ لفظٌ ،
ولا ينعكس^(٣) .

والمرادُ بالمفرد : ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه ، وذلك نحو « زَيْدٍ » ؛ فإن
أجزاءهُ - وهى : الزاى ، والياء ، والدال - إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شَيْءٍ مما
يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك « غَلَامٌ زَيْدٍ » فإن كلا من جُزْءَيْهِ - وهما :
الغلام ، وزيد - دالٌّ على جُزْءٍ معناه ؛ فهذا يسمى مركباً ، لا مُفْرَدًا .

فإن قلت : فلم لا اشترطت في الكلمة الوَضْعَ ، كما اشترطت مَنْ قَالَ : الكلمة
لفظٌ وَضِيعٌ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ ؟

قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهمُ اللفظُ جِنْسًا للكلمة ، واللفظُ ينقسم
إلى موضوع ، ومُتَهَمَلٍ ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوَضْعِ ،
ولما أخذتُ القولُ جِنْسًا للكلمة - وهو خاصٌّ بالموضوع - أغناني ذلك عن
اشتراط الوَضْعِ .

فإن قلت : فلمَ عدتَ عن اللفظ إلى القولِ ؟

قلت : لأن اللفظَ جنسٌ بَعِيدٌ ؛ لانطلاقه على المُهْمَلِ والمستعملِ ، كما ذكرناه ،

(١) في نسخة «على الجملة المقيدة» .

(٢) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنین .

(٣) يعنى أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنى كدیز يسمى لفظاً ،

ولا يسمى قولاً .

والقولُ جنسٌ قَريبٌ ؛ لاختصاصه بالمُستعمل ، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعيبٌ عند أهل النظر .

ص — وَهِيَ : أَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش — لما ذكرتُ حَدَّ الكلمة ، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الأسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ . والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الأستقراء^(١) ؛ فإن علماء هذا الفن تَتَبَعُوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان^(٢) تَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَمَثَرُوا على شيء منه .

ص — فَأَمَّا الْأَسْمُ فَيُعْرَفُ : بِأَلْ كَالرَّجُلِ ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ ، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَقَاءِ ضَرَبْتُ .

ش — لما بَيَّنْتُ ما انحصرتُ فيه أنواعُ الكلمةِ الثلاثة ، شَرَعْتُ في بيان ما يُمَيِّز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَتَيْهِ ؛ لِقَم فائدة ما ذكرته ، فذكرتُ للاسم ثلاثَ علاماتٍ ؛ علامةً من أوله ، وهى الألف واللام ، كالفرس ، والغلام . وعلامةً من آخره ، وهى التَّنْوِينُ ، وهو « نونٌ زائدة ، ساكنة ، تَلْحَقُ الآخِرَ لفظاً ، لا خطأً ، اضيرتوكيد » ، نحو زيدٍ ، وَرَجُلٍ ، وَصَهْرٍ ، وَحَيْثُذٍ ، وَمُسْلِمَاتٍ ؛ فهذه وما أشبهها أسماء ؛ بدليل وجودِ التَّنْوِينِ في آخرها . وعلامةٌ معنوية ، وهى الحديثُ عنه كـ « فَمَ زَيْدٌ » ، فزيدٌ : اسمٌ ؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام ، وهذه العلامة أنفعُ العلامات المذكورة للاسم ، وبها استدلُّ على اسمية القاء في « ضَرَبْتُ » ألا ترى أنها لا تقبلُ « أل » ولا يلحقها التَّنْوِينُ ، ولا غيرها من العلامات التي تُذَكِّرُ الاسم ، سوى الحديث عنها فقط .

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإما أن تدل على معنى في نفسها ، والأول الحرف ، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثاني الاسم .
(٢) في نسخة « فلو كان » بالفاء مكان الواو .

ص — وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ
الِدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كَزَيْدٍ . وَمَبْنِيٌّ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَهَوْلَاءَ فِي لُزُومِ الْكُسْرِ ،
وَكَذَلِكَ حَذَامٍ ، وَأَمْسٍ ، فِي لُفَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي
لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ
إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ الشُّكُونِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش — لَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ تَعْرِيفِ الْاسْمِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ عِلْمَاتِهِ عَقَّبْتُ ذَلِكَ
بِبَيَانِ انْقِسَامِهِ إِلَى مُعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ ، وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ
المَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ هُوَ « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ
عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، تَقُولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وَ « مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغْيِيرٌ بِالضَّمَّةِ ، وَالْفَتْحَةِ ، وَالْكَسْرَةِ ، بِسَبَبِ
مَادْخُلِ عَلَيْهِ مِنَ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، وَالْبَاءِ ، فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ
يَكُنْ إِعْرَابًا ، كَقَوْلِكَ فِي « فُلْسٍ » إِذَا صَغُرَتْهُ « فُلَيْسٌ » ، وَإِذَا كَسُرَتْهُ (١)
« أُنْفُسٌ ، وَفُلُوسٌ » ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي الْآخِرِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبِ
الْعَوَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
« حَيْثُ » بِالضَّمِّ ، وَ « حَيْثُ » بِالْفَتْحِ ، وَ « حَيْثُ » بِالْكَسْرِ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ
الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا ، وَهُوَ « جَلَسَ »
وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ ؟

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمُعْرَبِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ ، وَأَنَّهُ « الَّذِي يَلْزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ،
وَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ » ، ثُمَّ قَسَمْتُهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى
الْكَسْرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ . ثُمَّ قَسَمْتُ الْمَبْنِيَّ
عَلَى الْكَسْرِ إِلَى قَسْمَيْنِ : قَسْمٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « هَوْلَاءُ » ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ يَكْسِرُونَ
آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَقَسْمٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، وَهُوَ « حَذَامٍ ، وَقَطَامٍ » ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ
الْمُؤَنَّثَةِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ « فَعَالٍ » ، وَ « أَمْسٍ » إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

(١) كَسْرَتُهُ : بِعَنَى جَمْعَتِهِ جَمْعُ تَكْسِيرٍ .

فأما باب « حَذَامِ » ونحوه : فأهلُ الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسْرِ مطلقاً ؛
فَيَقُولُونَ : « جَاءَتْنِي حَذَامِ ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ » ، وَعَلَى ذَلِكَ
قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١ — قَلَوْلَا الْمَزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَاطِيبَ الْمَنَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها في البيت مرتين مكسورة ، مع أنها فاعل .

(١) البيتان قيل : إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في اللسان
(مادة رقص) أنهما للبعيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام امرأته وفيها يقولها ،
والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف
والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨)
وأشده قبلهم ابن جني في الخصائص (٥٦٩/١) .

اللغة : « المزعجات » جمع مزعجة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو
الإفلاق « القطا » طائر يشبه الحمام « المنام » النوم « قالت » فعل ماض من القول « حذام »
اسم امرأة الشاعر كما عرفت « صدقوها » انسبوا لها للصدق ، ولا ترموها بالكذب .

المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا
أنه القول المعتمد به الذي لا يصح خلافه ، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ،
مبنى على السكون في محل نصب « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف
لا محل له من الإعراب « حذام » فاعل يقال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة في
محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى
على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وها : مفعول به مبنى
على السكون في محل نصب ، ووجه فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب
جواب إذا الشرطية ، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً « فإن » الفاء
حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة
الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، ووجه
الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب
يقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو الذي قالت حذام .

وافترقت بنو تميم فرقتين ؛ فبعضهم يُعربُ ذلك كله^(١) ، وبالفتح نصبًا وجرًا ؛ فيقولُ « جاء ثني حذام » بالضم ، و « رأيت حذام ، ومررت بحذام » بالفتح ، وأكثرهم يَفْصِلُ بين ما كان آخره راء - كَوَبَارِ : اسم لقبيلة ، وَحَضَارِ : اسم لِكوكب ، وسَفَارِ : اسم لِماء - فيبنيه على الكسر ، كالحجازيين^(٢) وما ليس آخره راء - كحذام ، وقطام - فيُعربه إعراب ما لا ينصرف .

وأما « أمس » إذا أردت به اليوم الذي قَبْلَ يومك ، فأهل الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسر ؛ فيقولون : « مَعَى أَمْسٍ ، واعتكفت أمس ، وما رأيتُهُ مُذْ أَمْسٍ » بالكسر في الأحوال الثلاثة ، قال الشاعر :

٢ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِي

الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية ، وهي فاعل في الموضعين جميعا ، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعا ، فلما لم يكن ههنا مرفوعا في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل ، وهذا معنى كونه مبنيًا ، وهذه لغة الحجازيين ؛ وخالفهم بنو تميم ، وتفصيل مقالاتهم في الشرح .

(١) وعلى هذه اللفظة ورد قول الفرزدق ، وهو شاعر من بني تميم :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكَسَمِيِّ لَمَّا غَدْتُ مِنِّي مُطْلَقَةً نَوَارُ

وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله « نوار » فإنه جاء به مرفوعا بالضم الظاهرة لكونه فاعل « غدت »

بدليل القافية في البيت الثاني .

(٢) من ذلك قول الفرزدق هام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب

للمؤلف (ش ٣٩) ، واستشهد به أيضا صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان :

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَوْرًا

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن ، أولاً سقف نجران ، وقد استشهد المؤلف في

التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الأبيات

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرَسِ
 الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

= كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيهقي ابن منظور في لسان العرب (أم س) .

اللغة : «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل ، أى : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة الموصوف .

للعنى : إن الخلود في هذه الدنيا ممنوع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال ، فالشمس — وهى كوكب عظيم جداً — ليست بباقية على حالة واحدة ، بل يعترها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التى تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران فى صفرتها ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل فى وقتى الحاضر لأننى مشاهد له ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس منى ومن غيرى لا يمكن لى أن أرده ، لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لاحية له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف و«الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تقلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضافوها : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «من» حرف جر «حيث» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تقلب وهو مضافوها : مضاف إليه «حمراء» حال من ضمير اللؤنت المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمراء، أو حال ثان «وغروبها» الواو عاطفة، غروب : معطوف على تقلب، وهو مضافوها : مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان؛ أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع =

فَأَمْسٍ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ يَلْمِزِي ، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى .
 وَافْتَرَقَتْ بِنُو تَمِيمٍ فَرَقَتَيْنِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَبَهُ : بِالضَّمَّةِ رَفْعًا ، وَبِالْفَتْحَةِ مَطْلَقًا ،
 فَقَالَ : مَتَّضَى أَمْسٌ ، بِالضَّمَّةِ ، وَاعْتَسَكَنْتُ أَمْسًا ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسًا ،
 بِالْفَتْحِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٣ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّمَاوِي نَحْسًا
 يَا كَلْبَنَ مَا فِي رَحْلَيْهِنَّ هَمْسًا لَا تَرِكَ اللَّهُ لَهْنٌ ضِرْسًا
 وَلَا لَقَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَمْسًا

مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول :
 مفعول به لأعلم ، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة
 الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار
 ومجرور متعلق بيجيء ، وحمله يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
 وهو ما ، وحمله أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ،
 وهو أجود .

الشاهد فيه : قوله «أمس» في آخر الأبيات ؛ فإن هذه السكامة قد وردت مكسورة
 الآخر ، بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهي فاعل لمضي ، ومن هنا تعلم أن السكامة مبنية على
 الكسر في محل رفع ، لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً ؛ إما لفظاً ، أو تقديرًا ، وإما محلاً
 ٣ - هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أنشد سيبويه البيت الأول
 منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم
 الذي لا ينصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره ، وذكر الأعلم في شرح
 شواهد كتاب سيبويه الثاني ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور
 (ش ٤٢)

اللغة «عجائزاً» جمع عجوز ، وهي المرأة الطاعنة في السن «السماوي» بفتح السين
 - جمع سمالة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول ، وقيل : ساحرة الجن «همسا»
 المحسن : الخفاء وعدم الظهور «لا تترك الله لهن ضرساً» يدعو عليهن بذهاب أضرابهن
 وقوله «ولا لقين الدهر - إلخ» دعاء عليهن أيضاً .

■ للبنى : يذكر أنه رأى شيئاً عجبياً في اليوم الذى قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، ويأكلن ما فى رحلمن من الطعام أكل خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، والتقدير: والله لقد رأيت - الخ ، قد : حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبياً» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجيباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمس» مجرور بـ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف وللنازع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صفة للضرورة، وهو بدل من قوله عجيباً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز ، وهو مضاف و «السعالى» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكلن» فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول : مفعول به أياً كل ، مبنى على السكون فى محل نصب «فى» حرف جر «رحلمن» رحل : مجرور بـ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة للموصول ، وهو ما «أمس» مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلهمسا - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماضى «الله» فاعل بترك «لمن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله «مذ أمسا» فإنه أنى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافى بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنيّة على الفتح أنهم قد جاءوا بها فى حالة الرفع مرفوعة بالضمّة الظاهرة مثل قول الشاعر :

أَعْتَمَمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ هُنَّ بِأَسُ وَاَتَمَّ بِأَسُ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضمّة بدليل القافية فى آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله «تضمن» ولو كان مبنيّاً للزم حالة واحدة فى جميع مواقع الإعراب .

ومنهم من أعربه بالضمّة رفماً ، وَبَنَاهُ عَلَى الْكسْرِ نَصْبًا وَجَرًّا .
 وزعم الزَّجَّاجِيُّ أن من العرب مَنْ يَبْنِي « أَمْس » عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَنشَدَ عَلَيْهِ
 قَوْلَهُ : * مُذْ أَمْسًا [٣] وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مُعْرَبٌ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ
 وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ « أَمْسًا »^(١) فِي الْبَيْتِ فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
 « مُذْ أَمْسَى الْمَسَاءَ » .

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْكسْرِ ، ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَثَّلْتُهُ
 بِأَحَدِ عَشَرَ وَأَخْوَاتِهِ ، تَقُولُ : « جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
 رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ رَجُلًا » بِفَتْحِ الْكَلِمَتَيْنِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ،
 وَكَذَا تَقُولُ فِي أَخْوَاتِهِ ، إِلَّا « اثْنَيْ عَشَرَ » فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْأُولَى مِنْهُ تَعْرَبُ : بِالْأَلْفِ
 رَفْمًا ، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، تَقُولُ : « جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ
 عَشَرَ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا » .

وَإِنَّمَا لَمْ أَسْمَعَنَّ هَذَا مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِي « وَأَخْوَاتِهِ » لِأَنِّي سَأَذْكَرُ فِيهَا بَعْدُ أَنَّ
 « اثْنَيْنِ ، وَاثْنَتَيْنِ » يُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُثْنِيِّ مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِّبَا .

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَثَّلْتُهُ
 بِقَبِيلٍ ، وَبَعْدُ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ لَهَا أَرْبَعَ حَالَاتٍ :

أَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُضْمًا قَبْلَ فِيمَنْ يَنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، أَوْ خَفَضًا بِمِنْ ، تَقُولُ :
 « جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فَتَنْصَبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَ « مِنْ قَبْلِهِ ، وَمِنْ
 بَعْدِهِ » ، فَتَخْفِضُهُمَا بِمِنْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٢)
 (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ)^(٣) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ

(١) كَانَ صَوَابُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكْتُبَ « أَمْسَى » بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الزَّائِدَةَ عَلَى
 الثَّلَاثِ تَكْتُبُ بِالْيَاءِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ (٣) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ .

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» (١) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى) (٢) .
 الحالة الثانية : أن يُحذَفَ المضافُ إليه ، ويُنَوَى ثبوتُ لفظِهِ ؛ فيعربان
 الإعرابَ المذكورَ ، ولا يُنَوَّنانِ لنية الإضافة ، وذلك كقوله :
 ٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٌ
 فَمَا عَطَفْتَ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) من الآية ٧٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٣ من سورة القصص .
 ٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد
 العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة
 (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه و أوضح
 للسالك « (٢٤٤) ،
 اللفظة : « نادى » فعل ماض من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك
 « مولى » للمولى عدة معان تقرب من العشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ،
 ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الخليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك « قرابة » مصدر
 بمعنى القرب .
 المعنى : وصف عدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه
 وذوى نصرته .

الإعراب : « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « قبل » مجرور بمن ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، فهو متقدم
 على عامه « نادى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « كل » فاعل نادى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه ،
 ويروى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة
 للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله « قرابة » مفعولا به لنادى
 منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منون فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف
 للوجود في اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو على هذا مضاف و « قرابة » مضاف
 إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفا لعدم تعلق الغرض بذكره : أى نادى
 كل مولى قرابة من بعده ، مثلا « فما » الفاء حرف عطف ، وما : نافية « عطف »
 عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير =

الرواية بخفض « قَبْلَ » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، حذف « ذلك » من اللفظ ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا ، وقرأ الجَحْدَرِيُّ ، والعَقِيلِيُّ : (فِىهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)^(١) ، بالخفض بغير تنوين ، أى : من قَبْلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ ، فحذف المضاف إليه ، وَقَدَّرَ وُجُودَهُ ثَابِتًا .

الحالة الثالثة : أن يُقْطَعَا عن الإضافة لفظًا ، ولا يُنَوَّى المضاف إليه ؛ فيعربان أيضًا الإعراب المذكور ، واسكنهما يُفَوَّنَانِ ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان ، كسائر الأسماء المنكرات ؛ فقول : « جِئْتِكَ قَبْلًا وَبَعْدًا ، ومن قَبْلِ ومن بَعْدِ » قال الشاعر :

• - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

■ الغائب الذى هو الهاء فى قوله « عليه » الآتى ، ويلزم عليه تقديم البدل على البدل منه وذلك نادر كل الندرة ؛ فلا يسوع الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس بتعين هنا ، وأعرابه بعضهم حالا من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا - مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولا به اعطفت تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفت ، و « العواطف » فاعل عطفت ، وهذه الإعراب خير من سابقيه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإن الرواية بجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

(١) من الآية ٤ سورة الروم .

• - نسب قوم هذا البيت لعبدالله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصمق ، وأن

صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ -

وهو كذلك فى بعض نسخ الشرح ، وفى شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك

وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشمونى فى باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح ، ■

وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

اللفظة : « ساغ لى الشراب » سهل مروره فى حلقى ، وحلا مذاقه ، وطاب لى شربه «أغص» بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة فى الأكثر ومضمومة فى لغة قليلة؛ وهو من النقص - بفتح الغين والصاد - والنقص هو وقوف الطعام واعتراضه فى الحلق « للماء الحميم » كما هى الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما فى الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

المعنى : يتحول : إنه - بعد أن أدرك نأره ونال فى عدوه ما كان يشتهى - طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب للماء يستطعم أن يسيفه . الإعراب : « قساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بـ «الشراب» فاعل ساغ « وكنيت » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكيم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه للنصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب على الحال ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية فى هذه الكلمة بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينبو المضاف إليه لانه لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن النوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه فى الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بنى عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدًا شَفْوَةً مَا شَرِبُوا بَعْدًا حَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

وقرأ بعضهم : (فِئَةِ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض والتدوين .
 الحالة الرابعة : أن يُحذف المضاف إليه ، ويُتوسى معناه دون لفظه ؛ فَيُبْنَى
 حينئذٍ على الضم ، كقراءة السبعة : (فِئَةِ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) .
 وقولي « وأخواتهما » أردتُ به أسماء الجهات الست^(١) ، وأوَّلُ ، ودُونُ ،
 ونحوهنَّ ، قال الشاعر :

٦ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ طَلَى أَيْنًا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام
 ٦ — البيت لمعن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي
 ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد
 به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، وللؤلوف في كتابه أو ضح للسالك (رقم ٣٤٨)
 وفي كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥)
 اللفظة : « عمرك » أي حياتك « ما أدرى » ما أعلم « أوجل » أخاف « تعدو » تخترى
 فتب عليه وتسطو ، ويروي تعدو — بالغين للمعجمة — أي : تجيئه في وقت الغداة
 « المنية » الموت .
 المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنى لا أعلم — مع أنى خائف — من الذى
 ينزل به الموت من قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء فى كل
 لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن تفضى حياتنا فى المهجران والقطيعة .
 الإعراب : « لعمرك » اللام حرف ابتداء ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
 وعمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة . وهو مضاف وضمير المخاطب الذى هو الكاف مضاف
 إليه مبني على الفتح فى محل جر ، وخبر للبتداء محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسى « ما »
 نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة
 مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإنى »
 الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسم ، مبني على السكون فى محل
 نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، وهى اللام للزحلقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن ، والجملة

من إن اسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أو جمل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أى خوفاً ، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أبنا» أى: اسم استفهام مجرور به على ، وأى مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتى «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «النية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان ، مبنى على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لافظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) وفى قول أبى النجم بصف فرسا :

* أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضُ مِنْ عَلُ *

وكما يروى في قول العرب «أبدأ بذاً من أول» بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب أنك حين تحذف المضاف إليه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أى لفظ ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه .

فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فتقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة — بحسب الظاهر — يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

وقال آخر :

٧ - إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراءه

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أواخر اللغة : « أومن » أصله أومن - بهمزة مضمومة هي همزة للضارعة ضمت للبناء المجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واوآ ؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتينهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر و آدم ، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واوآ نحو أوتر وأومن « وراء » كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك للمعنى : لا خير في اللودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سررك وسائر شؤونك ، وكنت لا ألتقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره اللذكور بعده ، على الراجح عند جمهور البصريين وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا « خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أومن » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف جزم ونفي وقلب « يكن » فعل مضارع مجزوم بلم « لقاءك » لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله « لقاءك » فاعلاً لـ يكن على تقدير كونها تامة كـ الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف الضمير إليه ونوى معناه لا لفظه .

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ، ذكرت المبنى على السكون ،
ومثلت له بمن ، وكم ، تقول : « جاني من قام ، ورأيت من قام ، ومررت
بمن قام » ؛ فتجد « من » ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا تقول :
« كم مالك ، وكم قبدأ ملكت ، وبكم دزهم اشتريت » فـ « كم » في المثال
الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني
في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفض
بالباء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى .

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً ، خشيت من وهم من يتوهم أنه
خلاف الأصل ؛ فدفت هذا الوهم بقولي : « وهو أصل البناء » .



ص - وأما الفمّل فتلاثة أقسام :

ماضٍ ، ويُعرفُ بقاء التانيث الساكنة ، وبنائوه على الفتح ، كضرب ،
إلا مع واو الجماعة ، فيضمُّ كضربوا ، أو الضمير الرفع المتحرك ،
فيسكن كضربت ، ومنه : « نعم ، وبئس ، وعسى ، وأليس » في الأصح .
وأمرٌ ، ويُعرفُ بدالاته على الطلب ، مع قبوله بآء المخاطبة ، وبنائوه على
الشكون كضرب ، إلا الممثل فعلى حذف آخره : كأغز وأخش وأزم ،
وتحو قوماً ، وقوموا ، وقومي ، فعلى حذف النون ، ومنه : « هلم » في لغة تميم ،
و « هات » ، و « تعال » في الأصح .

ومضارعٌ ، ويُعرف بلم ، وافتتاحه بحرفٍ من حروف « نأيت » ،
نحو « تقوم ، وأقوم ، ويقوم ، وتقوم » ويضمُّ أوله إن كان ماضياً
وباعياً ، كـ « يد خرج ، ويسكرم » ويفتح في غيره كـ « يضرب ، ويجمع ،
ويستخرج » ويسكن آخره مع نون النسوة ، نحو (يتربضن ، وإلا أن
يعفون) ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً ، نحو (لينبذن) ،

وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَتَّبِعَانَّ ، لَتَبْلُؤُنَّ ، فِيمَا تَرَيْنَّ ، وَلَا يَصُدُّنَّكَ) .

ش — لما فرغت من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضموم ، وموقوف ؛ شرعت في ذكر الفعل ، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمرٍ ، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

وبدأت من ذلك بالماضي ، فذكرت أن علامته : أن يقبل تاء التانيث الساكنة ، كقامَ وقعدَ ، تقولُ : « قَامَتُ ، وَقَعَدْتُ » ، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا ، وقد يخرج عنه إلى الضم ، وذلك إذا اتصل به واو الجماعة ، كقولك : « قَامُوا ، وَقَعَدُوا » أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ، كقولك : « قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ ، وَقُمْنَا ، وَقَعَدْنَا ، وَالنِسْوَةُ قُمْنَ ، وَقَعَدْنَ » .

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بيّنت ذلك .

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصبتُ عليه ، ونصبتُ على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات : نَعِمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ . فأما « نعم ، وبئس » : فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم — وقد بشرت بيئت — « والله ما هي بنعم الولد »^(١) ، وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير — « نِعِمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْئَسِ الْعَيْرِ » .

(١) إذا قلت « نعم الرجل محمد » فأعرابه على مذهب البصريين هكذا : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الرجل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب أخرى على مذهبهم .

وأما « ليس » فذهب الفارسي في الحَلَبِيَّاتِ إلى أنها حرفٌ تنفى بمنزلة
 « ما » النافية ، وتبمه على ذلك أبو بكر بن شقير .
 وأما « هي » فذهب الكوفيون إلى أنها حرفٌ يَجِّحُ بمنزلة « آمل » ،
 وتبهم على ذلك ابنُ السراج .
 والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهم ،
 كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنْ
 اغْتَسَلَ فَالْفُئْلُ أَفْضَلُ » ، والمعنى : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخْصَةِ أَخَذَ ،
 وَنِعِمَّتِ الرَّخْصَةُ الْوَضُوءَ ، وتقول : « بئست المرأة حَمَالَةً الحَطَبِ ، وليست هِنْدٌ
 مُفْلِحَةً ، وَعَسَتْ هِنْدٌ [أن] تزورنا » .
 وأما ما استدل به الكوفيون فمؤولٌ على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة
 موصول الصفة مقامها ، والتقدير : ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعَمَ الولدِ ، ونعم السيرُ
 على غيرِ مقولٍ فيه بئس العيرُ ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف
 كما بينا ، وكما قال الآخر :

■ وإعرابه على مذهب اللراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا « نعم » مبتدأ، وهو اسم
 مبنى المدوح مبني على الفتح في محل رفع « الرجل » بدل من نعم أو عطف بيان عليه
 مرفوع بالضم الظاهرة « زيد » خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة .
 وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا
 « العير » في قول الآخر « على بئس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا أو
 عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالياء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بئس »
 المخفوض محلا بعلی ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخرج ذلك على أن « ما »
 نافية مهيئة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد « نعم » اسم بمعنى المدوح ، وهو
 خبر للمبتدأ مبني على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى
 الخبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم » بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية
 و « نعم » في محل جريها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ،
 و « الولد » نعت مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

٨ - وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبِيَّةٍ [وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبِيَّةٍ]

٨ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .

اللغة : « الليان » بفتح اللام - مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لان يلين لينا ولينا ، هذا هو المعروف في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : « والليان بكسر أوله بمعنى اللين » ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه ، وهو بعيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبِيَّةٍ *

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، وانفصالية الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أي : أقسم والله ، وقوله « ما ليلى » ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهي مبهمة عند بني تميم « ليلى » اسم « ما » على لغة الحجازيين ، ومبتدأ على لغة بني تميم ، وعلى كل حال هو مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المقابلة ، وإليه مضاف وإياء للتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « بنام » الباء حرف جر زائد ، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام ، والتقدير : ما ليلى بليل نام صاحبه ، وليل للمقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني ، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ونام : فعل ماض مبنى على الفتح لأجل أنه من الإعراب « صاحبه » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والمضاف ضمير الغائب مضاف إليه في محل جر ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعمت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعمت لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه « ولا » الواو عاطفة ، لازائدة لتأكيد البني « مخالط » معطوف على محل قوله « بليل نام صاحبه » : إن جعلت محلها نصبا نصبتة وإن جعلت محلها رفعاً رفعتها ؛ ويجوز جره على أن يكون نعمت لليل المحذوف تبعاً للفظه ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « نام صاحبه » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف و « الليان » مضاف إليه

أى بليلٍ مَقُولٍ فيه نامَ صاحِبُهُ .
ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلفَ فيه
منه ، تَنَزَّيْتُ بالكلام على فعل الأمر ؛ فذكرتُ أن علامتهُ التي يعرفُ بها
مركبةٌ من مجموع شيتين ، وهما : دَلَالَتُهُ على الطلب ، وقبولُهُ ياء المخاطبةِ ، وذلك
نحو « قُمْ » فإنه دال على طَلَبِ القيام ، ويقبل ياء المخاطبةِ ، تقول إذا أمرتَ
المرأة « قومي » وكذلك : « أقمُدْ ، وَأقمُدِي ، وَاذْهَبْ ، وَاذْهَبِي » قال الله
تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا) (١) .
فلو دلت السكامةُ على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبةِ ، نحو « صَهْ » بمعنى
اسكت ، و« مَهْ » بمعنى اكفُفْ ، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو
« أنت يا همد تقومين وتأكلين » لم يكن فعل أمر .

■ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ وقوله جانب من « جانبه » فاعل بمخالط ،
ومخالط مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران
متفق عليهما بين السكوفيين والبصريين ، ومن المتفق عليه بينهما أيضا أن حرف الجر
لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعا على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد انفقوا على أن
هذه الباء داخلة في التقدير على اسم ، كما قررنا في الإعراب ، وقد روى البصريون
هذا البيت لإبطال حجة السكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر
عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن
تكون هذا الكلمة اسما ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى
محدوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين
كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ بـاء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة
من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » في قول القائل « ما هي بنعم
الولد » ودخول « طي » على « بثس » في قول الآخر « على بثس العير » غير دال على
اسمية نعم وبثس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث
في نحو « فيها ونعمت » وفي نحو « بثست المرأة حمالة الحطب » .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

نُـمَّ بَيَّنْتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون ، كاضرب ، وأذهب ؛ وقد يُبْنَى على حذف آخره ، وذلك إن كان معتلاً ، نحو اغز ، واخش ، وازم . وقد يبني على حذف النون ، وذلك إذا كان مُسْتَدَآ لَألف اثنين ، نحو « قوماً » أو « قوموا » أو ياء مخاطبة ، نحو « قومي » ؛ فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً ، كما أن للماضي ثلاثة أحوال .

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه : هل هو فعل أو اسم ؟ نبت عليه ، كما فَعَلْتُ مثل ذلك في الفعل الماضي ، وهو ثلاثة : هَلَمْ ، وهَاتِ ، وتَعَالَى .

فأما « هَلَمْ » فاختلاف فيها العربُ على لغتين :

إحداهما : أن تلزم طريقة واحدة ، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسْتَدَآ إليه ؛ فنقول : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدُ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَاتُ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا)^(١) أي ائتوا إلينا ، وقال تعالى : (قُلْ هَلَمْ شَهِدْنَاكُمْ)^(٢) أي : أحضروا شهداءكم ، وهي عندهم اسمُ فعلٍ ، لا فعلُ أمرٍ ؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب ، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة .
والثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة ، بحسب مَنْ هي مُسْتَدَآ إليه ؛ فنقول : هَلَمْ ، وَهَلُمَا ، وَهَلُمُوا^(٣) ، وَهَلُمُنْ ، بالفك وسكون اللام ، وَهَلُمِي ، [وهي لغة بني تميم] ، وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ ؛ لدالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة .
وقد تبين بما استشهدتُ به من الآيتين أن « هَلَمْ » تستعمل قاصرة ومُتَعَدِّية .
وأما « هَاتِ » و « تَعَالَى » فمَدَّهُمَا جماعةٌ من النحويين في أسماء الأفعال ،

(١) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٣) وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه :

« هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده »

والصوابُ أنهما فعلاً أمر ؛ بدليل أنهما دالانِ على الطلب ، وتلحقهما ياء
المخاطبة ، تقول : « هَاتِي » و « تَعَالِي » .

واعلم أن آخر « هَاتِي » مكسورٌ أبدأ ، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه
يضم ؛ فتقول : هَاتِي يَا زَيْدُ ، وَهَاتِي يَا هِنْدُ ، وَهَاتِي يَا زَيْدَانِ ، أَوْ يَا هِنْدَانِ ،
وَهَاتِي يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء ، وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمِ ، بضمها ،
قال الله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)^(١) ، وأن آخر « تَعَالِي » مفتوح في
جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالِي يَا زَيْدُ ، وَتَعَالِي يَا هِنْدُ ، وَتَعَالِيَا
يَا زَيْدَانِ^(٢) ، وَتَعَالُوا يَا زَيْدُونَ ، وَتَعَالَيْنِ يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بالفتح ، قال
الله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَنْتُلُّ)^(٣) ، وقال تعالى : (فَتَعَالَيْنِ أُمَمٌ كُنَّ)^(٤)
وَمَنْ تَمَّ لَخَفُوا مَنْ قَالَ :

٩ — * تَعَالِي أِقَاسِمِكَ الْهُمُومَ تَعَالِي * بكسر اللام

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن
الآية ٦٤ من سورة النمل . (٢) وتقول « تعال يا هندان » أيضاً .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام (٤) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب ،
٩ — هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني بمدوح المنصور ،
من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ : أَيَا جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِمَحَالِي

مُعَاذَ الْهُمُومَى ، مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرْتَ مِنْكَ الْهُمُومُ بِبِالِ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي الخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على صدور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو
انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر حار الله الزمخشري
بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في
اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت
الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفي في سنة ٣٦٠

ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه —
تَلَثُّتُ بالمضارع ؛ فذكَرْتُ أن علامته أن يصاح دخول « لم » عليه ، نحو (لم يَلِدْ

☐ (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمضارع ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضا في كتابه الشذور (رقم ٦) مثل ما ذكره هنا اللغة : « ناحت » بكت ، وبكاء الحمام : تفريده « لو تشعرين بحالي » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ماسمعا أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ بالله معاذا : أى ألبأ إليه لجراء « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقه : ما يطرق منه ويحدث .

للغنى : يصف حاله في بعده عن أهله وخلاته ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيرا ، ويبت ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تفرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ؛ وقال : إنك تفردين لأني لا تشعرين بمثل شعوري ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحن وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء للمؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة للمؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبنى على الكسر في محل نصب « المحموم » مفعول ثانى لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهوتا كيد له . التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أمنت إلى الضمير للستر ، أم إلى الضمير البارز لوامدة ، أو لاثين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، وموزع دالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحنا ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأ : لحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذى ذكره الشارح غير مسلم به وذلك لأن العلماء قد نصوا فى هذه الكلمة على أن للعرب فى استعمالها وجهين : ☐ (٣ — نظر الندى)

وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَبْكَنْ لَهُ كُفُّوا أَحَدٌ^(١)؛ وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نأيت » — وهي : النون ، والألف ، والياء ، والقاف — نحو : « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وتسمى هذه الأربعة « أحرف المضارعة » .

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأعرف بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » و « تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ » ، و « نَزَجْتُ الدَّوَاءَ » إذا جعلت فيه نرجساً ، و « يَزْنَاتُ الشَّيْبَ » إذا خضبته بالبرزءاء ، وهو الحنّاء ، وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه ؛ فذكرت [أن] له حكمين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضمُّ تارة ، ويفتح أخرى ، فيضمُّ إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو « دَخَرَجٌ يَدْخَرِجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو « أَكْرَمَ يُكْرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرُمٌ ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ؛

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل نغاضى وتزكى ، كما ذكره للؤلؤف .

والوجه الثاني : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد للذكر أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرا الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام ، وهي من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول ، ولكنه لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون للنسكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحنأ ، ولكنه جار على لغة ضمنية قليلة الاستعمال .

(١) الآيتان ٤١٣ و ٤١٤ من سورة الإخلاق .

فالأول نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ، و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « أَنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » ، و « أَسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره ، فإنه تارة يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ ، وتارة يبنى على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما أن لآخر المسامى ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بناؤه على السكون فمَشْرُوطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ ، نحو « النَّسْوَةُ يَنْسُوْنَ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »^(١) ، و « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ »^(٢) ، ومنه : « إِلَّا أَنْ يَمُوتُوا »^(٣) لأن الواو أصلية ، وهى واوُ عَفَا يَعْفُو ، والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون ، والنونُ فاعل مضمَر ، عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُمَانِ ، وليس هذا كَيَعْمُقُونَ فى قولك : « الرَّجَالُ يَعْمُقُونَ » لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكورين كالواو فى قولك : « يَقومون » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُمُونَ ، وهذا يقال فيه : « إِلَّا أَنْ يَمُوتُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلَّا أَنْ يَقُومُوا » وسيأتى شرح ذلك كله .

وأما بناؤه على الفتح فمَشْرُوطٌ بأن تُبْأَشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو (كَلَّا لَيَذْبَبُنَّ)^(٤) ، واحتزرتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)^(٥) (كَتُبَلُونُ فى أموالِكُمْ)^(٦) (فإِذَا تَرَّيْنَا مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)^(٧) ؛ فإن الألف فى الأول ، والواو فى الثانى ، والياء فى الثالث ؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون ، فهو مُعْرَبٌ ، لا مبنى .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعلُ أيضاً مُعْرَبًا ، وذلك كقوله

-
- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة |
| (٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة | (٤) من الآية ٤ من سورة الممزة |
| (٥) من الآية ٨٩ من سورة بونس | (٦) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران |
| (٧) من الآية ٢٦ من سورة مريم | |

تعالى : (وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ)^(١) ، و (اتَّسَمَعُونَ)^(٢) مثله ؛ غير أن فون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ؛ ثم التقى ساكنان^(٣) أصله قبل دخول الجازم « يَصُدُّونَنَّكَ » ؛ فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية — حذفت النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة ، وقُدِّرَ الفعل مُعْرَبًا — وإن كانت الفون مباشرة لآخره لفظاً — لكونها منفصلة عنه تقديراً ، وقد أشرتُ إلى ذلك كله ممثلاً .
وأما إعرابه فقيماً عدا هذين الموضعين ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » و « أَمْ يَقُمُ زَيْدٌ » .

ص — وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ : بِأَنْ لَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ ، وَالنِّقْلِ ، نَحْوُ : هَلْ ، وَبَلْ ، وَآيَسَ مِنْهُ مَهْمَا ، وَإِذَا مَا ، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَمَا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ .

ش — لما فرغتُ من القول في الاسم والفعل ، شرعتُ في ذكرت الحرف ، فذكرت أنه يُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ « هَلْ » ، و « بَلْ » فإنهما لا يَقْبَلَانِ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ ؛ فانتفى أن يكونا اسمين ، وأن يكونا فعولين ، وتعيّن أن يكونا حرفين ؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام ، وقد انتفى اثنان ؛ فتبين الثالث .

(١) من الآية ٨٧ من سورة القصص (٢) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران
(٣) أي حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يهذفوا النون لما ذكره للؤاف ، وهو شيثان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المهذوف ، وهو الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها . وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه : هل هو حرف أو اسم ؟ نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر ، وهو أربعة : إذ ما ، ومهما ، وما المصدرية ، ولما الرابطة .

فأما « إذ ما » فاختلف فيه سيبويه وغيره : فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية ، فإذا قلت : « إذ ما تقم أقم » فمعناه : إن تقم أقم ، وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تقم أقم ، واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت الماضي ، فصارت المستقبل ، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة ، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحمله هذا المختصر .

وأما « مهما » فزعم الجمهور أنها اسم ، بدليل قوله تعالى : (مهما تأتينا به من آية)^(٢) ، فالهاء من « به » عائدة عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وزعم الشهابي وابن يسنون أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بقول زهير :

١٠ — وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال ؛ ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً ، مثلاً .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

١٠ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة التي أولها :

== أَيْنَ أُمُّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَسْكَلْ - فَالْمَثَلُ الْم -
بِحَوْمَانَةٍ الدَّرَاجِ -

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى اليباب في مباحث « مهما » (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) اللغة والرواية: « أم أوفى » كنية امرأة « دمننة » بكسر الدال وسكون الليم - هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم « لم تسكلم » أصله لم تنكلم ، فحذف إحدى التامين ، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم ، و« حومانة الدراج ، وللتلم » اسما مكانين ، و« خليفة » أي : خصلة ، وسجبة ، وطبيعة ، و« خالها » أي : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقد بدأ قالوا : ما فيك يظهر على فيك ، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا ، ونحن نعر به على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسمون ، ثم نعر به على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول : قال السهيلي : « مهما » حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تسكن » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تسكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و« امرى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد « خليفة » اسم تسكن ، مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « خالها » خال : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم ، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرى ، وها : مفعول أول مبني على السكون في محل نصب « تخفى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

تقديره هي يعود إلى خليقة ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لحال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفي ، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، وسنعرّفه ، والتقدير : إن خالها تخفي على الناس فليست تخفي عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي ، وقوله «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروي .

وتقدير إعراب البيت : إن تكن خليقة عند امرئ تعلم ، إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي عليهم فليست تخفي .

وقال الجمهور : «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما ؛ لأن المظنّها مذكر ، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث ؛ فجاء تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن ، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفي - إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن ، مبني على السكون في محل نصب ، و «تكن» فعل الشرط و «من» زائدة ، و «خليقة» اسم تكن ، و «عند» متعلق بتكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفي على الناس .. إلخ .

الشاهد فيه : قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي ، وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب ، وزعم أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» =

وتتقرير الدليل أنهما أعرباً « خَلِيقَةٌ » اسماً لتكن ، و « مِنْ » زائدة ؛
فتمين خَلَوْهُ الفِعْلِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَكُونُ « مَهْمَا » لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ؛
إِذ لَا يَلِيقُ بِهَا هَهُنَا لَوْ كَانَ لَهَا مَحَلٌّ إِلَّا تَكُونُ مَبْتَدَأً ، وَالْإِبْتِدَاءُ هُنَا مَتَعَذِّرٌ ،
لِعَدَمِ رَابِطٍ يَرْبُطُ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبِراً لَهُ ، وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ لَامَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ؛
تَمِينَ كَوْنَهَا حَرْفًا^(١)

والتحقيق أن اسم « تكن » مستتر ، و « مِنْ خَلِيقَةٌ » تفسير لهما ، كما أن

الشرطية في قولك « من يتم أقم معه » وإما مفعولا مقديما مثل « ما » الشرطية في قولك
« ماتدخر ينفعك » وزعمنا أن « مهما » في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز
أن تكون مفعولا ؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل حوا ذلك إذا كان
في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير القدي في « يتم » المائد إلى « من »
في المثال المذكور ، وزعمنا أن « تكن » ليس فيها ضمير يعود إلى مهما ؛ لأن اسم تكن
هو خَلِيقَةٌ المجرور لفظاً بمن الزائدة ، وأما عدم جواز أن تكون مفعولا فلأن محل
جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » في المثال السابق ؛
فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به ، تقول « يدخر على المال » وهو لم ينصب مفعولا في المثال
فلهنا جاز اعتبار « ما » في محل نصب مفعولا به لتدخر ، وفي البيت ترى أن فعل
الشرط - وهو تكن - لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير
الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين ، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من
هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً ، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف .

وقد عرفت أن كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود
إليها ، فقولها « إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير » فاسد ، وأيضاً فإننا أعربناها
في المرة الثانية خبراً لتكن ؛ فمثلاً حينئذ مثل « كيفما » في قولك « كيفما تكن أكن »
فقولها « وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين » غير مسلم ؛ فتدبر
ذلك كله ، والله ينفعك به ؛ فإني أوضحته لك غاية الإيضاح .

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب
فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً ، و « مهما » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند
هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً ، والرد على ذلك الكلام معروف بما قررناه
في بيان الامتسهاد بالبيت ؛ فإننا بينا أن لها محلاً من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت
مبتدأ ، والنصب إن جعلت خبراً لتكن .

(مِنْ آيَةٍ) تفسيرا . « ما » في قوله تعالى : (مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، و « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ؛ فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ ، نحو قوله تعالى : (وَذُورًا مِمَّا عَنِتُّمْ)^(٢) ، أي وَذُورًا عَنَّتْكُمْ ، وقول الشاعر :

١١ — يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

أي : يسرُ المرءُ ذهابُ الليالي .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران

١١ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « ذهاب » بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل تمنع يمنع - ذهابا ، مثل جمال ، وذهوبا ، مثل تعود ، ومذهبا ، مثل تمعد ، فهو ذاهب يذهب - بفتح الدال - إذا سار أو مر .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله ؛ فسلكها من منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئا غير السبك ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و ذهاب مضاف وهن : ضمير طائد إلى الليالي مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « له » اللام حرف جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي « ذهابا » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيديويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذي » واقع على ما لا يعقل ، وهو الحدث ، والمعنى : ودوا الذي هبتموه ، أى : العفت الذي عنتموه ، ويسر المرء الذي ذهبه الليالى ، أى : الذهاب الذي ذهبه الليالى ، ويرد [على] هذا القول أنه لم يسمع : « أجبني ما قمته وما قعدته » ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « لما » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لم » نحو : (لما يقض ما أمره) ^(١) أى : لم يقض ما أمره .

الشاهد فيه : قوله « ما » فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لا عمل لها من الإعراب صلة ، قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لابد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين : الوجه الأول : أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر فى بعض التراكيب ، وإن كنا وجدناه لا يظهر فى تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تبيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه فذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثانى : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متمدياً نحو « أجبني ما اشتريت » فإنك تستطيع أن تقدر أجبني الذى اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً قاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لأصحبك ما زيد صديقك » فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الوجهين ، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به الليالى ، فهو كلام لا يقربك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً ، ولم تجمله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

(٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ أَمَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أَمْ :
إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أَمْ مَا أَطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا فَعَلَ كَذَا .
وهي في هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : « لما جاءني
أَكْرَمْتُهُ » فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود الجيء ، واختلاف في هذه ،
فقال سيبويه : إنها حرفٌ وجودٌ لوجودٍ ؛ وقال الفارسيُّ وجماعة : إنها ظرف
بمعنى حين ، ورُدَّ بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)^(١) الآية ، وذلك
أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ؛ وذلك العامل
إما « قَضَيْنَا » أو « دَأَاهُمْ » إذ ليس معنا سِوَاهُمَا ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا »
مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه
لا يعمل في المضاف ، وكونُ العامل « دَأَاهُمْ » مردودٌ بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ، وإذا بَطَلَ أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ،
وذلك يقتضي الحرفية .

ص - وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .

ش - لما قرَّعتُ من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اختلف فيه منه ،
ذكرت حكمه ، وأنه مبني لا حظُّ لشيء من كلماته في الإعراب .

ص - وَالْكَلَامَ لَفْظٌ مُفِيدٌ .

ش - لما أنهيتُ القولَ في الكلمة وأقسامها الثلاثة ؛ شرَّعتُ في تفسير
الكلام ؛ فذكرتُ أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » . ونعني باللفظ : الصَّوْتُ
المشتمل على بعض الحروف ، أو ما هو في قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُلٌ »
و « فَرَسٌ » ، والثاني : كالضمير المستتر في نحو « أُضْرِبُ » و « أَذْهَبُ » المقدر

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

بقولك « أنت » . ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به ؛ فنحو « قام زيدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زيدٌ قائمٌ » مثلاً ، فليس بكلام ؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ .

ص - وأقل ائتلافه من اسمين ، كـ « زيدٌ قائمٌ » أو فعلٍ واسمٍ ، كـ « قامَ زيدٌ » .

ش - صورُ تأليفِ الكلامِ ستٌ ، وذلك لأنه يقالُ من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من جملتين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من فعلٍ وثلاثة أسماء ، أو من فعلٍ وأربعة أسماء .

أما ائتلافه من اسمين ، فله أربع صور ؛ إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سداً مسدداً الخبر ، نحو « أقامَ الزيدانِ » ؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أيقومُ الزيدانِ » ؟ وذلك كلامٌ تامٌ ، لا حاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعلٍ سداً مسدداً الخبر ، نحو « أمضروبُ الزيدانِ » الرابعة : أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعله ، نحو « هبَّاتُ العقيقِ » فهبَّاتُ : اسم فعل وهو بمعنى بَمَدٍّ ، والعقيقُ : فاعلٌ به .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فله صورتان ؛ إحداها : أن يكون الاسمُ فاعلاً ، نحو « قامَ زيدٌ » والثانية : أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل ، نحو « ضربَ زيدٌ » .

وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً ؛ إحداها : جملة الشرط والجزاء ، نحو « إن قامَ زيدٌ قمتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو « أخافُ بالله أن زيدٌ قائمٌ » .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فنحو « كانَ زيدٌ قائماً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وثلاثة أسماء فنحو « علمتُ زيداً فأضلاً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وأربعة أسماء فنحو « أعلمتُ زيداً عمراً فأضلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأقل ائتلافه من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، كما ذكرت ،

وما صرّحتُ به - من أن ذلك هو أفل ما يتألف منه الكلام - هو مُراد
الدعويين ، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين ، أو من فعل واحد .

ص - فصل أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، في اسم وفعل ،
نحو « زيدٌ يقومُ » و « إن زيدا أن يقومَ » ، وجَرٌّ في اسمٍ ، نحو « زيدٌ » ،
وجزمٌ في فعلٍ ، نحو « لم يقم » ، فيرفع بضمّة ، ويُنصب بفتحة ، ويجزّم
بكسرة ، ويجزّم بحذف حركة .

ش - الإعراب : أثرٌ ظاهرٌ ، أو مقدّرٌ ، يجلبُ به العاملُ في آخر الكلمة «
فالظاهر كالذي في آخر « زيد » في قولك « جاء زيدٌ » ، و « رأيتُ زيدا » ،
و « مررتُ بزيدا » ، والمقدّر كالذي في آخر « الفتى » في قولك : « جاء الفتى » ،
و « رأيتُ الفتى » ، و « مررتُ بالفتى » فإنك تُقدّر الضمة في الأول ، والنسبة
في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتمذر الحركة فيها ، وذلك المقدّر هو الإعراب .

والإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .
وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ يشترك فيه الأسماء
والأفعال ، وهو الرفع والنصب ، تقول « زيدٌ يقومُ » و « إن زيدا أن يقومَ »
وقسمٌ يختصُّ به الأسماء ، وهو الجرُّ ، تقول : « مررتُ بزيدا » وقسمٌ يختصُّ
به الأفعال ، وهو الجزم ، تقول : « لم يقم » .

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلُّ عليها ، وهي ضربان : علاماتٌ أصولٌ ،
وعلاماتٌ فروعٌ ؛ فالعلاماتُ الأصولُ أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ،
والكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مثلت كلها .

والعلاماتُ الفروعُ منهصرة في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء ، واثنان في
الأفعال ، وستمرُّ بك هذه الأبوابُ مفصّلةً باباً باباً .

ص — إلا الأسماء الستة ، وهي أبوه ، وأخوه ، وأخوها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ؛ فترقع بالواو ، وتُنصب بالالف ، وتجره بالياء .

ش — هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو باب الأسماء الستة الممتلئة المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وأخوها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصب بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجره بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جاءني أبوه » و « رأيتُ أباهُ » و « مررتُ بأبيه » وكذلك القول في الباقي .

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور :
أحدها : أن تكون مُفردة ؛ فلو كانت مُثناة أُعربت بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، كما تُعرب كلُّ تثنائية ، تقول : « جاءني أبوان » و « رأيتُ أبوين » و « مررتُ بأبوين »^(١) وإن كانت مجموعة جمع تكسير أُعربت بالحركات على الأصل كقولك : « جاءني آباؤكم » و « رأيتُ آباءك » و « مررتُ بآباءك »^(٢) ، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أُعربت بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جاءني أبون » و « رأيتُ أبين » و « مررتُ بأبين » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحُم^(٣) .

الثاني : أن تكون مُكبرة ؛ فلو صغرت أُعربت بالحركات نحو « جاءني أبيك » و « رأيتُ أبيك » و « مررتُ بأبيك » .

الثالث : أن تكون مُضافة ؛ فلو كانت مفردة غير مُضافة أُعربت أيضاً بالحركات

(١) ومنه قوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش) وقوله : (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالت كلمته : (قل إن كان آباؤكم)

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سيبويه (٢-١٠١)

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـوَاتُنَا بَكَّيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْدِي
وقول الآخر ، وهو عقيل بن علفة المري :

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرِّ قَوْمٍ وَكَذْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الْأَخِيْنَا

نحو « هَذَا أَبٌ » و « رَأَيْتُ أَبَا » و « مَرَرْتُ بِأَبٍ »^(١) .
ولهذا الشرط الأخير شرطٌ ، وهو أن يكون المضافُ إليه غيرَ ياء المتكلم ؛
فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، لكنها تكون مُقدَّرة ، تقول :
« هَذَا أَبِي » و « رَأَيْتُ أَبِي » و « مَرَرْتُ بِأَبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً
في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقدَّرة فيه ، كما تقدر في جميع الأسماء للمضافة إلى
الياء ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » و « حَيِّي » و « غُلَامِي » .
واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَفَّضْتُ بها مفردةً مكبرةً ،
مضافة إلى غير ياء المتكلم .

وإنما قلت : « وَحَوْهَا » ، فَأَضَفْتُ الحَمَّ إلى ضمير الموث ؛ لأبين أن الحم أقربُ
زوج المرأة ، كأبيه ، وحمه ، وابن عمه ، هل أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .
و « المَنُّ » قيل : اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس ، وغير
ذلك ، وقيل : هما يستعجم التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصة .

* * *

ص — وَالْأَفْصَحُ اسْتِغْمَالُ النَّهْنِ كَقَدِيدٍ .

ش — إذا استعمل المَنُّ غيرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ، أي : محذوف اللامِ
معرّباً بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هَذَا هَنٌّ » و « رَأَيْتُ هَنًّا » و « مَرَرْتُ
بِهَنٍّ » كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌّ » و « أُصُومُ غَدًّا » و « اعْتَكَفْتُ فِي غَدٍّ »^(٢) .
وإذا استعمل مضافاً لجمهور العربِ تسعمله كذلك ؛ فتقول : « جَاءَ هُنُكَ »
و « رَأَيْتُ هُنُكَ » و « مَرَرْتُ بِهِنُكَ » كما يفعلون في غَدِّك ، وبمضمهم يُجْرِيهِ بِجُرِّي
أب وأخ ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هُنُوكِ » و « رَأَيْتُ هُنَاكِ » ،

(١) ومنه قوله سبحانه : (إن له أبا) وقوله سبحانه : (وله أخ) وقوله جللت كلمته : (إن
يسرق فقد سرق أخ له) ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب :

هِيَ مَا كُنْتِي وَتَرَى عُمُ أَنْتِي لَهَا حَمُّ

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول « اعنكف في غد »
بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « مَرَزْتُ بِهَيْبَتِكَ » ، وهي لغة قليلة ، ذكرها سيبويه ، ولم يتطالع عليها الفراء ، ولا الزجاجي ، فأسقطاه من عدّة هذه الأسماء وقد آها خمسة .

ص — وَالْمُثَنَّى كـ « الزَّيْدَانِ » ؛ فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ ، وَجَمْعُ الذِّكْرِ السَّلَامِ ، كـ « الزَّيْدُونَ » فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَ « كَلَا » وَ « كَلْتَا » مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى ، وَكَذَا « اثْنَانِ » وَ « اثْنَتَانِ » مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِّبَا ، وَ « أَوْو » وَ « عِشْرُونَ » وَأَخَوَاتُهُ ، وَ « عَالَمُونَ » وَ « أُمَّلُونَ » وَ « وَابِلُونَ » وَ « أَرْضُونَ » وَ « سِنُونَ » وَ « بَابُهُ » ، وَ « بَنُونَ » وَ « عَائِيُونَ » وَشِبْهُهُ — كَالْجَمْعِ .

ش — الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل : المثنى كـ « الزَّيْدَانِ » وَ « الْعُمَرَانِ » وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ كـ « الزَّيْدُونَ » وَ « الْعُمَرُونَ » .

أما المثنى فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وَيُجْرُ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَنِي الزَّيْدَانِ » ، وَ « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ » ، وَ « مَرَزْتُ الزَّيْدَيْنِ » .

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ : لفظين بشرط ، ولفظين بغير شرط .

فاللفظان اللذان بشرط : « كَلَا » وَ « كَلْتَا » وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا مضافين إلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا » ، وَ « رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا » ، وَ « مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا » ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال ؛ تقول : « جَاءَنِي كَلَا أَخَوَيْكَ » وَ « رَأَيْتُ كَلَا أَخَوَيْكَ » وَ « مَرَزْتُ بِكَلَا أَخَوَيْكَ » فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُورَانِ كَالْفَتَى وَالْمَصَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي كَلْتَا ، تقول : « كَلْتَاهُمَا » رَفْعًا ، وَ « كَلْتَيْهِمَا » جَرًّا وَنَصْبًا ، وَ « كَلْتَا أُخْتَيْكَ » بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا .

واللفظان اللذان بغير شرط : « اثْنَانِ » وَ « اثْنَتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِي اثْنَانِ » وَ « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » وَ « مَرَزْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » فتعربهما

إعراب المثني ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو «أثنَاهُمْ» أو للظاهر نحو «أثنا أَخَوَيْكَ» أو كانا مركبين مع العشرة ، نحو «جاءني اثنا عشر» و «رأيت اثني عشر» و «مررتُ باثني عشر»^(١) .

وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول : «جاءني الزيدون» و «رأيت الزيدين» و «مررتُ بالزيدين» .
وحملوا عليه في ذلك أفاضلاً :

منها «أولو» قال الله تعالى : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعْيُ أَنْ يُوَفُّوا أُولِي الْقُرْبَى)^(٢) ، فأولو : فاعلٌ ، وعلامة رفعه الواو ، وأولي : مفعولٌ ، وعلامة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ)^(٣) ؛ فهذا مجرور ، وعلامة جره الياء .

ومنها «عشرون» وأخواته إلى التسعين ، تقول : «جاءني عشرون» و «رأيتُ عشرين» و «مررتُ بعشرين» وكذلك تقول في الباقي .
ومنها «أهلون» قال الله تعالى : (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)^(٤) (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)^(٥) (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)^(٦) الأول فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور .

ومنها «وابلون» وهو جمع لوابلٍ ، وهو المطرُ الغزير .

ومنها «أرضون» بفتح الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .

ومنها «سنون» وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثني : ما سمى به مما أصله مثني ، نحو حسنين ومحمد بن وسبعين ، وقد كان من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمى به ، وهذا النوع يعرب كإعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النور (٣) من الآية ٢١ من سورة الزمر

(٤) من الآية ١١ من سورة الفتح (٥) من الآية ٨٩ من سورة المائدة

(٦) من الآية ١٢ من سورة الفتح

التأنيث ولم يُكسّر ، ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَةٌ ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء « سَنَوَات » أو « سَنَهَات » فلما حذفوا من المفرد اللام ، وهي الواو أو الهاء ، وَعَوَّضُوا عنها هاء التأنيث ، أَرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعني مختموماً بالوار والنون رفعاً ، وبالياء والنون جرّاً ونصباً ؛ ليكون ذلك جَبْرًا لما فاته من حذف اللام ، وكذلك القول في نظائره ، وهي : عِضَةٌ وَعِضُونَ ، وَعِزَةٌ وَعِزُونَ ، وَثَبَةٌ وَثَبُونَ ، وَقَلَةٌ وَقُلُونَ ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)^(١) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ حِزِينَ)^(٢) .

ومما أُجِلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب « بَفُونَ » .
وكذلك « عَلِيُونَ » وما أشبهه مما سمي به من الجروع ، ألا ترى أن عَلِيَّينَ في الأصل جمع إِيْلَى ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة ، وأغرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَإِنِّي عَلِيَّينَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيَّيونَ)^(٣) ؛ فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بـ « زيدون » قلت « هذا زيدون » و « رأيتُ زيدين » و « مررتُ بزَيدَين » فمعربه كما كنت معربه حين كان جمعاً .

ص — و « أولاتُ » وما أُجِيعَ بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ ، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) .
ش — الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما أُجِيعَ بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ كَ « هِنْدَات » وَ « زَيْدَبَات » ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ، تقول : « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْدَبَاتِ » قال الله تعالى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)^(٤) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)^(٥) فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : « جاءتْ الْهِنْدَاتُ » فترفعه بالضم ، وَ « مررتُ بِالْهِنْدَاتِ » فتجره بالكسرة .

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج
(٣) الآيتان ١٨ و ١٩ من سورة اللطيفين (٤) من الآية ٥٤ من سورة العنكبوت
(٥) من الآية ١٤٣ من سورة الصافات .

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « هند وهنديات » أو بالتاء كـ « طَلْحَة وَطَلْحَات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « فاطمة وفاطمات » أو بالألف المقصورة كـ « حُبْلَى وَحُبْلَيَات » أو الممدودة كـ « صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَات » أو يكون مُسَمَّاه مذكراً كـ « إِصْطَبِيلٌ وَإِصْطَبِيلَات » وَ « سَحَامٌ وَسَحَامَات » .
وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِذِيَّةٍ واحدة كـ « ضَخْمَةٌ وَضَخْمَات » أو تغيرت كـ « سَجْدَةٌ وَسَجَدَات » وَ « حُبْلَى وَحُبْلَيَات » وَ « صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَات » ألا ترى أن الأول محرّكٌ وَسَطُهُ ، والثاني قَلِبَتْ أَلْفُهُ ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عدلتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء^(١) ؛ لأعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر^(٢) ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بَيْتٌ وَأَبْيَات » وَ « مَيْتٌ وَأَمْوَات » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « سَكَنْتُ أَيْبَاتًا » وَ « حَضَرْتُ أَمْوَاتًا » قال الله تعالى : (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٣) ، وكذلك نحو « قُضَاةٌ » وَ « غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَغُرْوَةٌ ؛ لأنها من قُضِيَّتْ وَغُرْوَتْ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُرَاةً » .

ص — وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا مَعَ
أَنْ نَحْوُ « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ الْإِضَافَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلِكُمْ » .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزَيْنَبٍ أَوْ مَعَ التَّاءِ كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة ، أو ما كان نحو سحام وإصطبل (٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

ش — الباب الخامس مما خرج عن الأصل : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه هِلْتَانِ فرعيتان من عَلَّي تَسْع ، أو وَاحِدَةٌ منها تقومُ مقامهما ؛ فالأول كـ «فاطمة» فإن فيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التذكير والتذكير ، والثاني نحو «مَسَاجِدَ» وَ «مَصَابِيحَ» ؛ فإنهما جَمْعَانِ ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ، وصيغتهما صيغة مُنْتَهَى الجموع ، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ وَقَفَّتِ الجموعُ عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزها ؛ فلا يجمعان مرة أخرى ، بخلاف غيرها من الجموع فإنه قد يجمع ، تقول : كَلَبٌ وَأَكْلَابٌ كَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ ، ثم تقول : أَكْلَابٌ وَأَكْلَابٌ ، ولا يجوز في «أكلاب» أن يجمع بَعْدُ ، وكذا أَغْرَابٌ وَأَعْرَابٌ ؛ فلا يجوز في أَعْرَابٍ أن يجمع كما يُجْمَعُ أَكْلَابٌ عَلَى أَكْلَابٍ وَأَصَالٌ عَلَى أَصَالٍ ؛ فكان الجمع قد تكرر فيهما ؛ فنزل لذلك منزلة جمعين ، وكذلك «صَحْرَاءٌ وَحُبُلِي» فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، مُنْزَلٌ لِرُومِهِ منزلة تأنيثِ ثَانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى .

وحكمه أن يُجْرَ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حملوا جرّه على نصبه كما عكسو ذلك في الباب السابق ؛ تقول : «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال الله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)^(١) وقال تعالى : (يَفْعَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَحَارِبٍ وَيَمْكُرُونَ)^(٢) .

ويستثنى من ذلك صورتان ؛ إحداهما : أن تدخل عليه «أل» والثانية أن يضاف ؛ فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأولى نحو (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)^(٣) والثانية نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(٤) وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله «مَرَرْتُ بِمُشْمَانِيًّا» ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّرَ ، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف ، وهو العملية ؛ فدخل في

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٤) من الآية ٤ من سورة التين

باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أفضل » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تُضِفْهُ ، وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بمضمم بقوله :

١٢ - رأيتُ الوليدَ بنَ يزيدٍ مُبارَكًا

[شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة: اسم أمه ، وهو أحد الشعراء للقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له مدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم للؤلؤف في كتابه « أوضح المسالك » (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و ١٥٨ بتعقيقتنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) .

اللغة : « أعياء الخلافة » الأعياء : جمع عيب - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يثقل عليك ، ويروى في مكانه « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بوزن عيب - وهو ناحية الشيء ، و « كاهله » أصل الكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل من القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور .

المعنى : مدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة ، قوى على تحمل مهام الخلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة ، يديرها ويهيمن عليها .
الإعراب : « رأيت » فعل ماض وفاعله ، ورأى هنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً « الوليد » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « يزيد » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « مباركا » مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية « شديداً » معطوف على قوله مباركا بحرف عطف محذوف « بأعياء » إياء حرف جر ، وأعياء : مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعياء مضاف و « الخلافة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في « يزيد » الشِّيَاعَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » لتعريف ؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علمية ، و « أل » زائدة فيه كما زعم من مثله به .

ص — وَالْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، بِالْيَاءِ وَالْقَاءِ فِيهِمَا ، وَتَفْعَلِينَ ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) .

ش — الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » فإن « أل » في هذه الكلمة تحتمل أمرين ؛ الأمر الأول : أن تكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة .

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر — قبل أن يدخل « أل » عليه — قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل ، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .

والأمر الثاني : أن تكون « أل » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه « أل » للمح الأصلى ، وإذا كانت « أل » زائدة كانت العلمية باقية ؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول « أل » عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا للوضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » في « اليزيد » زائدة ضرورة ، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلاحتمل لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتمالاً سبباً لتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب .

وهي : كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو « يَقُومَانِ » للغائبين
 وَ « تَقُومَانِ » للحاضرين ؛ أو واو الجمع ، نحو « يَقُومُونَ » للغائبين ،
 وَ « تَقُومُونَ » للحاضرين ؛ أو ياء مخاطبة نحو « تَقُومِينَ » .^{*}
 وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتجزم
 وتنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة ؛ تقول : « أَنْتُمْ تَقُومُونَ » وَ « لَمْ
 تَقُومُوا » وَ « لَنْ تَقُومُوا » رفعت الأولى لخلوها من الناصب والجازم ، وجعلت
 علامة رفعه النون ، وجزمت الثاني بلم ، ونصبت الثالث بلم ، وجعلت علامة النصب
 والجزم حذف النون ، قال الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)^(١) الأول
 جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب الحذف .

ص — وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْآخِرُ ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، نَحْوُ
 « لَمْ يَغْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزِمِ » .
 ش — هَذَا الْبَابُ السَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ [الْمَضَارِعُ] الْمُعْتَلُ
 الْآخِرُ ، نَحْوُ « يَغْزُو » وَ « يَخْشَى » وَ « يَزِي » .
 فإنه يجزم بحذف آخره ؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حذفِ الحركة ، تقول :
 « لَمْ يَغْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزِمِ » .

ص — فَضْلٌ : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ : غُلَامِي وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى
 الثَّانِي مَقْصُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : الْقَاضِي ، وَيُسَمَّى مَنقُوصًا ،
 وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : يَدْعُو وَيَقْضِي ، وَتَظَاهَرُ
 الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو » .

ش — علامة الإعراب على ضربين : ظاهرة ، وهي الأصل ، وقد تقدمت
 أمثلتها ، ومقدرة ؛ وهذا الفصل موقوفٌ لذكرها .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

فالذى يُقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ :

أحدها : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ؛ لكون الحرفِ الآخرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، وذلك الاسمُ المنقوص ، وهو « الذى آخِرُهُ أَلْفٌ لازمةٌ » نحو « الفَتَى » تقول « جاء الفَتَى » وَ « رأيتُ الفَتَى » وَ « مررتُ بالفَتَى » فتقدرُ فى الأولِ ضمةً ، وفى الثانى فتحةً ، وفى الثالثِ كسرةً ؛ ومُوجبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألفِ لا تقبلُ الحركةَ لذاتها .

الثانى : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ، لالكون الحرفِ الآخرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم ، نحو « غُلَامِي » وَ « أَخِي » وَ « أبى » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغالُ آخِرِ الاسمِ الذى قبلها بكسرة المناسبة من ظهور حركات الإعراب فيه .

الثالث : ما يُقدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط للاستنقال ، وهو الاسم المنقوص ، ونعنى به الاسم الذى آخِرُهُ ياء مكسورة ما قبلها « كَالْقَاضِي » وَ « الداعِي » .

الرابع : ما تُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتعذر ، وهو الفعل المعتل بالألف ، نحو « يَحْشَى » تقول « يَحْشَى زَيْدٌ » وَ « لَنْ يَحْشَى عمرو » فتقدرُ فى الأولِ الضمة ، وفى الثانى الفتحة ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تُقدَّرُ فيه الضمة فقط ، وهو الفعل المعتل بالواو ، نحو « زَيْدٌ يَذْهُو » وبالياء نحو « زَيْدٌ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة خلفتها ، على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال^(١) ، كقولك « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ ، وَلَنْ يَدْعُو » قال الله تعالى : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)^(٢)

(١) ليس فى كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا فى الأفعال .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(أَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) (١) (لَنْ نَدْفُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا) (٢) .

ص - فصل : يرفع المضارع خالياً من ناصب وجازم ، نحو « يَتُومُ زَيْدٌ »
ش - أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم
كان مرفوعاً ، كقولك « يَتُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرُو » ، وإنما اختلفوا في تحقيق
الرافع له : ماهو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ،
وقال الكسائى : حروف المضارعة ؛ وقال ثعلب : مضارعة الاسم ، وقال
البصريون : حلوه محل الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو « أَنْ وَلَنْ وَلَمْ »
ولما استنع رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذ حالاً محل الاسم .
وأصح الأفعال الأولى ، وهو الذى يجرى على السنة العربى ، يقولون :
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

ويفسد قول الكسائى أن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب أن المضارعة
إما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى
عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به .
ويرد قول البصريين ارتفاعه فى نحو « هَلَّا يَتُومُ » لأن الاسم لا يقع بعد
حروف التحضيض (٣) .

ص - وَيُنصَبُ بِلَنْ ، نحو « لَنْ نَبْرَحَ » .

ش - لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع تثنى بالكلام على
الحالة التى ينصب فيها ، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة ، وهى :

(١) من الآية ٣١ من سورة هود (٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .
(٣) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت فى الفعل المضارع قبل دخول
حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل
لا يزيله إلا عامل آخر ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس فى نحو « سيقوم » ، وهو وارد
أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

أَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ ، وبدأ بالكلام على « أَنْ » لأنها مُلَازِمَةٌ للنصب ، بخلاف البواق ، وَخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .
وَ « أَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأبيداً خلافاً للزخشرى في أنموذجه ، ولأنها كيداً ، خلافاً له في كشافه ، بل قولك « أَنْ أَقُومَ » محتملٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنت لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافقٌ لقولك « لا أقوم » في عدم إعادة التأكيد .

ولا تقع « أَنْ » للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حُجَّةٌ له فيما استدل به من قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) (١) مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعلني لا أكون ؛ لإمكان تحملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظَاهِر مُجْرِمًا جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولا هي مركبةٌ من « لا أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألفُ الالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [الألف] نوناً ، خلافاً للفرّاء .

ص - وَبِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ ، نَحْوُ (اِكْتِيلاً تَأَسَّوْا) .

ش - الفاصب الثاني « كَيْ » وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أَنْ ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : (اِكْتِيلاً تَأَسَّوْا) (٢) (اِكْتِيلاً يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) (٣) أو تقديرًا نحو « جنتك كي تُكْرِمَنِي » إذا قدرْتَ أن الأصل لكى ، وأنت حذفت اللام استغناءً عنها بِنَيْتِهَا ؛ فإن لم تُقدِّر اللام كانت كي حرفَ جر ، بمنزلة اللام في الدلالة على القمائل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

ص - وَبِإِذَنْ مُصْدَرَةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » وَ « إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ » *

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص (٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

ش — الناصبُ الثالثُ « إِذَنْ » وهي حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيبويه ، وقال اللطويين : هي كذلك في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تَمَعَّضُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَحْبَبْتُكَ » فتقول « إِذَا أَظُنُّكَ صَادِقًا » ؛ إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروطٍ :

الأول : أن تكون واقعة في صدر الكلام ؛ فلو قلت : « زَيْدٌ إِذَنْ » ، قلت : « أَكْرَمُهُ » بالرفع .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ؛ فلو حَدَّثْتُكَ شخصٌ بحدثٍ فقلت : « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت ؛ لأن المراد به الحالُ .

الثالث : أن لا يُفَصَّلَ بينهما بفواصل غير القسم ، نحو « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » ، و « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ اللَّشِيبِ

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض عبارته قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٦) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع .

اللغة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروي بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروي بالياء التحتية على أن الحرب مذكرة لتأويله بالقتال ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب : أي صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير اللوصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين — اسم زمان من « شاب رأسه » إذا صار شعره أبيض ، أي : قبل زمان الشيب .

ولو قلت «إذن يا زيد» قلت : «أكرمك» بالرفع ، وكذا إذا قلت «إذن في الدار أكرمك» و«إذن يوم الجمعة أكرمك» كل ذلك بالرفع (١).

ص - وبأن المصدرية ، ظاهرة ، نحو (أن يغفر لي) مالم تشبِق بعلم ، نحو (هلم أن سيبكون منكم مرضي) فإن سبقت بظن فوجهان ، نحو (وحسبوا أن لا تكون فتنة) ، ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوق بأشم خالص ، نحو : * ولبس عبادة وتقره عيني * وبعد اللام ، نحو (لتبين للناس) ، إلا في نحو (إلاً يعلم) ، (إلاً يكون للناس) فتظهر

= المعنى : تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع ، حتى إن الطفل يشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .
الإعراب : «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر ، والنظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أنسم والله «ترميم» ترمي : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لتري ، مبنى على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتري «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله ترميم» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو ترمي ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله .

(١) ذكر للؤاف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف-يضر ويأزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنصبه .

لَا غَيْرُ ، وَنَحْوُ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) فَتُضَمَّرُ لَا غَيْرُ ، كَمَا ضَمَّرَهَا بَعْدَ «سَتِي»
 إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، نَحْوُ (سَتِي يَرْجِعَ إِلَيْنَا نُوسِي) وَبَعْدَ أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى
 إِلَى ، نَحْوُ : * لِاسْتَسْهَانِ الصُّغْبِ أَوْ أُذْرِكِ الْمَنَى * أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ :
 وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَمَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ اسْتَقِيمًا
 وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَارِ الْمِئَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيِ نَحْضٍ أَوْ طَائِبٍ بِالْفِعْلِ ،
 نَحْوُ (لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيهِ وَتُوا) (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلْ)
 وَ «لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» .

ش - الناصبُ الرابعُ «أَنْ» وهي أمُّ البَابِ ، وإنما أُخِّرَتْ في الذِّكْرِ
 لما قَدَّمَناه ، ولأصالتها في النصب حملت ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً ، بخلاف بقية
 النواصب ؛ فلا تعمل إلا ظاهراً ، مثالُ إعمالها ظاهراً قوله تعالى : (وَالَّذِي أُطَاعُ
 أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) ^(١) (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(٢) .
 وَقِيَدَتْ «أَنْ» بالمصدرية احترازاً من التفسيرِ وَالزَّائِدَةِ ؛ فإيهما
 لا يفصيان المضارع .

فالتفسيرُ هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ^(٣) ، نحو «كُتِبَتْ
 إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» إذا أَرَدْتَ به معنى أَيْ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء
 (٣) يشترط في «أَنْ» التفسير ثلاثه شروط : الأول - وهو الذي ذكره المؤلف -
 أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به ، والثاني :
 أن تتأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون «أَنْ»
 للتفسير مفسرة للمعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وناديناها أن يا إبراهيم) ، ونحو
 قولك «كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» برفع «يفعل» ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً ، نحو
 قوله تعالى : (إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ ابْذُرِي فِي التَّابُوتِ فَاقْذُفِي فِيهِ) (الجم)
 الآيتان ٣٨ و٣٩ من سورة طه .

والزائدة هي : الواقعة بين القسم ولَو ، نحو « أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنْ لَوْ يَأْتِنِي زَيْدٌ لَأَسْكُرَنَّاهُ »^(١) .
واشترطت أن لا تُسَبِّقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظن في أحد الوجهين ؛
احترازاً عن الخففة من الثقيلة .

والحاصلُ أن لأنِ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالاتٍ :
إحداها : أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه خففةٌ من الثقيلة لا غيرُ .
ويجب فيما بعدها أمران ؛ أحدهما : رفعه ، والثاني : فصله منها بحرف من
حروف أربعة ، وهي : [حرف] التنفيس ، وحرف النفي ، وقد ، ولو ؛ فالأول نحو
(عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ)^(٢) ، والثاني نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٣)
والثالث نحو « عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » والرابع نحو (أَنْ لَوْ بَشَّاهُ اللَّهُ لَهَدَى
الْفَأْسَ جَمِيعًا)^(٤) ، وذلك لأن قبله (أَفَلَمْ يَنبَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا) ومعناه - فيما قاله
المفسرون - أفلم يعلم ، وهي لغة التضع وهو وزن ، قال سحَّيْمٌ :

١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَا سِيرُوتِنِي

أَلَمْ تَنبَأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ رَهْدَمِ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

هذا ، وقد زيدت « أن » في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا : لأنها بين
الكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر :

* كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ *

فيمن رواه بجر ظنية ، وسيأتي البيت مشروحا (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد « لما »
الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارثد بصيرا)

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل (٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وتبعهم على
ذلك المؤلف ، وقد أنكروا جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت =

بعض أولاد سحيم ، لا سحياً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فارس سحيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عباس ، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجده كلمة على هذا الروى .

اللغة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « بأسرونى » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذونى أسيراً ويروى في مكانه « ييسرونى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالفداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلموا ، وقدروى في مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن يأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى : (أفلم يأس الذين آمنوا) .

المعنى : يقول : إنى حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتم يستقسمون على ، قلت لهم : ألم تعلموا أنى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً ، بل لا بد أن يغير عليهم ويستتقده من أيديهم .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول ، « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضا « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبنى على السكون في محل نصب بأقول « بأسرونى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، « تياسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل نصب « ابن » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف ، و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءة ابن عباس : (أَفَلَمْ يَتَّبِعُوا) ، وعن الفراء إنكار كون يئأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف .
 الثانية : أن يتقدم عليها ظن ؛ فيجوز أن تكون مخففة من الثقبلة ؛ فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس ، والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(١) ، واختلفوا في قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٢) فقرأه بالوجهين .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتمين كونهما ناصبة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي)^(٣) .
 وأما أعمالها مضمرة فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب .
 فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٤) في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار « أن » والتقدير : أو أن يُرْسِلَ ، وأن والفعل معطوفان على (وَحِيًّا) أى وَحِيًّا أو إرسالا ، و « وَحِيًّا » ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » في الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

مضاف و « زهدم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تأسوا الذى بمعنى تعلموا الشاهد فيه : قوله « تأسوا » فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في مكانه « ألم تعلموا » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن « يئأس » في قوله تعالى : (أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا) بمعنى يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن « أن » في الآية المذكورة مخففة من الثقبلة ؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم .

(١) الآيتان ٢، ١ من سورة العنكبوت . (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة
 (٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٤) من الآية ٥١ من سورة الشورى

١٥ - وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضحة (٥٠٤) وفي غنور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضا (رقم ٢٣٦) :

اللغة : « عباءة » هي ضرب من الأكسية معروف « وتقر عيني » كناية عن السرور « الشفوف » بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما - وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذي كنت فيه عند أهل أشهى إلى نفسي ، وأجاب إلى السرور بما أنا فيه ، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الحشنة ، فقد كان لباس عباءة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية ، فإن لبس الثياب الرقيقة الناعمة . الإعراب : « ولبس » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و « عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « أحب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، و « الشفوف » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل للمضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ؛ فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : « الطائر في غضب زيد الذباب » وكان (٥ - شرح قطر الندى)

تقديره : ولبس عبادة وأن تقرأ عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل^(١) كقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذُّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) ^(٢) وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ^(٣) أو للعاقبة كقوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لَيَكُونَنَّ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ^(٤) واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرينة عين ؛ فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا ، أو زائدة ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) ^(٥) فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد كي الجارة .

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام ، سواء كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى : (لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ) ^(٦) ، أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) ^(٧) أي : ليعلم أهل الكتاب

تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع يفضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ؛ لأن للغي : الذي يطير ، والذي يحضر .

(١) ذكر للؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام ؛ النوع الأول : لام الجحود ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان ، نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإظهارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إظهار أن المصدرية بعدها ، ويجوز إظهارها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ما قبلها سابقا على حصول ما بعدها في الوجود ، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضا - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده انفاقا ، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد ، وظائفتها تؤكد تعديته إلى مدخول اللام .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل (٣) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفتح

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص (٥) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء (٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أن» سواء كان الضمير في اللفظ والمعنى ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(١) أو في المعنى فقط ، نحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ)^(٢) وتسمى هذه اللام « لام الجحود » .
وتأخض أن لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقي ، قال الله تعالى : (وَأْمِرْنَا لِنُدْخِلَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) وقال تعالى : (وَأْمِرْتُ لَأَنْ أَكُونَ)^(٤) .

ولما ذكرت أنها تضمّر وجوباً بعد لام الجحود استطرقت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أن» وهي أربع :
إحداها : بعد «حتى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب ، فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً : فالأول كقوله تعالى : (أَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(٥) : فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبلاً بالنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثاني كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٦) ؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبلاً بالنسبة إلى زلزالهم .

ولحتى التي ينصب الفعل بعدها معنيان ؛ فتارة تكون بمعنى كفى ، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها ، نحو « أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وتارة تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(١) ، وكقوله : « لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » ،

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنفال

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام

(٤) من الآية ٩١ من سورة طه

(٥) من الآية ٩١ من سورة طه

(٦) من الآية ١٢ من سورة الزمر

(٧) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة

وقد تصلح للمعنيين معاً ، كقوله تعالى : (فَقَاتِلُوا آلَئِي تَبَغَيْ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)^(١) . يحتمل أن يكون المعنى كى تفيء ، أو إلى أن تفيء .
والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حَتِّمًا ، لا بحتى نفسها ، خلافاً للكوفيين ؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجر ، كقوله تعالى : « حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ »^(٢) (حَتَّى حِينَ)^(٣) ، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لها عاملٌ واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظير له في العربية .

وأما رَفَعُ الفعل بمدها فله ثلاثة شروط ؛ الأول : كونه مُسَبِّبًا عما قبلها ؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرْتُ حَتَّى تَطَّلَعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها ،
الثاني : أن يكون زَمَنُ الفعلِ الحالِ لا الاستقبال ، على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديرًا ؛ فالأول كقولك « سِيرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَىا والكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)^(٤) ؛ لأن الزُّزَّالَ والقول قد مَضَىا ، الثالث : أن يكون ما قبلها تامًا ، ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » وفي نحو « كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا حملت « كان » على النقصان ، دون التمام^(٥) .

المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى « إلى » أو « إلا » ؛ فالأول كقولك : « لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » أى : إلى أن تقضيني حتى ، وقال الشاعر :

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات (٢) من الآية ٥ من سورة القدر
(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف (٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٥) إذا جعلت « كان » ناقصة كان للذكر قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور يكون جملة تامة من فعل وفاعل ، وللعنى : حدث سيرى حتى أدخلها .

١٦ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَابِرٍ

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللفظة : «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً ، أو يصير الصعب سهلاً بماضى هتمته وعلالي نظرتنه «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية ، بضم الميم فهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتحناه الإنسان «انقادت» سهلت ونذلت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال

المعنى : يقول إنه سيتحمل الشدائد ، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه ، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» في هذا البيت بمعنى

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أى : إلا أن يُسْلِمَ ، وقول

الشاعر :

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حق ، وممن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » و « حق » بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطي أن « أو » ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط « أو » التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقض شيئاً فشيئاً ، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « أو » التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك « لأقتلن الكافر أو يسلم »

١٧ - هذا البيت لزياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قنأة » أراد الرمح « قوم » رجال ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أُذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أُذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

« كؤوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الباشز « تستقيماً » معتدل .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يشقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « إذا » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب بكسرت « غمزت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا « قنأة » مفعول به لغمزت ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليها « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « كؤوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر .

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفى محض ، أو طالب بالفعل . فالنفي كقوله تعالى : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) ، وقولك : ما أتينا فتحدّثنا ، واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو « ما نزال تأتيها فتحدّثنا » و « ما أتينا إلا فتحدّثنا » فإن معناها الإثبات ، فلذلك وجب رفعهما ، أما الأول فلأن « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، و « أتى » للنفي إثبات ، وأما الثانى فلأنه قاضٍ النفي بإلا .

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر ، كقوله :

١٨ — يَا نَاقُ سِيرِي فَتَقًا فَسِيحًا إِلَىٰ سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

الظاهرة ، وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « أو » حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيا » فعل مضارع ، منصوب أن المضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يورد إلى كعوب . والألف الاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « تستقيا » حيث نصب الفعل للمضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة وجوبا بعد « أو » التي بمعنى إلا .

(١) من الآية ٣٩ من سورة فاطر .

١٨ — البيت لأبي النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت لأوام في أوصافه (رقم ٥٠٠) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشعوري في باب إعراب النعم وابن عميل (رقم ٣٢٠)

اللمة : « ناق » مرخم ناء « عنفا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - هو ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسمها « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « تستريحاً » نلقى هنا تعب السفر .

المعنى : بأمر ناقته أن تجد في السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلتق هو من الراحة ما ينسبها متاعب السفر وهناءه .

الإعراب « يا » حرف فداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ناق »

والنهي ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(١) ،
 والتخصيض ، نحو (لَوْلَا أُخِرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ)^(٢) والنهي ، نحو
 (يَا أَيُّدِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٣) والترجي ، كقوله تعالى : (لَعَلَّ أَبْغُ الْأَسْبَابِ
 أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) والدعاء ، كقوله :
 ١٩ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أُعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنٍ

منادى مرخم ، وأصله ياناقة ، مبني على الضم في محل نصب ، أو مبني على ضم الحرف
 المحذوف للتخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، والثانية لغة من
 ينتظر « سيرى » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على
 السكون في محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله
 صفة لموصوف محذوف ، أى : سيراً عنقاً « فسيحاً » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف
 جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العملية وزيادة الألف والنون « ففستريحها » الفاء فاء
 السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب
 بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ففستريحها » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله نستريح بأن
 المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله « سيرى » .
 (١) من الآية ٨١ من سورة طه . (٢) من الآية ٧٠ من سورة الماعين .
 (٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء (٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .
 ١٩ - هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشعوني في
 نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣٢١) ولؤلؤف في شذور الذهب (رقم ١٥١) .
 اللغة : « وفقني » أهدني وسدد خطواتي « أعدل » أميل وأحرف ، وتقول : عدلت
 عن كذا ؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ؛ إذا أقبلت عليه
 ورغبت واتجهت نحوه ؛ لاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدي به هذا الفعل ، ومثله
 ورغبت فيه ، تقول « رغبت في كذا » إذا أحببته ، وتقول « رغبت عن كذا » إذا كرهته
 ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « سنن » هو بفتح
 السين والنون جيماً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق للعنوي كالصراط في قوله
 تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) « الساعين » جمع ساع .

نواصب المضارع

والاستفهام ، كقوله :

٢٠ - هَلْ تَمْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ

تُقْفِي فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّ

■ المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريقاً -
يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : «رب» منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من
ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على
السكون في محل جر ، والأصل ياربي « وفقى » وفق : فعل دعاء ، مبني على السكون
لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ،
وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء السببية، ولا: حرف
نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا
بمد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا « عن » حرف جر «سنن» مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار
والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و«الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة
جره الياء المسكورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير»
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ؛ لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل
كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه ، مجرور
وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله «أعدل»
بأن المضمرة وجوباً بمد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله « وفقى »
كما يفهم من إعراب البيت .

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء ، واستشهد

به الأشموني في نواصب المضارع .

اللفظة : «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة، وهي الحاجة التي
يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أي : يعود ويرجع ، وكفى بارتداد بعض الروح عن
طمأنينة خاطره وتلج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إتمام كلمة بعض ، وإما =

والعرض ، كقوله :

٢١- يابن الكرام الأتذون فتبهرما قد حدثوك ؛ فمأ راء كمن سمعاً

لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قررنا أنه كمن به عن معنى آخر .

اللفظ : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلق بها همته العالية فيرتب معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاعل السببية أرجو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني المجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مندرجة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن للصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير : فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يرتد» فاعل يرتد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق يرتد .

الشاهد فيه : قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو» - بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي» .

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً فسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) و٢١٢ عقيل (رقم ٢٢٢) .

■ اللفظة : «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم : من حسن لقائهم للضيف ، وقيامهم له بما توجبه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه ، مجرور بالسكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدفاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر ، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث : فعل ماض مبني على فتح مقدره على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبني على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثاني محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذي حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كن» الكاف حرف جر ، من اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صمما» فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر ، بأن المضمرة وجوبا بعدفاء السببية الواقعة في جواب العرض للدلول عليه بقوله «ألا تدنو» ، والعرض : هو الطلب بلين ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سبويه ١ - ٤٢٠) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُجِبِرُنَا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِن رَأْسِ مُجْرَانَا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك « نَزَالَ فَنُكِرَ مُكَّ » و « صَهَ فَنُجِدُّ تُكَّ » خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالَ » و « دَرَاكَ » ونحوها مما فيه لفظُ الفعل ، دون صَهَ ومَهَ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه^(١) ، وقد صرَّحتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)^(٢) (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) في قراءة حمزة وابن عاصم وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ - أَلَمْ أَكُ جَارَ كُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) اسم فعل الأمر على ضربين . الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اصم على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأصح فتقول من الضرب والنصر : ضراب ، ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل : أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سماعي ، وهو ألفاظ محموظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف ، ولا شيء منها ؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام

٢٢ - هذا الشاهد من كلمة للحطيطه يهجو بها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسيدويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه « شذور الذهب » (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) اللغة : « جاركم » نازلا في جواركم ، أو مستعيراً بجمارك « الإخاء » بكسر الهمزة - مصدر أخيته ، إذا أخذته أخاً .

وقال آخر :

٢٣ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارُ عَدْلِيكَ - إِذَا قَمَلْتَ - عَظِيمٌ

المعنى : يوح الحطيثة بهذا البيت آل الزبرقان ، ويقول لهم : كنت مواليا لكم نازلا في حماكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم ؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : « ألم » الهمزة الاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، محذوف النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، و جار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بان المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله « ألم أك جاركم » .

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل السككاني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيديويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه الأخطل ، وذكر الأعم في شرحه أنه لأبي الأسود ، والأشعري في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٩) وفي « شذور الذهب » مرتين (رقم ١١٤) وابن عقيل (رقم ٣٢٨) وقبل هذا البيت قوله :

يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْمَسْلُومُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ =

تَصِفُ الدُّوَاءَ الَّذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَنْهَى عَنْ غَيْبِهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهَذَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ، وَبُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللغة : « السقام » بفتح السين - المرض ، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها -
والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذى كلما ظن برؤء عاد ، والفى : ضد الرشد ،
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمرا من الأمور وأنت
تأنى مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت
نفسك العار العظيم ، وعابك الناس ، ولم يقندوا بكلامك ؛ لأن الرشد الذى يجب أن
نكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغى له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما يهى عنه .

الإعراب : « لا » ناهية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإ- اب « نه » فعل
مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جرمه حذف الالف والفتحة نسمادليل عليها « عن »
حرف جر « خلق » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بتهى « وتأنى » الواو واو المعية ، تأنى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد
واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« مثله » مثل : مفعول به لتأنى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف
والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « عار » مبتدأ
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر للمبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء
المخاطب فاعله ، وهو ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى
محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا
فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة
معتزلة « عظيم » نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وهذا النعت هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة التى هى قوله عار فى أول الشطر الثانى
من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فتنصب « شرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما ، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما ، أي : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وترفع إن نهيت عن الأول وأباحت الثاني ، أي : لا تأكل السمك ولت شرب اللبن .

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزْمًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ) وَشَرَطُ الْجُزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ « إِنْ لَمْ يَلَمْ » ، نَحْوُ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بِخِلَافِ « يَا كَلْبُ » وَجُزْمُ أَيْضًا بِلَمْ ، نَحْوُ (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) وَلَمْ ، نَحْوُ (وَلَمَّا يَقْضِ) وَبِاللَّامِ وَ « لَا » الصَّلْبِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ (لِيُنْفِقَ ، لِيَقْضِ ، لَا تُشْرِكْ ، لَا تُؤَاخِذْنَا) وَجُزْمُ فِعْلَيْنِ : إِنْ ، وَإِذَا مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَنْى ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَمَتَمَّا ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَحَيْثُمَا ، نَحْوُ (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ، مَنْ يَفْعَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ، مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً ، وَإِذَا لَمْ يَضْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاءِ قُرِنَ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ (وَإِنْ يَمَسَّكَ بَخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أَوْ بِإِذَا الْفُعْجَائِيَّةِ ، نَحْوُ (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المزارع شرعت في الكلام على ما يجزمه ، والجازم ضربان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين . فالجازم لفعل واحد خمسة أمور :

أحدها : الطَّلَبُ ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مزارع مجرد من الفاء ، وقصده به الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب تأتى بأن المضمره وجوبا بعد الواو والدالة على المعية - أي : مصاحبة ، ابدها لما قبلها - في جواب النهي المدلول عليه بقوله « لاتنه عن خلق » ألت ترى أن غرض الشاهران بهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تاتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه : أى أنه ينهك عن مصاحبة هذين الأمرين ؟

الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، وَتَنْفِي بِتَهْدِ
الجزاء أنك تُقَدِّرُهُ مُسَبِّبًا عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل
الشرط ، وذلك كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(١) تقدم الطَّابُّ وهو « تَعَالَوْا »
وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أَتْلُ » ، وَقُصِدَ به الجزاء ؛ إذ المعنى تَعَالَوْا
فإن تَأْتُوا أَتْلُ عليكم ؛ فَالْتَّلَاؤَةُ عليهم مُسَبَّبَةٌ عن مجيئهم ؛ لذلك جُزِمَ ،
وعلامه جزمه حذف آخره — وهو الواو — وقول الشاعر :

٢٤ — قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
[بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ]

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

٢٤ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر السكندی ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو
مطلع معلقته المشهورة .

اللمة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به
واحدًا فنزله منزلة اثنين ؛ لجرىان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق ، أو
خاطب به واحدًا وهذه الألف ليست ضميرًا ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة
إجراء للوصول مجرى الوقف « نيك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذي
كان ينزل أحبابه فيه « بسقط اللوى » السقط — بكسر السين أو ضمها أو فتحها —
ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر اللام — المكان الذي يكون رمله مستدقًا
« الدخول » بفتح الدال وضم الحاء — اسم مكان بمعنى « حومل » بفتح الحين بينهما سيكون
بزنة جملر — اسم مكان أيضا .

المعنى : يا امرئ صابحيه أن يقفا معه ليعاونا على البكاء عند منازل أحبابه التي كان
يلتقم فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على
السكون في محل رفع « نيك » فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجرها تقديره نحن
« من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبكي ، وذكري مضاف وقوله « حبيب » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « بسقط » جار ومجرور
متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة

وتقول « أَتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ » و « هَلْ تَأْتِينِي أَحَدٌ نَكَ » و « لَا تَكْفُرْ
تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا مثبتًا لم يجزم الفعلُ بـ «مده» ؛ فالأول نحو: «ماتنا تينا
تحدثنا» برفع تحدثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب
الجليل ، والثاني نحو « أنت تأتينا تحدثنا » برفع تحدثنا وجوبًا باتفاق المحو بين ،
وأما قول العرب « أتى الله امرؤًا فعلم خيرًا يُثب عليه » بالجزم ؛ فوجهه أن أتى
الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى
ليتقى الله امرؤًا وليفعل خيرًا ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ
تُنَجِّيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرَ لَكُمْ)^(١)
فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى : (تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) ؛
لـكونه في معنى آمنوا وجاهدوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب
لا يقسب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله تعالى : (خذ من

== جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب
على الظرفية . وهو متعلق بمضارع حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله « الدخول »
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حومل » حومل : معطوف بالفاء على الدخول ،
والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نيك » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل
أمر ، وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك
جزم هذا للمضارع في جواب الأمر ؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا
الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن
تفانيك ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة الصف .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) (١) فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو (خذ)؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرىء قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلياً يَرِثُنِي) (٢) بالرفع على جعل (يرثني) صفة لوليأ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك «أثنتي برجل يحب الله ورسوله»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «أثنتي أكرمك» بالجزم؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنما أردت أثنتني برجل موصوف بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرطه في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لا تكفر تدخل الجنة» و«لا تدن من الأسد تسلم» فإنه لو قيل في موضعهما «إن لا تكفر تدخل الجنة» و«إن لا تدن من الأسد تسلم» صح، بخلاف «لا تكفر تدخل النار» و«لا تدن من الأسد يأكلك» فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصح أن يقال «إن لا تكفر تدخل النار» و«إن لا تدن من الأسد يأكلك» ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ) (٣) لأنه لا يصح أن يقال «إن لا تمنن تستكثر» وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرأ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له [أكثر من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم؟

(١) من الآية ١٠٣ من سورة النوبة (٢) من الآيتين ٥، ٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٦ من سورة اللدر.

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن يكون بدلا من (تمنن)^(١) ، كأنه قيل : لا تمتكثير ، أى : لا تتر ما تعطيه كثيرا ، والثانى : أن يكون قدّر الوقف عليه لكونه رأس آية ، فسكّنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سكّنه لتناسب رؤوس الآى ؛ وهى : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فأهجر .

الثانى مما يجزم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضيا ، كقولك « لم يقيم ، ولم يعمد » وكقوله تعالى : (لم يلد ، ولم يولد)^(٢) .
الثالث : لما أختها ، كقوله تعالى : (لما يقض ما أمره)^(٣) (بل لـ يذوقوا عذاب)^(٤) .

وتشارك لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزؤه ، وقلب زمانه إلى الضمى .

وتفارقها فى أربعة أمور ؛ أحدها : أن المنفى بها مستمير^٥ الانتقال إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمرا ، مثل (لم يلد)^(٢) وقد يكون منقطعاً ، مثل (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا)^(٣) ؛ لأن المنفى أنه

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل فى هذه الآية الكريمة لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :

أحدهما : أن يكون معنى البدل وللبدل منه واحداً .

وثانيهما : أن يدل للبدل منه على البدل .

وهو كلام غير شديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقا ، فأما لو كان بدل اشتغال مثلا ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل فى هذه الآية من بدل الاشتغال .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس (٤) من الآية ٨ من سورة ص

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أبى = الإنسان) .

كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثم امتنع أن تقول لَمَّا يَقُمْ ثم قام ؛ لما فيه من التناقض ، وجاز لم يقم ثم قام ، والثاني : أن لَمَّا تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو (بَل لَمَّا يذُوقُوا عَذَابِ)^(١) أى : إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزمخشري^٥ ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به ، والثالث أن الفعل يُحذفُ بعدها ، يقال : هل دخلت البلد؟ فتقول : قَارِبْتَهَا ولما ، تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز قاربها ولم^(٢) ، والرابع : أنها لا تقتن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إن لم تقم فت ، ولا يجوز إن لَمَّا تقم فت .

الجازم الرابع : اللامُ الطلّبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)^(٣) أو الدعاء ، نحو (لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٤) .

الجازم الخامس : لا الطلّبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)^(٥) أو الدعاء ، نحو (لَا تُؤْخِذْنَا)^(٦) .

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذف ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها

(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من هتج بشعره من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِيمَتَكَ الَّتِي أَسْقُودِ عَنْهَا يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أَرَادَ : إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :
يَا رَبُّ شَيْخٍ مِنْ أَسْكَانِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبْنُغٌ ، وَفِي النِّمْرِ فِقَمٌ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ ، وَقَدْ كَادَ ، وَلَمْ * .

أراد وقد كان يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، حذف للعلم بالمحذوف .

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق (٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ١٣ من سورة لقمان . (٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً .

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة ، وهي « إن » نحو : (إن بشأ
يذهبكم)^(١) و « أين » نحو (أينما تكونوا يدرككم الموت)^(٢) و « أي »
نحو (أيأما تدعوا فله الأسماء الحسنى)^(٣) و « من » نحو (من يعمل سوءاً
يجز به)^(٤) و « ما » نحو (وما تقمّلوا من خير يعلمه الله)^(٥) و « مهما »
كقول امرئ القيس :

٢٥ - أغرك مني أن حُبك قاتلي

وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل

(١) من الآية ١٣٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق

وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أفاطم مهلاً ، بعض هذا التّدال وإن كنت قد أزمعت صرّمي فأجلى

وإن كنت قد ساءتلك مني خليقة فسلى ثيابي من ثيابك تنسيل

الالفة : « فاطم » مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وكان

الشاعر يحبها « مهلاً » أي تمهلي وانتظري « أزمعت صرّمي » عزمت عليه ، والصرم :

الحجر والقطيعة « أجلى » أحسن كلامك ، أو أركى القطيعة « خليقة » صلة « سلى

ثيابي من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداء حبه « أغرك »

هل خدعتك أو حملك على أن تفعل ما يفعله الفر القدي لم يجرب الأمور ؟

الغنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطاعتك لك على هذا

الدلال وذلك التيه ، وأن تفعل ما فعل القدي لم يعرف حقيقة الحب ؟

الإعراب : « أغرك » الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من

الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « مني » جار ومجرور

متعلق بـ « أن » حرف توكيد ونصب « حبك » حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف =

و « مَتَى » كقول الآخر:

* مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *
— ٢٦ —

ضمير المخاطبة مضاف إليه « قاتلي » قاتل : خبر أن ، وقاتل مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أغرك متى قتل حبك إياي « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، والسكاف ضمير المخاطبة اسم أن « مهما » اسم شرط جازم على الأصح ، يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني حذو جزاؤه « تأمرى » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بمهما. وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « القلب » مفعول به لتأمرى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يفعل » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه محزوم بمهما أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضا ، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك متى كون حبك قاتلا إياي وكونك مهما تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله « مهما تأمرى القلب يفعل » حيث حزم بمهما فعلمين ؛ أولهما قوله « تأمرى » والثاني قوله « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات ، وهو الذي يقال له الروى .

٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّنَايَا *
.

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني رياح بن ربوع ، وهو من شواهد صيبويه (ج ٢ ص ٧) .

اللغة : « جلا » أصله فعل ماض ، فسمى به كما سمى بيزيد ويشكر ويقم ، ونحو ذلك ؛ فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها ، وقيل : هو جلا - بالتنون

== مصدر أصله المدفقصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكنم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حملة على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حملة على الأول يستدعى أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء صحيم من سمى أو لقب بذلك ، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من سمى أو لقب به أيضاً ؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (ج ل ا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤ أوربة) :

أَنَا الْقُلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِبِرِ أَقُودُ الْجَمَلَا

والحنائير : الدواهي ، واحدها خنثر ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تكتب « ابن جلا » بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن « جلا » ليس عدلاً « طلاع الثنايا » طلاع : صيغة مبالغة لطلاع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « أضع العمامة » أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .

للعنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المسكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لعمامها .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله « جلا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اختفاله المحل بفتحة الحكاية المقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وطلاع مضاف وقوله « الثنايا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « مقي » اسم شرط جازم محرم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني « أضع » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بفتح ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « العمامة » مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تعرفوني » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه . مجزوم بفتح ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الوجودية ==

و « أَيْبَانَ » كقولہ :

٢٧ — * فَأَيْبَانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ * *

و « حَيْثُمَا » كقولہ :

== هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « متى أضع العمامة تعرفوني » حيث جزم بمقي فعلين : أولهما « أضع »
والثاني « تعرفوني » على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت
أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما
عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون للذكورة ليست نون الرفع ،
ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل
سمازوعا لقال « تعرفوني » بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتها نون الوقاية .
٣٦ — هذا هجزي بيت ، وصدرة قوله :

* إِذَا النَّمِيحَةُ المَعْجَنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ * *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جواز المضارع
(رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .
اللغة : « المعجفاء » المهزولة « قفرة » القطعة من الأرض لانبات فيها « تعدل » تميل .
الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه « ما »
زائدة « تعدل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون « به »
جار ومجرور متعلق بقوله تعدل « الريح » فاعل تعدل « تنزل » فعل مضارع جواب الشرط
مجزوم بأيان أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه
الشاهد فيه : قوله « أيان ... تعدل ... تنزل » حيث جزم بأيان فعلين ، أولهما
« تعدل » والثاني « تنزل » على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ،
وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لمكان
الثاني ساكنا سكون الأول .

وفي هذا البيت نسكتة غير ذلك ، وحاصلها أن « أيان » تجزم الفعلين وإن اتصلت
بها « ما » الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجبا فيها ؛ بدليل قول الآخر :
أَيَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

٢٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وإذ ما كقوله :

٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُؤَلِّفُ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١)

اللغة : « تستقيم » تعادل وتسرف في الطريق الواضح المستقيم « يقدر » يريد ببلغك له ويوصلك « نجاحا » ظفرا بما تحب ونوالا لكل ما تريد « غاير الأزمان » باقيها .
المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغبانه ونواله ما يريد .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه ؛ وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، محزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم أيضا بحيثما ، وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « نجاحا » مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة « في غاير » جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، و« غاير مضاف وقوله « الأزمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين أولهما « تستقيم » وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضا في جوازم المضارع (١٠٦٧) .

اللغة : « تلاف » تجد ، تقول : ألفت فيه ألفيه - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباهم ضالين) الآية ٦٩ من سورة الصافات .
المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتيا به .

وأنى كقوله :

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أَى تَأْتِيهَا تَسْعَجِرُ بِهَا تَجِدُ

= الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « إذما » حرف شرط جازم مجزم فعابن الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبني على السكون في محل نصب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « أمر » خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بآمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المحرور محلا بالياء « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن « من » اسم موصول : مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب « إياه » إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة « تأمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا مقديما « آنيا » مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إذما تأت . . » حيث جزم بإذما فعابن ؛ أولهما « تأت » وثانيهما « تلف » ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها .

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاسى بقوله « وتام البيت . . حطبا جزلا ونارا تأجبا » وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليجزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامرى يقول :

فَأَصْبَحْتَ أَى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا

كَلَّا مَرَّةً كَبَيْهَا تَحْتُ رِجْلِكَ شَاجِرٌ =

☐ وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) رواه على هذه الصورة ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر

مَتَى تَأْتِينَا تُؤَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع ان أحدها لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكله بعضهم هكذا : * تجد فرجا منها إليك قريباً *

اللغة والمعنى : منفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناها ، فأما بيت لبيد فقوله : « مركبها » أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله « شاجر » هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية بعجز الشجاع عن الخوض في مضارها ؛ فيقول : إنك إذا جثتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً .

وأما البيت الآخر فقوله « تلمم » فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزيارة ، وقوله « تأججا » فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف ؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد : « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبنى على الفتح في محل رفع « أنى » اسم شرط جارم مجزم فعلين « نأنها » تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لتأنى ، مبنى على السكون في محل نصب « تلتبس » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » حار ومجرور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح « كلا » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركب من قوله « مركبها » مضاف إليه ، مجرور بالياء المنوح ما قبلها تحقيقاً للمسكور ما بعدها ☐

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطاً ، ويسمى الثاني جواباً وجزاءً .

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها طابى ، أو جامد ، أو منفي بِلَيْتٍ ، أو ما ، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ ، أو حرف تنفيسٍ ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمَسُّكَ

تقديره لأنه منفي ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه « نحت » ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتي ، ونحت مضاف ورجل من قوله « رجلك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله « شاجر » خبر المبتدأ الذي هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المنفى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ها هنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة للمعنى ، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر ابن أبي طالب :

كَلَانَا غَفِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًّا

وعليه جاء قول الله تعالى (كلنا الجنةين آتت أكلها) ولو روعى للمعنى لقال : آتتا

أكلهما ، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا ، وَكِلَا أَنْفِهِمَا رَابِي

أفلا ترى أنه قال « كلاهما قد أقلما » فراعى للمعنى وثنى ، ثم قال « وكلا أنفهما رابي »

فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُمُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقَبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة للفظ في قوله « يوفى » وثنى مراعاة للمعنى في قوله « يرقبان »

سوادى .

الشاهد فيه : قوله « أنى تأنها تلتبس » حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما « تأت »

وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل

الشرط هو قوله « تأت » وجوابه هو قوله « تجد » وأما قوله « تشتجر » فهو بدل من

تأت ، وبديل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولسكنا أفهمناك أن الرواية التي

ساقها للأول ليست مستقيمة .

بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١) (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ»^(٢) (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَا لَمْ يُولَدْ فَأَعْسَىٰ رَبِّي»^(٣) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ»^(٤) (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ»^(٥) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ»^(٦) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا»^(٧) ، ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَيَاطَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٨) ، وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الأسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ؛ فأغضاني ذلك عن الاشتراط .



ص - فصل : الأسمُ ضربان : نكرة ، وهو ما شاع في جنس : موجود كرجل ، أو مُقدّر كشمس ، ومعرفة ، وهي ستة : الضمير ، وهو ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وهو إما مُستتر كالمُقدّر وجوباً في نحو « أقوم » و « تقوم » ، أو جوازاً في نحو « زيدٌ يقوم » ، أو بارز ، وهو إما متصل كقائه « قمت » وكاف « أكرمك » وهاء « غلامه » أو منفصل ك « أنا » و « هو » و « إياي » ولا فصل مع إمكان الوصل ، إلا في نحو الهاء من « سألني » بمرجوحية ، و « ظننتك » و « كنته » برُجوحان .

ش - ينقسم الاسم بحسب التذكير والتعريف [إلى] قسمين : نكرة ، وهي الأصل ، ولهذا قدّمتها ، ومعرفة ، وهي الفرع ، ولهذا أخرتها .

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقدّر ؛ فالأول كرجل ؛ فإنه موضوع لما كان سيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلمة أُجِدَ من هذا الجنس واحدٌ فهذا

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) الآيتين ٣٩ و ٤٠ من سورة الكهف (٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٥) من الآية ٦ من سورة الحشر (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء (٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم

الاسمُ صادقٌ عليه ، والثاني كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهائياً
يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وَجُودَ اللَّيْلِ ؛ فحقها أن تصدق على متمدداً كما أن رجلاً كذلك ،
وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وُجِدَتْ لكان
هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فإنه لم يوضع هل أن يكون خاصاً كزيد وعمر ،
وإنما وُضِعَ وَضِعَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ .

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام ؛ القسم الأول : الضمير ، وهو أعرفُ
الستة ، ولهذا بدأتُ به ، وَعَطَفْتُ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ عَلَيْهِ بِثُمَّ .

وهو عبارة عما دلَّ على متكلم كآنا ، أو مخاطب كأنت ، أو غائب كهو .
وينقسم إلى مستتر وبارز ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن يكون له صورة في اللفظ أولاً ،
فالأول البارز كماء « قمتُ » والثاني المستتر كالمقدَّر في نحو قواك « قم » .
ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار .

فأما المستتر فينقسم - باعتبار - وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب
الاستتار ، وجاوزه .

ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير
لرفع الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم ، أو بالنون كنعوم ، [أو بالتاء
كتهقوم^(١)] ، ألا ترى أنك لا تقول « أقوم زيد » ولا تقول « نعوم عمرو » .

ونعني بالمستتر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل
الغائب ، نحو « زيد يقوم » ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « زيد يقوم غلامه » .

(١) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب ، نحو « تقوم يا زيد » ، أما التاء الدالة على
التأنيث فهي من جازز الاستتار ، نحو « هند تقوم » لأنك تقول « تقوم هند » وهذه
الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب . ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف
المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً
واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون . ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة
هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جازز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ،
ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جازز الاستتار
تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذي لا يستقل بنفسه ، كقائه « قُمْتُ » والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه ، كإنا ، وأنت ، وهو .

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع الحال ، ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ فمرفوعه كقائه « قُمْتُ » فإنه فاعلٌ ، ومنصوبه ككفائه « أكرمك » فإنه مفعول ، ومخفوضه كقائه « غلاميه » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا ، نحن ، أنت ، أنتم ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً : إياي ، إيانا ، إياك ، إياك ، إياكم ، إياكن ، إياها ، إياها ، إياهم ، إياهن ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب ، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع ، تقول : « أنا مؤمنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إياك أكرمك » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولا يجوز أن يُعكس ذلك ؛ فلا تقول « إياي مؤمنٌ » و « أنت أكرمك » وعلى ذلك فقيس الباقي .

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة .

ولما ذكرتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مَهْمَا أمكن أن يُؤتى بالمتصل فلا يجوز المدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قامَ أنا » ولا « أكرمك إياك » لنمكنتك من أن تقول « قُمْتُ » و « أكرمكك » بخلاف قولك « ما قامَ إلا أنا » و « ما أكرمك إلا إياك » ؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَدِّرٌ ؛ لأن « إلا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جيء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل . رَضَابِطُ الأولى : أن يكون الضميرُ ثانياً ضميرينِ أو لهماً أعرفُ من الثاني ، وليس مرفوعاً ، نحو « سَلْنِيهِ » و « خَلْتُكَهُ » يجوز أن تقول فيهما : « سَلْنِي »

إِيَّاهُ « وَإِنَّمَا قَلْنَا الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ فِي ذَلِكَ أَعْرَفُ لِأَنَّ ضَمِيرَ
الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ .
وضابطُ الثانية : أن يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان
مسهوقاً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو « الصَّديقُ كُنْتَهُ » والثاني نحو « الصَّديقُ
كَانَهُ زَيْدٌ » يجوز أن تقول فيهما « كُنْتَ إِيَّاهُ » و « كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ » (١) .
واتفقوا على أن الوصل أَرْجَحُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا ، نَحْوُ
« سَلَنْيَهُ » و « أَعْطَيْنِيهِ » ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
(أَنْزَلْنَاهُ مُسْكُوٰهًا) (٢) (إِنْ سَأَلْتَهُمْ) (٣) (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) (٤) .
واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو « خَلَيْتُكَهُ » و « ظَنَنْتُكَهُ » ،
وَفِي بَابِ كَانِ ، نَحْوُ « كُنْتَهُ » و « كَانَهُ زَيْدٌ » فَقَالَ الْجُمْهُورُ : الْفِعْلُ أَرْجَحُ
فِيهِمْ ، وَاخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ الْوَصْلَ فِي كَانِ ، وَاخْتَلَفَ رَأْيُهُ فِي الْأَفْعَالِ
الْقَلْبِيَّةِ ، فَتَارَةً وَافَقَ الْجُمْهُورَ ، وَتَارَةً خَالَفَهُمْ .

ص - ثُمَّ الْعَلَمُ ، وَهُوَ : إِمَّا شَخْصِيٌّ * كَزَيْدٍ ، أَوْ جِنْسِيٌّ ، كَأَسْمَاءَ ،
وَإِمَّا أَسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةً ، أَوْ كُفْيَةً ،
كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمُّ كَلْبُومٍ ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا ،
أَوْ مُخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كَرَزٍ .

ش - الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ : الْعَلَمُ ، وَهُوَ « مَا عَلِقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ
مُقْنُولٍ مَا أَشْبَهَهُ » .

(١) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْخَزْرَمِيِّ :

لَيْتَنِي كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ هَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّايَا لِي ، وَلَا نَخْشَى رَفِيهَا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ هُودٍ . (٣) مِنَ الْآيَةِ ٣٧ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم - باعتبار تشخيص مُسمّاه وعدم تشخيصه - إلى قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي ؛ فالأول كزيد وهرو ، والثاني كإسماء للأسد ، وثمانة للثعلب ، وذوالة للذئب ؛ فإن كلاً من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيتَه : هذا إسماء مُقبِلًا ، وكذا البواقي ، ويجوز أن تُطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فتقول : إسماء أشجعُ من ثمانة ، أي : صاحبُ هذه الحقيقة أشجعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخصٍ غائبٍ ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص : ما قتلَ إسماءُ .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب ؛ فالمفرد كزيد وإسماء ، والمركب ثلاثة أقسام :

(١) مركبٌ تركيبٍ إضافةً كعبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ، وينخفض الثاني بالإضافة دائماً

(٢) ومركبٌ تركيبٍ مزج كبعلمك وسيدويهِ ، وحكمه أن يعرب بالضمّة رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجرأً ، كسائر الأسماء التي لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بويهِ كبعلمك ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسيدويهِ .

(٣) ومركبٌ تركيبٍ إسنادٍ ، وهو ما كان جملةً في الأصل كشاب قرناًها ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل .

وينقسم إلى اسم وكُنْيَةٍ ولقبٍ^(١) ، وذلك لأنه إن بُدِيَءَ بأبٍ أو أمٍّ كان كُنْيَةٍ

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به للدخ وعلى ما يقصد به الدم ، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الدم ، حتى قال الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيَهُ وَالسُّوءَةُ الْقَبُ

واللفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الدم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنابروا باللقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما يبدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكني وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم باللقب

(٧ - شرح قطر الندى)

كأبي بكر وأمُّ بكر وأبي عمرو وأمُّ عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أرضقته - كقنّة ، وَبَطَّة ، وَأَنْفِ الدَّاقَةِ - فَلَقَبُ ، وإلا فاسمٌ ، كزيد وعمرو^(١) .
 وإذا اجتمع الاسمُ مع اللقب وَجَبَ - في الأفضح - تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قنّة - وجب كونُ الثاني تابعاً للأول في إعرابه : إما على أنه بَدَلٌ منه ، أو عطفٌ بيانٍ عليه ، وإن كانا مفردين - كزيد قنّة ، وسعيد كرز - فالـكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين ؛ أحدهما : إتباعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام ، والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب ، وجمهورُ البصريين يوجبون الإضافة ، والصحيحُ الأوَّلُ ، والإتباعُ أقيسُ من الإضافة^(٢) والإضافة أكثر .

ص - ثمَّ الإِشَارَةُ ، وَهِيَ : ذَا الْمَذْكَرِ ، وَذِي وَذِهِ ، وَتِي وَتِهِ ، وَتَا الْمَوْثِقِ ، وَذَانِ وَتَانِ الْمُسْتَقِي : بِالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا ، وَنَصْبًا ، وَأَوْلَاءَ الْجَمْعِ مَهْمَلًا ، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ نَقْرُونَةٌ بِهَا لِأَنَّ الْمُسْتَقِي مُطْلَقًا ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ هَا التَّنْبِيهِ .

إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، وَتَاجُ الْمَلِكِ ، وَسَيْفُ الدَّوْلَةِ ، أَمَا التَّعْظِيمُ بِالسُّكُونِ فَإِنَّهُ بِوَسْطِهَا بَعْدَ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ ، لَا بِمَعْنَى السُّكُونِ .

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن مسمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو يضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بدم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم ، وقد بضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية ، كمحمد أبي الفضل ، وأحمد أبي اليسر ، وكمحمد المهدي ، وكعلي زين العابدين ، وخالد سيف الله ، ونحو ذلك ، وحينئذ يطبق عليه ما قال المؤلف .

(٢) إِنَّمَا كَانَ الْإِتْبَاعُ أَقْيَسَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَخُوجُ إِلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ بِالسُّمِّيِّ وَالثَّانِي بِالْأَسْمِ حَقٌّ لَا يَلْزَمُ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ .

ش - الثالث من أنواع المعارف : اسم الإشارة .

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام : ما يُشار به للمفرد ، وما يُشار به للمثنى ، وما يُشار به للجماة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث .

فالمفرد المذكر لفظة واحدة ، وهي « ذَا » .

والمفردة المؤنثة عشرة ألفاظٍ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : دى ، وذِي ، وذِي - بالإشباع - وذِي - بالكسر ، وذِي - بالإسكان ، وذاتٌ ، وهي أغرَّها ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك « ذاتُ جمالٍ » أو بمعنى التي ، في لغة بعض طيء ، حكى الفراء « بالفضلِ ذُو فضلِكُم اللهُ بهِ ، والكرامة ذات أكرمكم اللهُ بها » : أى التي أكرمكم اللهُ بها ؛ فلها حينئذ ثلاثة استعمالات^(١) ، وخمسة مبدوءة بالياء ، وهي : تى ، وتِي - بالإشباع - وتِي بالكسر ، وتِي - بالإسكان ، وتَا .

والتثنية المذكر : ذَانِ - بالألف رفعا ، كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)^(٢) ، وَذَيْنِ - بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبُّنَا أَرِنَا الَّذِينَ)^(٣) .

(١) الاستعمالات الثلاث هي : الإشارة بها إلى المفردة للمؤنثة ، ولا أحفظ لها شاهداً والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَغْرَابِيَّةِ ذَاتِ بُرْدَةٍ تُبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وَجَدَا ؟
والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي ، كالمثال القدي ذكره المؤلف ، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن هذه حقيقة وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ؛ فقيل : هذه ذات متميزة ، وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها ؛ فقيل : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه راجع إلى نفس اللعيب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وأيس إنكارهم بسديده ، وارجع إلى المصباح المنير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى اللعيب .

ولتثنية المؤنث : تَانِ ؛ بالألف رفعا ، كقولك « جاءتنى هَاتَانِ » وهَاتَيْنِ ،
 بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)^(١) .
 ولجمع المذكر والمؤنث : أَوْلَاءِ ، قال تعالى : (وَأَوْلَائِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٢) ،
 وقال تعالى : (هُوَ أَوْلَاءُ بَنَاتِي)^(٣) ، وبنو تميم يقولون أُولَى — بالقصر ، وقد
 أشرتُ إلى هذه اللفظة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ .
 ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً ، أو بعيداً .
 فإن كان قريباً جاء باسم الإشارة مُجَرِّداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بها
 التثنية جَوَازاً ؛ تقول : « جاءنى هذا » و « جاءنى ذا » ويُعْلَمُ أن ها التثنية تلحق
 اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ .
 وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذَاكَ »
 أو مقرونةً بها ، نحو « ذَاكَ » .

وتتمتع اللام في ثلاث مسائل ؛ إحداها : المثني ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ،
 ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ، ولا « تَانِ لِكَ » الثانية : الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ ،
 تقول : أَوْلَائِكَ ، ولا يجوز « أَوْلَاءِ لِكَ » وَمَنْ قَصَرَهُ قال : « أَوْلَى لِكَ »^(٤)
 الثالثة : إذا تَقَدَّمتُ عليها ها التثنية ، تقول : « هَذَاكَ »^(٥) ولا يجوز « هَذَا لِكَ » .

ص — ثُمَّ الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالَّتِي ، وَاللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ — بِالْأَلِفِ
 رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً — وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ — بِالْيَاءِ مُطْلَقاً — وَالْأُلَى ،

== المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل
 الصحيح بقوله تعالى : (إن هذين لساحران) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من
 قرأ بتشديد إن .

(١) من الآية ٢٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٥ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٨٧ من سورة هود . (٤) قدورد من ذلك قول الشاعر :

أَوْلَى لِكَ قَوْمِي لَمْ يَسْكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَى لِكَ ؟

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكرى :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكَرُونَ نَبِيَّ وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدْدِ

وَجَمْعُ أَوْثَانٍ : اللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلٌ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لُغَةٍ طَائِيَةٍ ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا : إِمَّا جُمَاةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا ، وَقَدْ يُحذفُ نَحْوُ : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(٣) (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٤) أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَتَجْرُورٌ تَأْمَانٍ مُتَعَمَّقَانِ بِأَسْتَقْرَءٍ مُخَذُوفًا .

ش — البابُ الرابعُ من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة^(٥) ، وهى :
المنفردة إلى صِلَةٍ ، وعائِدٍ .

وهى على ضربين : خاصة ، ومشتركة .

فالخاصة «الذى» للمذكر ، و«التي» للمؤنث ، و«الَّذَانِ» لتثنية المذكر ، و«اللَّتَانِ» لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، و«الأولى» لجمع المذكر، وكذلك «الَّذِينَ» وهو بالياء. فى أحواله كلها، وهذيل وعقيل^(٦) ية ولون

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه

(٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به فى معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون فى جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التى تقع صفة للذكر ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت « لقيت من ضربته » فإن اعتبر «من» موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبر «من» موصولة كان المعنى : لقيت شخصاً موصولاً بكونه مضر وبالذات .

(٦) عبارة غيره « وهذيل أو عقيل » وهى عبارة تدل على أن الدين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا فى صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بنى عقيل ، واستمره قريباً جداً .

«الذون»^(١) رفعا ، و «الذيين» جراً ونصباً ، و «اللائي» ، و «اللاتي»
ولك فيهما إثباتُ الياء وتركها

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، فهذه الستة تُطلقُ على
المفرد والمثنى والمجموع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، تقول في مَنْ : « يهيجني
مَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ
جِئْتِكَ » وتقول في « ما » لمن قال : « أَشْتَرَيْتُ حِمَارًا ، أَوْ أَنَانًا ، أَوْ حِمَارَيْنِ ، أَوْ أَنَانَيْنِ
أَوْ حِمْرًا ، أَوْ أَنَا » : « أَهْجِنِي مَا أَشْتَرَيْتَهُ ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهَا ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمَا ،
وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمْ »^(٢) وَمَا أَشْتَرَيْتَهُنَّ » وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما تكون « أل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وَصْفٍ صريح ،
غير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كالضارب ، واسمُ المفعول كالمضروب ،
والصفة المشبهة كالحسن ؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وَصْفٍ
يُشبه الأسماء الجامدة كالمصاحب ، أو على وهف التفضيل كالأفضل والأفلى^(٣) ؛
فهى حرفٌ تعريفٍ .

وإنما تكون « ذو » موصولة في افة طيء خاصة ، تقول . « جاءني ذو قام »
ومُبيح من كلام بعضهم : « لا وَذُو في السماء عَرَشُهُ » وقال شاعرهم :

٣١ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي

وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

(١) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ الذُّخَيْلِ غَارَةَ مِلْحَاحًا

(٢) قد عبر المؤلف عن الخبر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد

تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأعلم »

٣٦ — هذا البيت من قول سنان بن الحجل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها

☞ أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأثيموني في باب الموصول (رقم ١٠١) وللؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللفظة : «ذو حفرت» أي : التي حفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها

المعنى : إنه لاحق لكم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدى من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «للماء» اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ماء» خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله «أبي» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «ووجدى» الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، وللمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله «بئري ذو طويت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أي : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله «بئري» معطوفاً على اسم إن وقوله «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عامليهما واحد ، وقوله «حفرت» فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعامد ضمير منصوب بحرف محذوف ، تقديره : وبئري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل ، وجمليهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعامد ضمير منصوب بطوي محذوف ، والتقدير : وبئري ذو طويتها . ☞

وإنما تكون « ذا » مَوْصُولَةٌ بشرط أن يتقدمها « ما » الاستفهامية ، نحو :
 (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟) (١) أو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :
 ٣٢ - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً ،
 قَدْ قُلْتَهَا لِيُقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

= الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حنرت ، وذو طوبت » حيث استعمل فيه « ذو »
 مرتين اسما موصولا ، بمعنى التي ؛ وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها
 علامة دالة على التأنيث ؛ فهي مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف
 ومثل هذا الشاهد في استعمال « ذو » اسما موصولا قول منظور بن سحيم الفقيهي :
 وَلَسْتُ بِهَاجِرٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا
 فَإِنَّمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 يريد فحسي من الذي عندهم ، وكذلك قول قوال الطائي ، وهو شاعر من شعراء
 آخر الدولة الأموية :

فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا : هَلُمُّ ؛ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ
 يريد قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً ، والساعي : الذي يتولى جمع الصدقات
 ويعمل في أخذها ممن يجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي
 نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتي للفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء كان
 من ذوى العقل أم لم يكن ، ومع اشتراك بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على
 أنها تأتي بلفظ واحد اسكلم ما يطلق عليه الاسم الموصول .
 (١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل .

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة
 له أولها :

رَحَلْتُ سُمِّيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا ؟

وروى صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينا :

* وَغَرِيبَةً تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

اللغة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العرويين : عبارة عن حملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل : عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله « غريبة » أي : نادرة منقطعة النظر . الإعراب : وقصيدة الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تاني » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة « للملوك » مفعول به لتأني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعراف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة « قد » حرف تحقيق « قلنا » فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « من » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً « قلنا » قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قلنا » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله « قلنا » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال ؛ كما انضغ من الإعراب . وقد استشهد العلماء للحجى « ذا » اسماً موصولاً مسبقاً بالاستفهامية بقول أبيد بن ربيعة العامري :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟
أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ ومن الذى قالها ؟
 فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي أسمٌ إشارة ، ولا يجوز أن تكون
 موصولةً ، خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقوله :
 ٣٣ — عَدَسٌ ، مَا لِمَبَّادٍ هَلَيْكَ إِمَارَةٌ ،
 أَمِنْتَ ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ

٣٣ — هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن
 عبيد الله بن زياد أخى عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد
 أنشد المؤلف مجزه فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح
 المسالك إحداهما فى باب الموصول والثانية فى باب الحال ، وأنشده صدره وحده فى ذلك
 الكتاب فى باب أسماء الأصوات (رقم ٥٥) وأنشده الأشمونى فى باب الموصول
 (رقم ١٠٤) ، وقد شرحتنا هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فارجع إليه فى المواضع
 الذى أحلناك عليها إن شئت

اللفظة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس
 فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

إِذَا سَمَّيْتُ بِزَيْتِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَاسَ
 « عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن
 تنالك فيه يد عباد ، ويروى « نجوت » . « وهذا تحمليين طليق » أى : والذى
 تحمليينه طليق ، يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافى فقد
 خرجنا من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هذا البيت ، فلا بد لنا
 من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعره به بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان
 الاستشهاد وتقرير رد اللؤاف على الكوفيين يتوقف على ذينك ؛ فنقول :

قال الكوفيون : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا عمل له من
 الإعراب « ما » نافية « لعباد » اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق
 بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنت »
 فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، ها : حرف تفييه ، ذا : اسم موصول =

قالوا : « هذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلةُ ، والعائد محذوفٌ ،
و « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تحملينه طليقٌ .
وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة ، وهو مبتدأ ، و « طابق »
خبره ، و « تحمليين » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولا لك ،
ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها الإشارة ، لا موصولة .
فهذا خلاصة القول في تعدد الموصولات : خاصتها ، ومُشترِكها .
فأما الصلة فهي على ضربين : جملة ، وشبه جملة ، والجملة على ضربين :
اسمية ، وفعالية .

== مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون
وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه ، وقوله
« طليق » خبر المبتدأ الذي هو قوله « هذا » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأمن .
وقال البصريون : « وهذا » الواو وار الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا :
اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل وفاعل ، والجملة في محل
نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من
المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ،
ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله « طليق » خبر
المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما
في قول الكوفيين .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحمليين طليق » حيث زعم الكوفيون أن « ذا » اسم
موصول صلته قوله « تحملين » ؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « ذا » موصولا أن يسبقه
اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف
التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم
إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » الاستفهاميتان
ووجدت الأصل كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وهناتقدم حرف التنبيه فهو اسم
إشارة ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح من الإعراب .

وشرطها أمران ؛ أحدهما : أن تكون خبرية ، أعني محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز « جاء الذي أضر به » ولا « جاء الذي يفتكك » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذي أبوه قائم » و « جاء الذي ضربته » والثاني : أن تكون مشتق على ضمير مطابق للوصول : في إفراده ، وتنبيهه ، وتجيده ، وتذكيره ، وتأنينه ، نحو « جاء الذي أكرمه » و « جاءت التي أكرمتها » و « جاء اللذان أكرمتهما » و « جاءت اللتان أكرمتهما » و « جاء الذين أكرمتهم » و « [جاء] اللاتي أكرمتهن » .

وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعاً ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْزَلَ عَنَّا مِنَ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ)^(١) أي الذي هو أشد ، أو منصوباً ، نحو (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بحذفها ، أو مخفوضاً بالإضافة ، كقوله تعالى : (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) أي : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر :

٣٤ — سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٣٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقة المشهورة التي أولها :

لِيَخُولَةَ أَطْلَالَ بِبُرْقَةٍ سَهْمَدٍ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللفظة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وزن جبل وأجمال ، والطلل هو : ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها « برقة » بضم فسكون - هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين « تلوح » تبدو وتظهر « الوشم » هو أن تفرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة « ستبدي » ستظهر « من لم تزود » أي : الذي لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذي لم تسأل عنها ، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها .

أى ما كنت جاهله .

أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : (يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُونَ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(١) أى : منه^(٢) ، وقول الشاعر :

= المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تسكف نفسك للبحث عنها .

الإعراب : « متبدي » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل « لك » جار ومجرور متعلق بتبدي « الأيام » فاعل لتبدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « جاهلا » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلا ، والتقدير ما كنت جاهله « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتى ، مبني على الفتح في محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتى « من » اسم موصول فاعل يأتى مبني على السكون في محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود ، محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلا » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله « جاهلا » والتقدير : الذى كنت جاهله ، وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك فى قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذى هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذى هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذى لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة ■

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّى صَلَاتَ قُرَيْشٍ

وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعُمُومُ

أى : نصلى للذى صلّت له قريش .

شروط ؛ الأول : أن يكون الاسم المرصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم المرصول ،
مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت
فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مماثلاً
الحرف الذى جر المرصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق
الحرفين واحداً فى المادة والمعنى .

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « جحد العموم » أى أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من
الحقوق ، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنعم ذلك الجحد عن
معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه

الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « للذى »
اللام حرف جر ، والذى : اسم مرصول مبني على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور
متعلق بقوله نصلى « صلّت » صلى : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث حرف مبني على السكون
لا محل له من الإعراب « قريش » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب
صلة المرصول ، وهو الذى والعائد إلى المرصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً
والتقدير : للذى صلّت قريش له « ونعبده » الواو حرف عطف ، نعبد : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبده ،
مبنى على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو عاطفة على
محذوف ، إن : حرف شرط . جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط . والثانى جوابه وجزاؤه
« جحد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على الفتح فى محل جزم « العموم » فاعل جحد ، مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ،
وتقديره : إن جحد العموم فإننا نعبده ، وجملة الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى
بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبديناه وإن جحد العموم عبديناه
الشاهد فيه : قوله « للذى صلّت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله « صلّت
قريش » العائد إلى الاسم المرصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلاً باللام وهذا العائد

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .
 وشبهه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الذي عندك » والجار والمجرور ،
 نحو « الذي في الدار » والصفة الصريحة ، وذلك في صلة آل ، وقد شرّحه .

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين^(١) ؛ فلا يجوز « جاء الذي
 بك » ولا « جاء الذي أمس » لنقصانهما ، وحكى الكسائي « نزلنا المنزل
 الذي البارحة » أي : الذي نزلناه البارحة ، وهو شاذ .

ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا في هذا الشاهد تبين لك أن
 حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم
 الموصول في لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلي للذي صلت له قريش ؛ فالجار
 للضمير اللام ، وهي مثل الجار للذي لفظا ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت ، وهذا الفعل
 مماثل لنصلي مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان
 ذلك العائد مجرورا بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك
 متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين
 أو معناهما ؛ لم يجز الحذف .

(١) الظرف التام هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام مؤديا لمعنى تام ، والظرف
 الناقص هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة ، وهذا كلام يحتاج
 إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن السكون هو الحدث ؛ فالأكل كونه ، والشرب كونه ،
 والنوم كونه ، ثم اعلم ثانياً أن السكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالسكون العام
 مثل الوجود ، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء مما ، ألسنت ترى أن
 كل شيء فهو موجود ، في كل وقت ، وأما السكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض
 الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف
 ما هو تام من الظرف فهاته مع السكون العام فإن وجدت أنه يهيد فائدة تاماً فاعلم أنه تام ،
 مثل قولك : جاء الذي عندك ؛ ألا ترى أنك لو قدرت : جاء الذي وجد عندك ، ألداه
 ولو قلت : جاء الذي أمس ، لم يكن تاماً ؛ فإنك لو قدرت جاء الذي وجد أمس ؛ لم
 يند فائدة يصح أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم أن كل شيء فهو موجود أمس .

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كأنما متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ،
تقديره استقر ، والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما .

ص - ثم ذو الأداة وهي أل عند الخليل وسيبويه^(١) لا اللام وحدها ،
خِلافاً للأخفش ، وتَسْكُونُ لِلْعَمْدِ نَحْوُ (فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) وَ « جَاءَ
الْقَاضِي » أَوْ لِلْجِنْسِ كـ « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْفَارُ وَالذَّرْهَمُ » (وَجَعَلْنَا مِنَ
الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيًّا) أَوْ لِاسْتِفْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)
وَ صِفَاتِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ الرَّجُلُ » .

ش - الدعُ الخامسُ من أنواع المعارف : ذو الأداة ، نحو الفرس والفلام .
والمشهور بين النحويين أن المعروف « أل » عند الخليل ، واللام وحدها عند
سيبويه^(١) ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثانى عن بقية النحويين ،
ونقله بعضهم عن الأخفش ، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل
فى أن المعروف أل ، وقال : وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة : أزائدة هى أم أصلية ؟
واستدل على ذلك بموضع أوردتها من كلام سيبويه .

وتلخيص الكلام [أن] فى المسألة ثلاث مذاهب ؛ أحدها : أن المعروف
« أل » والألف أصل ، الثانى : أن المعروف « أل » والألف زائدة ، الثالث : أن
المعرف اللام وحدها ، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطوُّر الألف واللام .
وتنقسم « أل » المعروفة إلى ثلاثة أقسام ؛ وذلك أنها إما لتعريف العمدة ،
أو لتعريف الجنس ، أو للاستفراق .

فأما التى لتعريف العمدة فتقسم قسمين ، لأن العمدة إما ذكرى ، وإما ذهنية ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هنا غير ما ذكره فى المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف
عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطرت العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه
« أى فى أحد قوليه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن
سيبويه » وأقول : فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه
موافق للخليل ، ثم بدالهُ أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛
فليس لسيبويه رأياً كما توهمه عبارة السجاعي ، ولما كان النقل مختلفاً عنه ، ووجه هذا
الاختلاف اختلاف العلماء فى المعنى الذى يهمهم من كلامه ؛ فهو اختلاف فهم للاختلاف . ذهب

فالأول كقولك « اشترَيْتُ فرساً ثم بعت الفرسَ » أى : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعت فرساً » لكان غير الفرس الأول ، قال الله تعالى : (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)^(١) والثانى كقولك « جاء القاضى » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فى قاضٍ خاص .

وأما التى لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ » إذا لم تُرد [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)^(٢) ، وأل هذه هى التى يُعبرُ عنها بالجنسية ، ويُعبر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية ، وبالتى لبيان الحقيقة .
وأما التى للاستفراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستفراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ؛ فالأول نحو : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) أى كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف ، والثانى نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى الجامع لصفات الرجال المحمودة .

وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة الحقيقة ؛ فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة .
وضابطُ الثانية : أن يصح حلولُ « كلِّ » محلها على جهة المجاز ؛ فإنه لو قيل : « أنت كل رجل » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ الصَّيِّدِ فِي جَوْفِ الْفَرَسِ »^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبى سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لى حتى تأذن لحجارة الجلبهتين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل

٣٦ — لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ

ص — وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِثْلَ لُغَةِ خَيْرِيَّةٍ .

ش — لُغَةُ خَيْرٍ إِبْدَالُ لَامِ أَلِ مِثْلًا ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلُغَتِهِمْ ؛ إِذْ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ » [وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٧ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو بُوَاصِلِي بَرِيءِي وَرَائِي بِأَمْسَقَمِ وَأَمْسَلِمَةٍ]

« كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حبيبك لم يعترض أحد على حبيبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢ / ٦٩ بولاق) . والجلهمتان: جانب الوادي ٣٦ — هذا البيت لأبي نواس — بضم النون وفتح الواو مخففة — واسمه الحسن بن هانيء ، وأبو نواس ليس بمن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، واللؤف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه ، كما هو ظاهر ، وللعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من اللؤفين وعن غير العرب .

للغنى: إياه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد ، مستنكر: خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدرى ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام: ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع ٣٧ — قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد اللؤف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي ، والصواب في إنشاده هكذا :

وَإِنْ مَوْلَايَ ذُو يُعَاثِي لَأِخْتَةُ عِنْدَهُ وَلَا جَرْمَةٌ =

= يَنْهَرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ

يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَلِهِمْ وَأَمْسَلِيَهُ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح .

اللغة : « مولاى » أراد به الناصر والمعين « فويعاتبني » أى الذى يعاتبني « إحنة » هى الحقد « جرمه » بفتح الجيم وكسر الراء — الجرم والجريمة « يامسهم » أراد بالسهم « وامسله » أراد السلمة ، وهى — بفتح السين وكسر اللام — الواحدة من السلم بفتح فسكسر — أو سلام — بزنة رجال — وهى الحجارة الصلبة .

المعنى : يقول : إن الذى أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر منى ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقى العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سببا فى نقاء الصدر وذهاب دواعى الحقد ، ولا يكون مأثما قطع أو اصر الالفة ؛ فهذا الذى أمل منه الانتصار لى ، والدفاع عنى ، وهو الذى أستند إليه فى قتال الأعداء .

الإعراب : مع أننا بينا صواب الرواية من عرب مارواه المؤلف ، فنقول :

« ذاك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « خليلي » خليل : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « وذو » الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليلي ، مبنى على السكون فى محل رفع « يواصلني » يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو ذو « يرمى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ورأى » وراء : ظرف مكان متعلق برمى ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « با مسهم » جار ومجرور متعلق برمى ، « وامسله » الواو حرف عطف ، امسله : معطوف على امسهم ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسر الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

ص — وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ يَمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ،
إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ .

ش — النوعُ السادسُ من المعارفِ : ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الخَمْسَةِ
لِلذِكُورَةِ ، نَحْوُ « غُلَامِي ، وَغُلَامٌ زَيْدٌ ، وَغُلَامٌ هَذَا ، وَغُلَامٌ الَّذِي فِي الدَّارِ ،
وَغُلَامٌ الْقَاضِي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتِبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ ،
وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتْبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛
فَلَيْسَ فِي رَتْبَةِ الْمَضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَرَزْتُ زَيْدًا صَاحِبِيكَ » ، فَتَصِفُ الْعَلَمَ
بِالاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رَتْبَةِ الْمَضْمَرِ لَكَانَتِ الصِّفَةُ أَعْرَافَ مِنَ
الْمُوصُوفِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ .

ص — بَابُ : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كَ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِينُنَا » .
ش — المبتدأ هو « الاسم المجردُ عن العوامل اللفظية الإسناد » فد الاسم :
جِنْسٌ بِشَمْلِ الصَّرِيحِ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَالْمَوْضُولُ فِي نَحْوِ (وَأَنْ تَصُومُوا)
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ^(١) ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَيْرٍ ، وَخَرَجَ
بِ « الْمَجْرَدِ » نَحْوِ « زَيْدٌ » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ

الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسلمه » فإنه إنما أراد « بالسهم والسلمة » فاستعمل
« أم » حرفاً دالاً على التعريف مثل « أل » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ،
وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « ليس من أمر أمصيام في امسفر »
يريد « ليس من البر الصيام في السفر » و « أم » الحميمية هذه تدل على كل ما تدل
عليه « أل » التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اللفظية ، ونحو قولك في المدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها .

ودخل تحت قولنا : « اللسان » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده ، نحو : « زيد قائم » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أقام الزيدان » .

والخبر هو : « المُسندُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدة » ؛ فخرج بقولي « المسند » الفاعل في نحو : « أقام الزيدان » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة ، لكنه مسندٌ إليه ، لا مسندٌ ، وبقولي « مع المبتدأ » نحو « قام » في قولك « قام زيد » .
وحكم المبتدأ والخبر الرفع .

ص - وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ هُمْ أَوْ خَصٌّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » (أَيْ اللَّهُ مَعَ اللَّهِ) وَ (لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) وَ « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

ش - الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نكرة ؛ لأن النكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد^(١) ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها للوأنف .

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة

أو خاصاً؛ فالأول كقولك : « ما رجلٌ في الدار » ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ)^(١) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : (وَاعْبُدُوا مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)^(٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ »؛ فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لسكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث ، وقد ذكر بعضُ النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صَوْرًا ، وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى تَنْيِيفِ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للاختصاص والعموم ، فليتأمل ذلك .

ص — وَأَخْبِرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، و (وَلِبَاسٌ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) ، و « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » إلا في نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) .

ش — أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من رَوَابِطِ أربعةٍ : أحدها : الضميرُ ، وهو الأصلُ في الرِّبْطِ ، كقولك « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » فزيد : مبتدأ أولٌ ، وأبوه : مبتدأ ثانٍ ، والهاء مضاف إليه ، وقائمٌ : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير . الثاني : الإشارة ، كقوله تعالى : (وَلِبَاسٌ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٣) فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثانٍ ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

= لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم ولو بالنوع ؛ فافهم ذلك وتمسك به .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(١) ؛ فالحاقَّةُ : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثانٍ ، والحاقَّةُ : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : المَعْمُوم ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن أل في « الرجل » للعموم ، وزيد فرَد من أفرادهِ ؛ فدخل في العموم ؛ فحصل الرِّبْطُ .

وهذا كله إذا لم تكن الجملة تُنْفَس المبتدأ في المعنى : فإن كانت كذلك لم يُحْتَجِج إلى رابط ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(١) فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به ؛ لأنها نفسها في المعنى ؛ لأن « هو » بمعنى الشأن ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

ص — وَظَرَفًا مَنصُوبًا ، نَحْوُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ) وَجَارًا وَتَجْرُورًا ، كَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، وَتَعَلُّقًا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرٍّ تَحْذُوقِينَ .

(١) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إصرابان : أحدهما مبني على اعتبار « هو » ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد ، والثاني مبني على اعتبار « هو » ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية السكرية فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته ، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله ، وعلى هذا يكون « هو » ضميراً منفصلاً مبتدأ ، و « الله » خبر المبتدأ ، و « أحد » خبر ثانٍ أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر — على هذا الوجه — مفرد ، لا جملة .

ش — أى : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)^(١) ، وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وَحُجَّتْهُمْ أَنْ المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، والثاني اختيار الأخفش ، والفارسي ، والزنجشري ، وَحُجَّتْهُمْ أَنْ المحذوف عاملٌ النصب في لفظِ الظرف ومحلُّ الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .



ص — وَلَا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ « اللَّيْلَةَ الْهَيْلَالَ » مُتَأَوَّلٌ .
 ش — ينقسم الظرف إلى : زماني ، ومكاني ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزيد وَعَمْرُو ، وَعَرَضٍ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، فَإِنْ كَانَ الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر وَالْعَرَضِ ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَالخَيْرُ أَمَامَكَ » وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَضِ دون الجوهر^(٣) ؛ تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَوْمَ » : فَإِنْ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهرُهُ ذلك وَجَبَ تَأْوِيلُهُ ، كقولهم : « اللَّيْلَةَ الْهَيْلَالَ »^(٤) فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١ من سورة فاتحة الكتاب
 (٣) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً ؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان منصوباً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

(٤) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي وقد أخبر بمقتل أبيه :
 اليوم خمر، وغدا أمر، يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : =

ص - وَيُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٌ مُتَمِّدٌ حَتَّى اسْتَفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ،
نَحْوُ : « أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى » و « مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ » .

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ، أشتهنى برفوعه
عن الخبر ، تقول : « أقائمُ الزيدان » و « ما قائمُ الزيدان » ؛ فالزيدان :
فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَفْنٍ عن الخبر ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ،
الآتري أن المعنى : أيقومُ الزيدانِ ، وما يقومُ الزيدان ؟ والفعلُ لا يصحُ الإخبارُ
عنه ، فكذلك ما كان في موضعه ، وإنما مثلتُ بقاطينٍ ومضروبٍ ليعلم أنه لا فرق
بين كون الوصف رافعاً للفعل ، أو الذائب عن الفاعل .

ومن شواهد النفي قوله :

٣٨ - خَلِيلِي مَا وَاوَفِ بِمَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي حَتَّى مَنَ أَقَاطِعُ

الورد أيار ، يريدون طلوع الرطب في شهرى ربيع ، وظهور الورد في أيار، وكذلك
قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي :

أَكَلْتُ عَامَ نَعَمٍ نَحْوُونَهُ يُبَلِّغُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً « اليوم قحاف ، وغدا نقاف » والقحاف : جمع قحف ، وهو
إناء يشرب فيه ، والنقاف : أراد به الحرب وتحطيم الروس ، وهذا بمعنى كلامه الأول
وتقديره : اليوم شرب قحاف ، وغدا تحطيم روس في قتال .

٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين
الأشعري (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه
في كل هذه المواضع ، وسيأتى المؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا
الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « وافي » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي يفي ، مثل وعى يهي . من باب
ضرب يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ،
وحراباً على أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهي الهجر .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته
فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعمود المودة .

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ - أَقَاتِنَ قَوْمٌ سَلَىٰ أَمْ نَوَّارًا ظَعْمًا ؟
إِنْ يَنْظَرُونَا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرآ لأنه مثنى ، و« خليلي » مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ؛ حذف النون للاضافة ، ثم حذف اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وافي » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بهمدي » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أنتما » ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر للمبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تسكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول : مبني على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تسكونا لي على من أقطعه فما واف بهمدي أنتما .

الشاهد فيه : قوله « ما واف أنتما » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف ؛ لسكون هذا المبتدأ وصفاً - أي : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو « ما » .

٣٩ - وهذا الشاهد محالم تيسر لنا معرفة قائله ، وقد أشهد جماعة من المؤلفين منهم =

■ الأشموني (ش ١٣٤) والمؤانف في أوضاعه (رقم ٦٥) وفي خذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع ، وسينشده المؤانف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل فعلة قطن - من باب قعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمسكان يقطن ، إذا لم يفارقه « طعنا » هو هنا بفتح الطاء والميم ، وهو الارتفاع ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أمم باقون في مكانهم أم نوا أن يرتحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخاوص من التقاء الساكنين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « طعنا » مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يظعنوا » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قطنا » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله « قاطن » لسكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة .

ص — وَقَدْ يَتَمَدَّدُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ : (وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ) .
 ش — يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَمَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(١) وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تمدهُ ، وَقَدَّرَ لِمَا عدا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَبْتَدَأَتِ ، أَيْ : وَهُوَ الْوَدُودُ ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّمَدُّدِ فِي مِثْلِ « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « هَذَا حُلُو حَامِضٌ » لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَمَدُّدَ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ خَبْرٌ ، وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصَيْنِ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَبْرٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَأَنَّ الْخَبْرَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى هَذَا مُزِيٌّ .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » و « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟
 ش — قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، أو وجوباً .
 فالأول نحو « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ)^(٢) ، (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ)^(٣) وإنما لم يُجْمَلِ الْمَقْدَّمُ فِي الْآيَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَالْمُؤَخَّرُ خَبْرًا لِأَدَائِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ .

والثاني^(٤) كقوله : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ وقولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زَيْدٌ » وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة ؛ فَإِنَّ طَلَبَ الْمَكْرَةِ الْوَصْفَ لِقَعْنَتَيْهِ بِهِ طَلَبٌ حَثِيثٌ ، فَالْتَزِمَ تَقْدِيمَهُ دَفْعًا لِهَذَا الْوَهْمِ ، وَفِي الثَّانِي إِخْرَاجَ مَالِهِ سَدْرُ الْكَلَامِ — وَهُوَ

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر (٣) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول

أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ الابتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال ، للسبب الذي ذكره المؤلف .

الاستفهام — عن صَدْرِيَّتِهِ ، وفي الثالث هَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
 ص — وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِّنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، نحوُ : (سَلَامٌ ، قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ) أى : عليكم ، أنتم .
 ش — وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .
 فالأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ)^(١) أى
 هى النار ، وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)^(٢) أى هذه سورة .
 والثانى كقوله تعالى : (أَسْكَلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)^(٣) أى دائم ، وقوله تعالى :
 (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ)^(٤) أى أم الله أعلم .
 وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، فى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ)^(٥) فسلام : مبتدأ حذيف خبره ، أى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَقَوْمٌ :
 خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .

ص — وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ قَبْلَ جَوَابِ « لَوْلَا » وَالْقَسَمِ الْعَرَبِيِّ ،
 وَالْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ كَوْنُهَا خَبْرًا ، وَبَعْدَ وَارِ الْمَصَاحِبَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، نحوُ : (لَوْلَا
 أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) و « أَمْرُكَ لِأَفْعَمَانَ » و « ضَرْبِي زَيْدًا قَاتِمًا »
 و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْقُهُ » .

ش — يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :
 إحداهما : قبل جواب « لَوْلَا »^(٦) ، نحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج (٢) من الآية ١ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد . (٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة النازيات .

(٦) المراد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور

أولاً ؛ فإذا قلت « لولا على لهلك عمر » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب
 وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على
 فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لَا دَرٌّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ ، وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودِ

فقوله « حدثت » — ومعناه « حرمت » — مقدر بمصدر: أى لولا الحد، أى الحرمان موجود

مُؤْمِنِينَ^(١) أَي : لولا أنتم صدّدتمونا عن الهدى ؛ بدليل أن بعده : (أَنْحَنُ
صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)^(٢) .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي
سَكْرَتِهِمْ يَقَعُونَ)^(٣) أَي : لعمرك يميني ، أو قسمي ، واحتزرت بالصريح
عن نحو : « عَهْدُ اللَّهِ » ؛ فإنه يستعمل قسماً وغيره ، تقول في القسم : « عهدُ
اللهِ لأفعلن » وفي غيره : « عهدُ الله يجب الوفاء به » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ،
تقول : « قَلَىَّ عهدُ الله » .

الثالثة : قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرَبَ زَيْدًا
قَائِمًا » ، أصله : ضرب زيدا حاصلًا إذا كان قائماً ، فحاصل : خبر ، وإذا :
خرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول
المصدر ، وقائماً : حال منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛
فلا تقول : ضَرَبَ قَائِمًا ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أَكْثَرُ
شُرَيْبِ السَّوَيْقِ مَلْتَوْتًا » ، و « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » تقديره : حاصل
إذا كان ملتوتًا ، أو قائماً ، وعلى ذلك فقيس^(٤) .

الرابعة : بعد واو المصاحبة العريضة ؛ كقولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ »
أى : كل رجل مع ضيعته مقرّونان ؛ والذي دلّ على الاقتران ما في الواو من
معنى المعية .

ص — بَابُ : النَّوَاسِخُ لِحِكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا : كَانَ
وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَآيَسَ ، وَمَا زَالَ ،

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ (٢) من الآية ٣٢ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٤) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرًا أصريًا كالمثال الأول ، أو أفعلاً تفضيلًا
مضافًا لمصدر صريح كالمثال الثاني أو أفعلاً تفضيلًا مضافًا إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث ،
وبعد ذلك مفعول للمصدر ، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن
يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصلح .

وَمَا فَتِيءٌ ، وَمَا أَنْفَكٌ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ؛ فَيَرْفَعَنَّ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا آمِنٌ ، وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهْنٌ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) .

ش — الفواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النَّسَخِ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ ، إذا أزالته ، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر . وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، وما ينصبهما معاً ، وهو ظن وأخواتها .

ويُسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ، ويسمى الأول من معمولى باب إن اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولاً أولاً ، والثاني مفعولاً ثانياً .

والكلام الآن في باب كان ، وألفاظه ثلاث عشرة لفظة ، وهى على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتيء ، وأنفك ؛ فالنفي نحو قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) ، وشبهه هو النهى والدعاء ؛ فالأول كقوله :

٤٠ — صَاحِ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ ؛ فَتَسِيَّأَنَّهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .

٤٠ — لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، وبمن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) . اللغة : « شمر » فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد في الأمر والنهيولة ، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للأخرة ؛ لأنه هو الذى يتلاءم مع ما بعده « لا تزل ذاكر الموت » أى استمر على ذكره ، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ « نسيانه ضلال » أى داع إلى الضلال وموقع فيه « مبين » ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر

والثاني كقوله :

٤١ - أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلِي
وَلَا زَالَ مِنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانفاس في شهواتها الإعراب : «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر ، وطاقله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهى «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف و «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «فدسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، بنى على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « لا تزل ذاكر الموت » حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب به الخبر الذي هو قوله « ذاكر الموت » لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النفي .

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والأشموني (رقم ١١) والمؤلف في أوضحة (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : « البلي » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول : بلي الثوب يبلى بلى ، على وزن رضى رضى رضى ، إذا رث جديده «منهلا» اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب « جرعائك » الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تفتت شيئا « القطر » بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبتة «مى» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن العشبية، فسكانه يدعو لحبيبتة وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف

وما يعمل به بِشَرَطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَهُوَ : دَامَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)^(١) أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ ، وَهُوَ الدَّوَامُ ، وَظَرْفِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالظَّرْفِ ، وَهُوَ المَدَّةُ .

• • •

ص — وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ :

• فَلَئِنْ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُولٍ •

ش — يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَتَوَسَّطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، كَمَا يَجُوزُ فِي بَابِ الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا

والتقدير: يا هذه ، مثلا « اسلمى » فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء الواوثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء ، دار : منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و« مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسمي « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف دهاء « زال » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « منها » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبني على الكسرة في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله « منها » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم زال تأخر عن الخبر ، صرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منها بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منها بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفي الخبر فنصبه ؛ لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دان على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبهه بالنفي ، وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه ، كما يبين في الإعراب ، وصياتي شرح ذلك قريباً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

فَلْيَمِزْنَا نَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ^(١) (أَمْ كَانَ لِلنَّاسِ عِجَابًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، وقرأ حمزة
 وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ، وقال الشاعر :
 ٤٢ - سَلِيْ إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ
 فَلَيْسَ سِوَاهُ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم (٢) من الآية ٢ من سورة يونس

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عادياہ اليهودي ، وهو شاعر من شعراء
 الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم
 ابن عقيل (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٤) .

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ،
 فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ،
 مبني على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » جهل : فعل ماض
 فعل الشرط ، مبني على الفتح للمقدر في محل جزم بيان ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ،
 مبني على الكسر في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ،
 والتقدير : إن جهلت فاسألي « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق
 بسلي « وعنهم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
 السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم
 وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجاهل »
 الواو حرف عطف ، وجاهل : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ،
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجاهل » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء
 على اسمه وهو قوله عالم ؛ فدل هذا على أن هذا التقديم جائز ، خلافا لمن منع منه كابن
 درستويه ، ولما يدل عليه قوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ) بنصب البر على أنه
 خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير :
 ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما
 أوجعناه ، ومن أدلة ذلك الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه

وقال الآخر :

٤٣ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً
لذاتهُ بادِّكارِ الموتِ والنَّهرَمِ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧) وللؤلف في أوضعه (رقم ٧٣) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .

اللفظة : « اذكاري أي : تذكر ، وأصله إذ تكار ، ثم قلبت التاء دالا ، فصار إذ دكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا مبهمة فصار ادكار ، ثم ادغمت الدال في الدال ، ويجوز أن تقول : اذكار — بذال مبهمة مشددة — على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالا ، ثم تدغم الذال في الذال « الهرم » الشبخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يهنأ بالله ، ولا تستريح خواطره ، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يهديه من السكر والضعف .

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث للسند إليه « منغصة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لذاته » لغات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضم الظاهرة ، ولغات مضاف والهاء ضمير الغائب المائد إلى العيش مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « بادكار » الباء حرف جر ، اذكاري مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، واذكار مضاف و« الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منغصة ، على اسمها ، وهو قوله لذاته ؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللغات الوجيزة .

وعن ابن درُستويه أنه منع تقديم خبر ليس ، وَمَنَعَ ابْنُ مَعَطٍ فِي الْفَيْتَةِ (١)
تقديم خبر دام ، وهما تَحْبُوجَانِ بما ذكرنا من الشواهد وغيرها (٢) .

•••

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبْرُ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش - للخبر ثلاثة أحوال :

أحدها : التأخيرُ عن الفعل واسمه ، وهو الأَصْلُ ، كقوله تعالى : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) (٣) .

الثاني : التوسطُ بين الفعل واسمه ، كقوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَعْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (٤) ، وقد تقدم شرح ذلك .

(١) قال ابن معط في الفيتة :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْأَخْرَجِ

(٢) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١

السابق ، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده ، وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِمًا عَسَلٌ وَمَاءٌ

مِرَاجِمًا : خبر يكون ، وعسل : اسم يكون ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه .
ومثله قول ابن أحرر :

بَيْتُهَا قَفْسٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحُزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضُمًا

فِرَاحًا : خبر كانت ، ويوضمها : اسمها . وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه ، وكانت

في هذا البيت بمعنى صارت ، يريد أن ييض هذه القطاة قد صار فِرَاحًا ، وسيبين المُرَافَ قريباً أنها تكون بهذا المعنى (ص ١٣٣) .

ومما تقدم فيه خبر « دام » قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهَوَّ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فقوله « حافظ سري » خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله « من وثقت به » .

(٣) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان (٤) من الآية ٤٧ من سورة الروم

والثالث : التقدم على الفعل واسمه ، كقولك : «عالمياً كان زيدٌ» ، والدليلُ على ذلك قوله تعالى : (أَهْوُلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) ^(١) ، فإياكم : مفعول يعبدون ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى كَان ، وَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ ^(٢) يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ .
ويمتنع ذلك في خبر « ليس » ، و « دام » .

فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق ؛ لأنك إذا قلت : «لأضححك ما دام زيدٌ صديقك» ، ثم قدمت الخبر على « ما دام » لزم من ذلك تقديم معمول العلة على الموصول ؛ لأن « ما » هذه موصولٌ حرفيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدمناه ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لزم الفصلُ بين الموصول الحرفي وصلته ، وذلك لا يجوز ؛ لا تقول : «عجبتُ مما زيداً تصحَّبُ» ، وإنما يجوز ذلك في الموصول الأجنبي ، غير الألف واللام ؛ تقول : «جاءني الذي زيداً ضربَ» ، ولا يجوز في نحو «جاء الضاربُ زيداً» أن تُقَدَّمَ زيداً على ضاربٍ .

وأما امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل «ذاهباً أنتُ» ولأنها قُبل جامد ، فأشبهت عسى ، وخبرها لا يتقدم باتفاق ، وذهب الفارسي ، وابن جنى إلى الجواز ، مستدلين بقوله تعالى : (الْأَيُّومَ بِأَنبِيَائِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٣) وذلك لأن « يومَ » متعلقٌ بمصرفاً ، وقد تقدم على ليس ، وتقدم معمولُ يؤذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ ^(٤) ، والجوابُ أنهم توسَّعوا في الظروف ما لم يتوسَّعوا في غيرها ، ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز ، والقولُ بالمنع .

ص — وَتَمْتَنُّهُ الْخَمْسَةُ الْأُولُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش — يجوز في « كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل » أن تستعمل

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ . (٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المفعول ، فإذا وقع المفعول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو « يعبدون » والمفعول هو « إياكم » وجملة « يعبدون » خبر كان .

بمعنى صار ، كقوله تعالى : (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^(١) ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِي إِخْوَانًا)^(٢) ، (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا)^(٣) ، وقال الشاعر :

٤٤ — أُمِّتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلَهَا أَحْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى قَلِي لُبْدٍ

(١) من الآيات ٧٩٦ و ٧٩٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران (٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل .

٤٤ — هذا البيت من كلام النابغة الغدياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠) وشرحناه هناك شرحا وافيا .

اللغة والرواية : « أُمِّتْ خَلَاءً » يروى في مكانه « أَضْحَتْ خَلَاءً » وتقديره أُمِّتْ ذات خَلَاءً ، والخَلَاءُ : الفراغ ، وقوله « وَأَمْسَى أَهْلَهَا أَحْتَمَلُوا » أي : ارتحلوا وطارقوها « أَخْنَى عَلَيْهَا » أي : أفسدها ونقصها « لُبْدٍ » بضم ففتح - اسم نسر ، وكان لبْد هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها .
اللفظ : يصف دار أحبابه بأنها قد تهولت من حال إلى حال ؛ فقد خات من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .
الإعراب : « أُمِّتْ » أمسى : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح المقدر لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لا محل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَا دَارَ صَيِّئَةٍ بِالْعَلِيَاءِ فَالسُّنْدِ أَقْوَتٌ ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَائِفُ الْأَمَدِ

« خَلَاءً » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وَأَمْسَى » الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له « أَهْلَهَا » أهل : اسم أمسى مرفوع بالضم الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الفاعلة العائد إلى الدار مضاف إليه « أَحْتَمَلُوا » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى « أَخْنَى » فعل ماض « عَلَيْهَا » جار ومجرور متعلق بأخنى « الَّذِي » اسم موصول فاعل أخنى ، مبني على السكون في محل رفع « أَخْنَى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول « عَلَى لُبْدٍ » جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني .

وقال الآخر :

٤٥ - أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي ، وَيَضْرِبُنِي

أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْنِي عِنْدِي - الْأَدْبَا ؟

■ الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأُنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها ؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو

لاحق .

اللغة « الأدب » أراد ههنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدى على ، ويهينني بمزق ثوبي وضربي ؛ وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .

الإعراب : « أضحى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى ، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى « أثوابي » أثواب : مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وأثواب مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « ويضربني » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبني ، وبعد مضاف وشيب من « شيبني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشيب مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « يبني » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندي » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيبني ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « الأدبا » مفعول به ليبني ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وأصل نظم الكلام : أي بني عندي الأدب بعد شيبني ؟ ■

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَىءَ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَى : الْأَسْتِغْنَاءِ عَنِ
الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) ، (فَسُبْحَانَ اللَّهِ
حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ، (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ) .

ش - ويختص ما عدا فتىء وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز
استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى :
(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(١) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢)
(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣) .

وقال الشاعر :

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قُدُ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمِدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِ وَخَبْرَتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

الشاهد فيه : قوله « أضحي يمزق » فإن أضحي همنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل
على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها
الاصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحي - لم يكن في ذلك بأس ،
هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٧ من سورة الروم .

(٣) من كل من الآيتين ١٠٠ و ١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الأبيات لأريء القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون
ويقال عابس ، بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر جاهلي ، وقد استشهد
الأشموني بالببيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحا وافيا ،
واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللفة : « الإثمد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضا ،
وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين « الخلي » الخالي من العشق ونحوه « العائر » القذى في
العين « الأرمد » المصاب بالرمد « عن بني الأسود » يروي في مكانه « عن أبي الأسود » .

وما فسّرنا به التمام هو الصحيح ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعل ما اخترناه سمي ناقصاً لسكونه لم يكتف بالمرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

للغنى : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإئمد ، لا يرقد له جنف ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل : فاعل تطاول ، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإئمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض «الحلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى «وبات» الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وباتت» الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والباء علامة التانيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليلة الواقع فاعلاً ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذى ، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ «جاءنى» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وياء التنكير مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والباء ضمير للتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثانٍ ، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بنى» مجرور بهن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «الأشود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله «وبات الحلى» وقوله «وبات ، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكثفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص - وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » .

ش - تَرَدُّ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) نَاقِصَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

(٢) وَتَامَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ دُونَ مَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(٢) .

(٣) وَزَائِدَةٌ ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَلَا إِلَى مَنْصُوبٍ .

وَشَرْطُ زِيَادَتِهَا أَمْرَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَالثَّانِي : أَنْ

تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ لَيْسَا جَارًا وَمَجْرُورًا ، كَقَوْلِكَ « مَا كَانَ أَحْسَنَ

زَيْدًا » ، أَصْلُهُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فَزِيدَتْ « كَانَ » بَيْنَ « مَا » وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ .

وَلَا نَعْنِي بِزِيَادَتِهَا أَنَّهُمَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَيْتَةِ ، بَلْ أَنَّهُمَا لَمْ يُوْتَّ بِهَا الْإِسْفَادُ .

ص - وَحَذَفَ نُونِ مُضَارِعِهَا الْأَجْزُومِ ، وَضَلَّ ، إِنْ لَمْ يَلْقَ بِهَا سَاكِنٌ ،

وَلَا ضَمِيرٌ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ .

ش - تَخْتَصُّ « كَانَ » بِأُمُورٍ : مِنْهَا مَجِيئُهَا زَائِدَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَمِنْهَا جَوَازُ

حَذْفِ آخِرِهَا ، وَذَلِكَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛ وَهِيَ : أَنْ تَكُونَ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَأَنْ

تَكُونَ مَجْزُومَةٌ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا ، وَلَا مَقْصَلَةً بِضَمِيرٍ نَصْبٍ ،

وَلَا بِسَاكِنٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَمْ أَكُ بِنَفْسِي)^(٣) أَصْلُهُ أَكُونُ ، فَحَذَفَتْ

الضَّمَّةُ لِلْجَازِمِ ، وَالْوَاوُ لِلْسَاكِنِ ، وَالنُّونُ لِتَخْفِيفِ ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ ، وَالْحَذْفَانِ

الْأُولَانِ وَاجِبَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ

الْكِتَابِ)^(٤) ؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ السَّاكِنِ بِهَا ؛ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ لِأَجْلِهَا ؛ فَهِيَ مُتَعَاصِمَةٌ

عَلَى الْحَذْفِ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَلَا فِي نَحْوِ « إِنْ يَكْفُهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(٥) ؛

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٨٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الْبَيْنَةِ .

(٥) هَذَا مِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِمُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ (٢/٢٧٤ بُولَاق) وَابْنِ خَالَسَانَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٤/٧٠ بُولَاق) وَالْإِمَامَ أَحْمَدَ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعٍ مِنَ الْمُسْنَدِ (انظُرِ الْحَدِيثَ رَقْمَ ٦٣٦٠ وَمَابَعْدَهُ فِي ١٧٢/٩)

لا اتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا في الموقوف عليها ، نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حسنٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخله الحذفُ حتى بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت^(١) ، كقولك **عِهْ وَلَمْ يَمِهْ** ؛ فد **« لَمْ يَكُ »** بمنزلة **« لَمْ يَجِ »** فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في **« لَمْ يَجِ »** لأنَّ إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف **« لَمْ يَكُن »** فإنَّ الجازم اقتضى حذف الضمة ، لاحذف النون ، كما بينا .



ص - وحذفها وحدها مَعْوَضًا عنها « ما » في مثل **« أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ »** ومع اسميها في مثل **« إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ »** و **« التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ »** .
ش - من خصائص « كان » جواز حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تُحذفُ وحدها ويبقى الاسمُ والخبرُ ، ويُعَوِّضُ عنها « ما » ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوِّضُ عنها شيء .

فالأول بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ به ، كقولهم : **« أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ »** أصله : انطلقتُ لأنَّ كنتَ منطلقًا ، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو قصد الاختصاص ؛ فصار لأنَّ كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يحذف ، قياساً من أن ، كقوله تعالى : **(فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)**^(٢) أي : في أن يطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت « كان » اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضمير ؛ فصار **« أَنْ أَنْتَ »** ، ثم زيد « ما » عَوَضًا ؛ فصارت **« أَنْ مَا أَنْتَ »** ثم أذغمت النونُ في الميم ؛ فصار **« أَمَا أَنْتَ »** وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مرْدَاس :
فصار **« أَمَا أَنْتَ »** وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مرْدَاس :

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه **« أوضح للسالك »** على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٤٧ — أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبِيعُ

أصله : لأن كنت ؛ فَعَمِلَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا .

٤٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله في خفاف بن ندبة وخفاف شاعر أيضا ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف في مفتى اللبيب (رقم ٨٢ و ٤٤) وفي أوضحة (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه اللواضع كلها .

اللفظة : « أبا خراشة » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل والأتباع « الضبيع » السنة المجذبة السكثيرة المقحط .

اللفظ : يقول : لا تفتخر على ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجذب والجوع ، وإنما تعصم الدياد عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريح .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحه لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « خراشة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحه نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث « أما » مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن فصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح في محل رفع « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحه لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم اسم إن ، منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لتأكل « الضبيع » فاعل تأكل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله « ذا نفر » ، على ما ظهر لك من الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في « أنت منطلقاً » الرفع والنصب ليس هو كان ■

والثاني بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بعد « إن » قولهم :
 «أمره مقتولٌ بما قتلَ بهِ ، إن سيفاً فسَيَفُّ ، وإن خنجراً فخنجرٌ» و «الناسُ
 مجزيونٌ بأعمالهم ، إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌّ» وقال الشاعر :
 ٤٨ — لا تقربن الدهرَ آلَ مطرفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

المحذوفة للعوض عنها بما ، كما قال للؤلف تبعاً لجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛
 لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقفه ، والشئ إذا عاقب الشئ ووقع موقفه عمل عمله ،
 وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢)
 وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللغة : « آل مطرف » هم قوم من بني عامر ، وهم قوم ليلى .
 المعنى : تصف قومها بالعز واللينة ، وتحذر من الإغارة عليهم ، لأن الغير إن كان ظالماً
 لم يقدر على إيدائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوماً طالبا لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم
 الإعراب : « لا » ناهية « تقرين » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الفعيلة ، في عمل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الدهر » ظرف زمان متعلق بتقرب « آل » مفعول به
 لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط
 جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « ظالماً » خبر كان المحذوفة مع
 اسمها ، والتقدير : « إن كنت ظالماً » وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط
 محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقربهم « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف
 شرط « مظلوماً » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط
 محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « إن ظالماً ، وإن مظلوماً » حيث حذفت كان واسمها وأبقت
 خبرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة الذبياني :

حَدَيْتْ عَلَى بَطُونٍ ضَنَّةٌ كَلِمًا إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا

وكذلك قول ابن همام السلولي :

وَأُحْضِرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُوُّ دُ ، إِنَّ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارَكَ

أى : إن كان ما قتلَ به سميماً فالذى يُقتلُ به سيفٌ ، وإن كان عمائم خيراً
فجزاؤهم خير ، وإن كُنتَ ظالماً وإن كنت مظلوماً .

ومثاله بعد « لو » قوله عليه الصلاة والسلام : « أَلْتَمِسُ وَلَوْ خَاتماً مِنْ
حَدِيدٍ » وقولُ الشاعر :

٤٩ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي ، وَلَوْ مَلِكاً

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أى : ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد ، ولو كان الباني ملسكا .

ص — و « ما » النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ ، إِنْ تَقَدَّمَ الْإِسْمُ ،

٤٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)
والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللغة : « بنى » هو الظلم ومجاوزة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه
كثير الجند والاعوان .

الإعراب : « لا » نافية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه
السكون ، وحرك بالكسر للنخف من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم
على الفاعل « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن النعمة لأنه من الأسماء الستة ،
وذو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف متعده ، لو: شرطية
غير جازمة « ملسكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ،
وجواب الشرط محذوف أيضاً ، تقدير الكلام : لا يأمن ذو البنى الدهر لو لم يكن ملسكا
فلا يأمنه ولو كان ملسكا فلا يأمنه « جنوده » جنود: مبتدأ ، وجنود مضاف والهاء ضمير
النائب المائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق
« السهل » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وقاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
والخبر في محل نصب صفة للملك « والجبل » حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .
الشاهد فيه : قوله « ولو ملسكا » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله
« ملسكا » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

وَلَمْ يُسَبِّقْ بَيْنَ ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبْرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَتَجْرُورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبْرُ بِإِلَّا ، نَحْوُ (مَا هَذَا بَشَرًا) .

ش — اعلم أنهم أُجْرُوا ثلاثة حُرُوفٍ من حروف النفي تُجْرَى ليس : في رفع الأسم ، ونصب الخبر ، وهي : ما ، ولا ، ولآت ، ولكل منها كلامٌ يَخْصُهَا .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهي لغة الحجازيين ، وهي اللغة القويمة ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ أَهْمَاءٌ)^(٢) .

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لا تقترن بين الزائدة ، ولا خبرها بإلا ؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل : « مَا مِيسَى مَن » أَعْتَبَ « لتقدم الخبر ، وفي قول الشاعر :

• — بِنِي غَدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ

وَلَا صَرِيفُ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

• — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠) .

اللغة : « غدانة » بضم الغين — حتى من بني يربوع « صريف » هو الفضة « الخرف »

الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بني غدانة استم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإمراب : « بني » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يا بني ، منصوب بالياء نيابة

عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور

بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة

« أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا: حرف

زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن

حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ، فلم يعملها ، =

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)^(١) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) ؛ لاقتران خبرها بإلأ .
و بنو تميم لا يُعمِلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استوفت الشروط الثلاثة ؛ فيقولون :
ما زيد قائم ، ويقرون (ما هذا بشر)^(٣) .

ص - وَكَذَٰلِكَ « لا » النَّافِيَةُ فِي الشُّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنكِيرِ مَعْمُولِهَا ، نَحْوُ :
تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
ش - الْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ « لا » كَقَوْلِهِ :
٥١ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

لو أعملها نصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أنتم ذهباً » وإنما أهملها بسبب وجود « إن » الزائد بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أنتم ذهباً » ؛ ولكن ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » لازمة ، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٢١ من سورة يوصف .

٥١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٢) والمؤلف في أوضاعه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٣٢) وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

اللفظة : « تعز » تصير وتجدد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملعباً يلعب إلى الإنسان ، وهو بفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيمك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء حرف هال على التعليل ، لانافية تعمل

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بإلاً ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .
فلا يجوز إعمالها في نحو « لا أفضل منك أحد » ، ولا في نحو « لا أحد إلا أفضل منك » ، ولا في نحو « لا زيد قائم ولا عمرو » ؛ ولهذا غلط المتنبي في قوله :

٥٢ - إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمد مكسوباً ، ولا المال باقياً

عمل ليس « شيء » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله باقياً الآتى « باقياً » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقياً الآتى « قضى » فعل ماض « الله » فاعل قضى ، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله « واقياً » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقياً » وقوله « ولا وزر واقياً » حيث أحصل لا النافية في الموضعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله « شيء » وقوله « وزر » ونصب بها الخبر وهو قوله « باقياً » وقوله « واقياً » على ما انضح لك من إعراب البيت .

٥٢ - هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية ، ولا يحتاج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنين لك ذلك ، وزده إن شاء الله ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٠٠) .

اللمعة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي نلوهها مع بياني المعنى .

(١٠ - شرح قطر الندى)

معنى : إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه ، مع أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة) .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبنى السجود مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة «مكسوبا» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

التشيل به : فى قوله «لا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس فى الموضعين ؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله الحمد ، وقوله المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوبا ، وقوله باقياً - مع كون اسمها فى الموضعين معرفة لاقرانه بالألف واللام . وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازته جماعة من النحاة منهم ابن السجري ، وقد حكاه ابن عقيل عنه واستدلوا له بقول النابغة الجعدي :

وَحَاتَتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَأْغِيًا سِوَاهَا ، وَلَا هُنَّ حُبِّيًّا مُتْرَاخِيًا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي فى كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يميزون بحىء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أَنْسَكْرَتْهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا ، وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا

فلا محل بعد ذلك كله اتغليب المتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأصاليب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتدياً بعض أساليبهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وقد صرّحتُ بالشرطين الأخيرين ، ووكّلتُ معرفة الأوّلين إلى القياس على ما ؛ لأنّ « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في الفتر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يتقدّم خبرها ، ولا يقترن بإلاً ، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن ؛ فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن .

ص — و « لآت » لِكِن في الحين ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالغَائِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) .

ش — الثالث مما يعمل عمل ليس : « لآت » ، وهي « لا » النافية ، زِيدَتْ عَلَيْهَا التَاءُ لِتَأْنِيثِ^(١) اللفظ ، أو للمبالغة .

وشرطُ إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين ، والثاني : أن يُحذف أحدُ الجزئين ، والغائبُ أن يكون المحذوفُ اسماً ، كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢) ، والتقدير — والله أعلم — فَنَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَن لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ ، وَقَدْ يُحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلَاتَ حِينَ)^(٣) بالرفع .

ص — الثاني : إنَّ وَأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ ، وَلِكِنِّ لِالِاسْتِذْرَاكِ ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّبِ ، أَوْ الإِشْفَاقِ ، أَوْ التَّحْلِيلِ ؛ فَيَنصِبُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُنَّ .

ش — الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهورب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْحِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ : لَا يَعْنِينِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد لثالث ؛ لشهرته ، ولجيشه في القرآن الكريم ، وهو أصح ما يخرج به .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

وهو ستة أحرف : إن ، وأن ، ومعناها التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم
تُدْخِلُ « إن » لئلا كيد الخبر وتقريره ؛ فتقول : إن زيدا قائمٌ ، وكذلك أن ،
إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغني أو أهبني ، ونحو ذلك ،
ولكن ، ومعناها الاستدراك ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يقوم بثبوته
أو نفيه ، يُقال : زَيْدٌ عالمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ؛ فتقول : لكنه فاسق ،
وتقول : ما زيد شجاع ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ؛ فتقول : لكنه كريم ، وكأن
للتشبيه ، كقولك : كأن زيدا أسدٌ ، أو الظن ، كقولك : كأن زيدا كاتبٌ ،
وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طمَحَ فيه كقول الشيخ :

— ٥٣ — * ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * *

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبي العتاهية ، وهو بنامه هكذا :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلا بقصر أمير المؤمنين
هارون الرشيد ، ولا يحتاج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف
يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا الاحتجاج .

اللغة : « الشباب » هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة « يعود » يرجع « للشيب »
أراد به الوقت الذي هاج فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته .

اللعن : يتحسر على شبابه للماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتعنى أن
يعود إليه شبابه لبعثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لیت » حرف تمن ونصب « الشباب » اسم لیت
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يعود » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب
والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من يعود
وفاعله في محل رفع خبر لیت « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود
« فأخبره » الفاء ظاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء
السببية ، وفاء ضمه مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول
به لأخبر مبنى على الضم في محل نصب « بما » الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ،
مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر « فعل » فعل ماض

أو ما فيه عُسرٌ ، كقول المَعْدِمِ الأيس : ليت لي قنطاراً من الذهب ، ولعلّ للترجى ، وهو : طلب المحبوب المُستَقْرَبِ حصوله ، كقولك : لعلّ الله يرحمني ، أو للاشفاق ، وهو : تَوَقُّعُ المكروه ، كقولك : لعلّ زيدا هالك ، أو لاتميل ، كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ) ^(١) ، أى : لى يذكّر ، نصّ على ذلك الأَخْفَشُ .

* * *

ص — إن لم تفتن بين « ما » الحرفية ، و « و » : (إنما الله إلهٌ واحدٌ) إلا « ليت » فيجوز الأمران .

ش — إنما تنصب هذه الأدواتُ الأسماء وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقتن بين « ما » الحرفية ؛ فإن اقترنت بين « بعلّ هلمن ، وصح دخولن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى : (قل إنما يوحى إلىّ إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ) ^(٢) ، وقال تعالى : (كأنما يساقون إلى الموت) ^(٣) ، وقال الشاعر :

٥٤ — فوالله ما فارقتمكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

« المشيب » فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذى فعله للشيب .

الشاهد فيه : قوله « ليت الشباب يعود » حيث دلت ليت على التنى ، وعملت في الاسم — وهو قوله الشباب — نصب ، وعملت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه ، والتنى هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإم لأنه يتعسر حصوله .

(١) من الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

٥٤ — نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودى ، ولكن البيت وارد في أمالي القالى (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين .

اللغة : « قالياً » كارها ، وتقول : قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقلية أقلية مثل ■

رميته أرميه ، وقلبتة أقلاه مثل رضيته أرضاه ، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى»
بالبناء للسجھول ، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .
للعنى : يقول لأحبتة : إن مفارقتة لهم لم تـكـن عن كراهية متة في البقاء بينهم ،
ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولسكنها قضاء الله الذى لا مرد له .

الإعراب : «والله» الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو
والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فارقتم» فارقى : فعل ماض
والناء ضمير المتكلم فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به
مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع «قائلاً» حال من ضمير المتكلم
منصوب بالفتحة الظاهرة «لسكن» جار ومجرور متعلق بقول «ولسكن ما» الواو حرف
عطف ، لسكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل
نصب اسم لسكن «يقضى» فعل مضارع مبني للسجھول ، مرفوع بضممة مقدره على الألف
منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،
والجمله من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة للموصول «سوف» الفاء زائدة ،
سوف : حرف دال على التنفيس «يكون» فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى ، والجمله من يكون وفاعله في محل رفع
خبر لسكن .

الشاهد فيه : قوله «لسكن ما . . .» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة ،
وأنها دخلت على «لسكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد
تابه الأشموني على هذا ، وهذا الذى توهمه المؤلف خطأ ، بل «ما» هذه موصول اسمي
هو اسم «لسكن» كما قررناه في الإعراب ، ولسكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهي
داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد به بقول امرئ القيس :

وَلَسَكِنًا أَسْمَى لِمَجْسِدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْأَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة ، وقد كفت «لسكن» عن العمل ، وقد أمكنها
من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة «أسمى» مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتعبد
للمؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

وقال الآخر :

•• — أُنِذَ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
وَبُسْتَنْتَنِي مِنْهَا « لَيْتَ » ؛ فَإِنَّهَا تَسْكُونُ بِأَقْبَةِ « مَا » عَلَى اخْتِصَاصِهَا
بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ؛ فَلَا يُقَالُ : لَيْتِمَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فَلِذَلِكَ أَبَقُوا عَمَلَهَا ، وَأَجَازُوا فِيهَا
الْإِهْمَالَ حَالًا عَلَى أَسْمَائِهَا ؛ وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
•• — قَالَتْ : أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

•• — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو
رجل من عدى بن جندب بن الغنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ،
وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) وللأوائف في غزور الذهب (رقم ١٣٧)
وفي كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٧٦) .
المعنى : يتهمك بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهُ أخش هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرديه
بإتيان الحمر .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً »
مفعول به لأهد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد
مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلم » لعل : حرف ترج ، وما : كافة « أضاءت » أضاء :
فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « لك » جار ومحرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء
« الحمار » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيد » صفة للحمار ، وصفة
المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلم أضاءت » حيث اقترنت ما الزائدة بالهل فكفتها عن العمل
في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ،
وهي جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

•• — البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له ، مطلعها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسُّنْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

اللغة : « فقد » قد : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف

المعنى : تتمنى هذه المرأة - وقد رأت الحمام طائراً - أن يكون لها هذا الحمام

بَرَفِجِ « الحمام » ونصبه .

وَقَوْلِي « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تُبَطِّلُ عملها ،
وذلك كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا)^(١) فما هنا : اسمٌ بمعنى الذي ،

ونصفه ، منضما كل ذلك إلى حمامتها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، قلما يخطئها
بصرها على بعد المسافة ، ورأت يوما حماما طائرا ، فنظرت إليه ثم قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهِ إِلَى حَمَامَتِيَّةٍ
أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَّةٍ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّةٍ

قالوا : تم وقع الحمام في شرك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستا وستين حمامة كما حذرته
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « الأ » أداة استفتاح
« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا :
اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ،
فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ « الحمام » بدل من اسم الإشارة ،
وبدل المنصوب منصوب ، أو بدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت
على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة :
مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير
المستكن في الجار والمجرور ، وحمامة مضاف ونا : ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على
السكون في محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على
اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب ، ونصف مضاف والهاء ضمير عائذ إلى الحمام مضاف إليه
« نقد » الغاء فاء النصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر مبتدأ محذوف وجملة المبتدأ
والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل
من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ،
فتسكون ليت حينئذ مهملة ؛ فدللت الروايتان جميعا على أن « ليت » إذا اقترنت بما
الزائدة لم يجب فيها أن تسكفها عن العمل ، بل يجوز فيه وجهان : الإعمال ،
والإهمال .

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

وهو في موضع نصب بإن ، وصنعوا : صلة ، والمائد محذوف ، وكيدٌ ساحرٍ :
الخبير ، والمعنى : إن الذي صنعوه كيدٌ ساحرٍ .

ص - كَانِ الْمَكْسُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في « لَيْتِمَا » ، كذلك
يجوز في « إِنْ » المكسورة إذا خُفِّفَتْ ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ كَمُنْطَلِقٌ » ،
وَ « إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، والأرجحُ الإهمالُ ، عكس لیت ، قال تعالى : (إِنْ
كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ،
وقال الله تعالى : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(٣) ، قرأ الحرَمِيَّانِ
وأبو بكرٍ بالتخفيف والإعمال .

ص - فَأَمَّا لَيْكِنُ مُخَفَّفَةٌ فَتُهْمَلُ .

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ
وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)^(٤) ، وقال تعالى : (لَيْكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ)^(٥) فدخلت على الجملةين .

ص - وَأَمَّا « أَنْ » فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ - حَذْفُ
أَسْمِهَا ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً - إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ
مُتَعَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - بِقَدْ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ لَوْ .
ش - وَأَمَّا « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خَفَّتْ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق . (٢) من الآية ٣١ من سورة يس .

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود . (٤) من الآية ٨٦ من سورة الزخرف .

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

وجوب الأعمال ؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ؛ وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفاً .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ؛ فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن .

مثالُ الاسمِية قوله تعالى : (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) ، تقديره : أنه الحمدُ لله ، أى : الأمر والشأن ، نَخَفْتُ « أن » ، وحُذِفَ اسمها ، ووليتها الجملة الاسمِية بلا فاصِلٍ .

ومثالُ الفعلِية التي فعلها جامدٌ : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)^(٢) (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٣) ، والتقدير : وأنه عسى ، وأنه ليس .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : (وَأَخْلَامِةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٤) في قراءة من خَفَّفَ أَنْ وكَسَرَ الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يُفَصَلَ من « أن » بواحد من أربعة — وهى : « تاء » ، نحو (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا)^(٥) (لَيْتَ لِمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا)^(٦) ، وحرفُ التنفيس ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(٧)

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس (٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٢٠ من سورة النجم . (٤) من الآية ٩ من سورة النور .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة . (٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول الشاعر :

وَاعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

وحرف النفي ، نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ الْبَيْمَ قَوْلًا)^(١) ، وَلَوْ ،
نحو : (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا)^(٢) .

وربما جاء في الشعر بغير فصل ، كقوله :

٥٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الجن .

٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٤٩) .

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول وتضعيف الليم — أي : يرجوهم الناس ويؤملون
عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة — هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى
من الآية ٣٦ من سورة طه : (قد أتيت سؤلًا ياموسى) .

للغنى : يقول : إن هؤلاء للمدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد
آمالهم ؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن
يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب
فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « جادوا » الفاء
عاطفة ، جادوا فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان
منصوب على الظرفية متعلق بمجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبني للمجهول
منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ، أي قبل سؤلهم « بأعظم » جار ومجرور متعلق
بمجادوا ، وأعظم مضاف و «سؤل» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف
غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « أن » بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها للمؤلف .
هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « أن » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مبهمة
غير هائلة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُنْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَّا تُشِيرَا أَحَدًا =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصَرَّحًا به غير ضمير شأن ؛ فيأتي
خبرها حينئذٍ مفرداً ، وجملةً ، وقد اجتمعا في قوله :
٥٨ - بِأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ رَبِّيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

و زعم هذا الفائل أن هذا جار على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء « أن »
المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضا ، وليس هذا الزعم صحيحا ، من قبل
أنك قد علمت أن « أن » التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجح
أقوال النحاة .

٥٨ - هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترضى فيها أخاها
عمرا الملقب ذا الكلب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني
أيضا (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالَا

اللمعة : « أنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ،
وامل العطاء « وغيث مريع » الغيث : المطر ، والمراد به ههنا الكلال الذي ينبت
بسبب المطر ، ومريع - بفتح الميم ، أو ضمها - نصيب « الثمال » بكسر التاء المثلثة -
الذخر والغيث .

المنع : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطى المحروم ، وينيث الملهوف .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير
المخاطب اسم أن ، معنى على الفتح في محل نصب « ربيع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة بعلم
في البيت السابق « وغيث » الواو عاطفة ، وغيث معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث
« وأنك » الواو عاطفة ، وأن : مخففة من الثقيلة أيضا ، والكاف ضمير المخاطب اسمها
« هناك » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي ؛ لأنه متضمن معنى
المشتق ، والكاف حرف دال على الخطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، مرفوع
بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثمالا » خبر تكون
منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور

ص - وأما كأن فتعمل ، وَيَقِيلُ ذِكْرُ أَسْمِهَا ، وَيُفَصِّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا
يَلْمُ ، أَوْ قَدْ .

ش - إذا خَفَّتْ «كأن» وجب إعمالها ، كما يجب إعمالُ أن ، ولكن
ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، ولا يلزم أن يكون ضميراً ، قال الشاعر :

٥٩ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُتَمَسِّمٍ
كَأَنَّ ظَلْبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

بالاء ، والتقدير : لقد علم الضيف والمعلمون بكونك ربيعاً لهم ، وبكونك سندهم
وملبأهم .

الشاهد فيه : قوله «بانك ربيع . . . وأنت تكون الثملا» حيث خففت أن في
الوضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله
ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم
أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال : باغت بن صريم - البشكري

ونسبه جماعة لـكعب بن أرقم بن علباء البشكري ، والبيت من شواهد سيديويه (ج ١
ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) وللؤلؤف في أوضحة (رقم ١٥١) وفي شذور
الذهب (رقم ١٤٠) والبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : «توافينا» تميئنا «بوجه مقسم» أي وجه جميل حسن ، والقسم - بفتح
كل من القاف والسين - الجبال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي
شجر السلم المورق :

اللعن : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً .

الإعراب : «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعاق بقوله «توافينا» الآتي
«توافينا» توافي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول
به ، مبني على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعاق بتوافي «مقسم» نعت
لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب : اسم كأن «تعطو» فعل
مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف ، أى : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظبية ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ، أى كأنها ظبية .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية ؛ لم يحتاج لفصل ؛ فلفرد كقوله : « كَأَنَّ ظَبِيَّةً » فى رواية مَن رَفَعَ ، والجملة الاسمية كقوله :

— ٦٠ — * كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ * —

= جوازا تقديره هى يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير كأنها ظبية ، وجملة تعطر وفاعله فى محل رفع نعت لظبية أيضاً . ويروى أيضاً بجر ظبية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافى ، وكأنه قال : كظبية ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لما هنا « إلى » حرف جر « وارق » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه ، مجرور ومة علا جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف ، والوجه الثانى رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف ، فدللت الروايتان جميعاً على أنه إذا خفت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما فى هذا الباب .

٦٠ — هذا عجز بيت ، وصدرد :

* وَصَدْرٌ مُّشْرِقٌ اللُّؤْنِ * —

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحة (رقم ١٥٢) وفى صدور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفى بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت كاملاً ■

وإن كان فعلا وجب أن يُفصلَ منها ، إما يَلَمْ أو قَدْ ؛ فالأول كقوله تعالى : (كَأَنْ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ)^(١) ، وقول الشاعر :

٦١ — كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبُوبِ إِلَى الصَّفَا
أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

اللفظة : « حقان » تثنية حق ، وهي قطعة من خشب أو عاج اتعنت ثم تسوى ، شبه بها الثديين في نهودها واكتنازها واستدارتهما .

المعنى : وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون حسن الرونق ، حق ليسكاد النور يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حق لكأنهما حقا عاج .
الإعراب : « وصدْر » يروي برفع صدر ، وجره ؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلاً ، ومن جره فعلى أن الراوي واورب ، وصدْر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها احتفالاً بالحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف ، و« اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير : كأنه ، أى : الحال والشأن « ندياه » نديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ونديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ندياه حقان » حيث حذف اسمها ، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهي قوله « ندياه حقان » ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة بفواصل ، ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال :
عَبَاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةٌ كَأَنْ قَبَسَ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ
وكذلك قول ذى الرمة :

تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاهُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبَلَى ذَاتِ أَوْ نَيْنِ مُثْمَمِ
(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ — هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرمي ، يقوله حين أجلتهم خزاعة

عن مكة .

والثاني كقوله :

٦٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أى : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، فحذف الفعل .

■ اللفظة : «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده
مدافن أهلها «الصفاء» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من
باب سموه باب الصفا ، ويبدأ من هذا الجبل السمي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً
«لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون .

المعنى : يتعزّن على مغادرتهم بلادهم وإجلالهم عنها ؛ فيقول : إننا بعد أن فارقناها
صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم نجتمع في نواديها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير :
كأنه : أى الحال والشأن «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف
خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و«الحجون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة
الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم
يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل
رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالياء وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث
والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة
من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأى بخبرها
جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .

ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كأن لم تكن بالأمس)
وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كأن لم يدعنا إلى ضربه) وقوله جللت
كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف : (كأنه لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ

فَالْيَوْمَ أَبْكَى ، وَمَتَى لَمْ يُبْكِكُنِي ؟

٦٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة الذي يأنى يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ■

ص — وَلَا يَتَوَسَّطُ خَيْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَمِيزَةً) (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) .

■ ملك العرب في الحيرة ، وكان النابغة نديمه وجليسه ، وقد أنشده الأعمشوني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢) .

اللغة : «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

للغنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولسكن الإبل التي منرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتى قد فارقت ، لأنها مهيأة معدة .

الإعراب : «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وركاب مضاف ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «رحالنا» الباء حرف جر ، رحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «وكان» الواو حرف عطف ، كان : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ، أى الحال والشأن «قد» حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكان قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله «وكان قد» حيث حذف اسمها ، وآى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كان وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذى تدخل قد عليه ، على ما تبين لك في الإعراب .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً :

لَا يَهْوُلُنَّكَ أَضْطِلَالُهُ لَغَى الْحُرِّ بٍ ؛ فَمَحْذُورٌ هَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَأَا

(١١ — شرح قطر الندى)

ش — لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العاقل واسمه ، ولا تقديمه
عليهما^(١) كما جاز في باب كان ، لا يقال : إن قائمٌ زيداً ، كما يقال : كان قائماً
زيد ، والفرق بينهما أن الأفعال أمسكن في العمل من الحروف ، فكانت تحمل
لأن يُتَّصِرَفَ في ممولها ، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

٦٣ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ ، وَلَمْ يَجْزِ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

و يستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه يجوز فيهما
أن يتوسط ؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعا في غيرها [كما] قال الله تعالى : (إن

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن خبرها بالأجنبي بنير خلاف ، سواء أتقدم الخبر
وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً
أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّ فِي الْقَصْرِ — لَوْ دَخَلْنَا غَزَاً مُصَنَّفًا مُوصِداً عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه ، وشواهد
عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) المؤلف :

إِنَّ تَحَلَّلاً وَإِنْ مَرُّ تَحَلَّلاً وَإِنْ فِي السَّفَرِ — إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

٦٣ — هذا البيت كما قال للمؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن
نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين ، الأنصاري ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد
والوفاة ، ولد بدمشق في سنة ٥٢٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وليس ابن عنين ممن
يحتاج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به
على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استظرافاً لعنايه ، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء المتكلم اسمه « من أخبار »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و « إن » قصد لفظه : مضاف
إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي
وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد »
فاعل يجز « في البحر » جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً « أن » حرف مصدرى ونصب
« يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل لم يجز ، والألف للإطلاق ، وأن
مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا^(١) (إن في ذلك لَمِزَّةٌ لِمَن يَخْشَى)^(٢).
 وَأَسْتَفْتَيْتُ بِتَدْبِيرِهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَنِ
 التَّنْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَسْهَلِ بِسُقُوطِ امْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ ،
 وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ تَوْسِيطِهِمُ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ أَنْ يَكُونُوا يُجِيزُونَ تَقْدِيمَهُ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَجْوِيزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجْوِيزُهُمْ فِي غَيْرِهِ .

ص - وَتُكْسَرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وَبَعْدَ
 الْقَسَمِ ، نَحْوُ : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَالْقَوْلِ ، نَحْوُ : (قَالَ
 إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) وَقَبْلَ اللَّامِ ، نَحْوُ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) .
 ش - تَكْسَرُ إِنْ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : أن تقع في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٣) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٤)
 الْكَوْثَرَ)^(٥) (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٦) .
 الثاني : بعد القسم ، كقوله تعالى : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(٧)
 (يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)^(٨) .

الثالث : أن تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٩) .
 الرابع : أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ
 يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(١٠) فكسرت بعد « يعلم » ، و « يشهد » ، وإن

(١) من الآية ١٣ من سورة الزمل (٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ١ من سورة القدر (٤) من الآية ١ من سورة الكوثر

(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

وتعشيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي
 كما في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء المحكي كما في الآية الثالثة .

(٦) من الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة الدخان (٧) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة يس

(٨) من الآية ٣٠ من سورة صميم (٩) من الآية ١ من سورة المنافقين

كانت قد فُتحت بعد هَلِمَ وشَهِدَ ، في قوله تعالى : (هَلِمَ اللهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ نَحْمَاتُونَ أَنْفُسَكُمْ)^(١) (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢) ، وذلك لوجود اللام في الأوتين دون الآخرين .

ص — وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ هَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ « إِنْ » الْمَكْسُورَةِ ، أَوْ أَهْمِيًا ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، أَوْ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرَ الْمَعْنَى .

ش — يجوز دخول لام الابتداء بعد إِنْ المكسورة هلى واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ، فأما المتأخران فالخبر نحو : (وَإِنْ رَبِّكَ لَتَدُو مَغْفِرَةً)^(٣) والاسم نحو : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَمِيرَةٌ)^(٤) ، وأما المتوسطان فمعمول الخبر ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكُلُ » والضمير المسمى عند البحر بين فصلًا وعند الكوفيين عمادًا ، نحو : (إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٥) (وَإِنَّا لَنَعْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَعْنُ الْمُسَبِّحُونَ)^(٦) .

وقد يكون دخول اللام واجبًا ، وذلك إذا خُفِّفَتْ إِنْ ، وأهْمِيًا ، ولم يظهر قصدُ الإثبات ، كقوالك : « إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ » وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إِنْ النافية كالتى في قوله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)^(٧) ولهذا نسمى اللامَ الفارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات .

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزًا ، لا واجبًا ، لعدم الاتباس ، وذلك إذا شُدِّدَتْ ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أو خُفِّفَتْ وأهملت ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أو خُفِّفَتْ وأهملت وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد ، وللغفرة : الغفران ، وهو الصفح عن الذنوب

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران (٦) الآيتان ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الصافات

(٧) من الآية ٦٨ من سورة يونس .

٦٤ - أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَأَبِ مَالِكٍ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

* * *

٦٤ - هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو تفر ، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) وللؤلؤف في أوضحه (رقم ١٤٦) .
اللغة : «أبابة» بضم الهمزة - جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض ، وغزاة جمع غاز ، ودعاة جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبى : اسم فاعل فعله أبى ، ومعناه امتنع «الضيم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول .

المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما كرام الأصول .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للبندأ ، وابن مضاف و «أبابة» مضاف إليه ، وأبابة مضاف و «الضيم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف : إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المشغل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التثنية ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن للتوكدة ، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإعالم يدخل اللام هنا ارتكانا على انقحام المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفع مكانتهم ، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سبق البيت له ، إذ يصير المعنى : وليست مالك كرام المعادن ؛ فيتبين حمل «إن» على أنها التوكدة ليتفق معنى البيت مع الفرض المأثى به له . وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأت باللام الفارقة .

ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تنوع إلى قوعين : انظية ، ومضوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن» .

ص - وَمِثْلُ إِنْ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالذِّكْرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا هِنْدِيٌّ» . وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِهُ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلٌ» وَ «لَا رِجَالٌ» وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» ، وَ «لَا مُسْلِمَيْنِ» .

ش - يَجْرِي تَجْرِي «إِنْ» فِي نَسْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ - «لَا» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا بِهَا نَكْرَتَيْنِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مُقَدِّمًا ، وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا .

فَإِنْ انْتَهَزَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : بِأَنْ كَانَتْ نَافِيَةً ، اخْتَصَّتْ بِالفِعْلِ وَجَزَمَتْهُ نَحْوِ (لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا) ^(١) ، أَوْ زَائِدَةً لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، نَحْوِ (مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدًا إِذْ أَمَرَ تَكَ) ^(٢) ، أَوْ نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ عَمَلَتْ عَمَلَ لَيْسَ ، نَحْوِ «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، بَلْ رَجُلَانِ» .

وَإِنْ انْتَهَزَ أَحَدَ الشَّرْطَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ ، وَوَجِبَ تَكَرُّرُهَا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو» ، وَمِثَالُ الثَّانِي : (لَا فِيهَا غَوْلٌ ، وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ) ^(٣) .

وَإِذَا اسْتَوْفَتْ الشَّرُوطَ فَلَا يَخْلُو اسْمُهَا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، أَوْ شَبِيهَا بِهِ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَا بِهِ ظَهَرَ النِّسْبُ فِيهِ ، فَالْمُضَافُ كَقَوْلِكَ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» ، وَ «لَا صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ» .

وَالشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ : مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ : إِمَّا مَرْفُوعٌ بِهِ ، نَحْوِ «لَا قَبِيحًا فَمَلُهُ مَمْدُوحٌ» أَوْ مَنْصُوبٌ بِهِ ، نَحْوِ «لَا طَالَمَا جَبَلًا حَضَرَ» أَوْ مَخْفُوضٌ بِخَافِضٍ يَتَمَلَّقُ بِهِ ، نَحْوِ «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ .

وإن كان مُفرداً - أي غير مضاف ولا شبيهه به - فإنه يُبنى على ما ينصب به لو كان مُعرباً ، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح ، نحو « لا رَجُلٌ » و « لا رِجَالٌ » ، وإن كان مثني أو جمع مذكر سالمًا فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لا رَجُلَيْنِ » و « لا مُسْلِمَيْنِ عِنْدِي » ، وإن كان جمع مؤنث سالمًا يُبنى على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ » وقد روى بالوجهين قولُ الشاعر :

٦٥ - لا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بِأَسِلَةَ تَتَقَى الْمُنُونِ لَدَى أُسْتَيْفَاءِ آجَالِ

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة : « سابغات » أراد دروعاً سابغات ، أي : واسعات تجمل موضعها من البدن وتغطيه كله ، حذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن أعمال سابغات) والواحدة سابغة « جأواء » هي الجيش العظيم « بأسلة » متصفة بالبسالة وهي الشجاعة « للنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينبغيك من الموت ولا يبقيك منه - إذا استكملت أجلك - دروع واسعة تلبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلكم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لامبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جأواء » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « بأسلة » صفة لجأواء ، وصفة للنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تقي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير : لا سابغات تقي النون ، ولا جأواء تقي للنون ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها « النون » مفعول به لتقي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ، ولدى مضاف و « استيفاء » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و « آجال » مضاف إليه .

ص — وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » : فَتَّحُ الْأَوَّلُ ، وَفِي الثَّانِي : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، كَالصَّنْفَةِ فِي نَحْوِ « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ » وَرَفَعَهُ ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » ، أَوْ فُصِّلَتِ الصَّنْفَةُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ، أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش — إِذَا تَكَرَّرَتْ « لَا » مَعَ الْفَتْحِ جَازٍ فِي الْفَتْحِ الْأَوَّلِيِّ الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَمْ تَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ . وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَمْ تَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ فَتَحَصَّلَ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمَانِ ، وَرَفَعُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَعَكْسُهُ ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ .

فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » مَعَ الْفَتْحِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَجُزْ فِي الْأَوَّلِيِّ الرَّفْعُ ، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ الْفَتْحُ ، بَلْ تَقُولُ : « لَا حَوْلَ وَقُوَّةٌ ، أَوْ قُوَّةٌ » بِفَتْحِ حَوْلٍ لِغَيْرِهِ ، وَنَّصْبِ قُوَّةٍ أَوْ رَفَعِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

— ٦٦ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * *

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لَأَسَابِغَاتٍ » فَإِنَّ اسْمَ « لَا » فِيهِ جَمْعُ مَوْثِ سَالِمٍ ، وَجَمْعُ الْمَوْثِ السَّالِمِ إِذَا وَقَعَ اسْمًا لِالْجَازِ فِيهِ وَجْهَانِ : الْأَوَّلُ الْبِنَاءُ عَلَى الْكُسْرَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ ، وَالثَّانِي الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَيْتِ الرَّوَايَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ؛ فَدَلَّ مَجْمُوعُ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ .

وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ سَلَامَةَ بْنِ جَنْدَلٍ يَتَحَسَّرُ عَلَى ذَهَابِ عِبَابِهِ
أَوْدَى الشَّبَابِ الَّذِي جَدَّ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَدَاتٍ لِالشَّيْبِ
٦٦ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ ، وَعَجْزُهُ قَوْلُهُ :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا * *

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا ، وَأَقْعَى مَا قِيلَ فِي نَسْبَتِهِ إِنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيهِ (ج ١ ص ٣٤٩) وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْأَثِمُونِيُّ (رَقْم ٣٠٢) وَالْمُؤَلِّفُ فِي أَوْضَاحِهِ (١٦٥) .

ويجوز « فَلَا أَبَ وَابْنٌ » .

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ في الدَّارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا »

اللفظة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم « ابنه » أراد به عبد الملك بن مروان « المجد » السكرم والشرف « ارتدى وتأزر » كفى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له ، وأفرد الضمير فقال : « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنيه فيقول : « إذا هما ارتدبا وتأزرا » ارتكانا على فهم السامع ، وتعميلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الغرض مدحهما معاً .

اللعن : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعمليهما له كأنهما لبساه وارتدياه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء « مثل » يروى بالرفع ؛ فهو خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا حينئذ محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا بمائتين مروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف و « مروان » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذا الدالة على التعليل « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد منالك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء .

مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ، ثم أُدخِلت « لا » عليهما .

فإن فَصَلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحو « لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ ، وظريفًا » ، والثاني نحو « لا رَجُلَ طَالِمًا جَبَلًا ، وطَالِمٌ جَبَلًا » .

ص — الثالثُ : ظَنُّ ، وَرَأَى ، وَحَسِبَ ، وَدَرَى ، وَخَالَ ، وَزَعَمَ ، وَوَجَدَ ، وَعَلِمَ ، الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ : .

* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *

وَيُلْتَمِزُ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرَ ، نَحْوُ * الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ * وَبِمَسَاوَاتِرِ إِنْ تَوَسَّطَنَ ، نَحْوُ :

* وَفِي الْأَرَاجِيذِ خِلْتُ اللَّوْمُ وَالْخَوْرُ *

وَإِنْ وَرَيْهِنٌ « مَا » أَوْ « لَا » أَوْ « إِنْ » النَّافِيَّاتُ ، أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ الْقَسَمِ ، أَوْ الْأِسْتِفْهَامِ — بَطَلْ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَمْلِيْقًا ، نَحْوُ (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْمَى) .

ش — الباب الثالث من الفواصخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وهو ظن ، نحو (وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)^(١) ، ورأى ، نحو (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَرَأَاهُ قَرِيبًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٦٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء . (٢) الآيتان ٧٩٦ من سورة للمارج .

٦٧ — هذا البيت لخداس بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده

الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨)

وَحَسِبَ ، نَحْوُ (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ) (٣) ، وَدَرَى ، كَقَوْلِهِ :

٦٨ — دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِيَّ أَعْرَوْ فَاغْتَبَطَ فَإِنْ أُغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » يروى في مكانه « وأكثره جنوداً » ويروى « وأكثرهم عديداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

٦٨ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١) .

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفي العهد » الذي يوفى بما يعاهد عليه ولا يخلفه « فاغتبط » أمر من الاغتباط ، وهو في الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

المعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك منك ، فلا يداخلهم فيه شك ؛ فيلزمك أن تقر بذلك حيناً ، وتتملى به سروراً .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ لدرى ، والوفا مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، في محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي . . . » فإن درى في هذه العبارة فعل دال على

ونخال ، كقوله :

٦٩ - * يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا *
:

وزعم ، كقوله :

٧٠ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَأَسْتُ بِشَيْخٍ . إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ دَبِيحًا

البيقين ، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل ؛ فإنك تعلم أن نائب
الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله الوفي ، على ما بيناه في الإعراب .
٦٩ - هذا مجز بيت ، وصدره قوله :

* وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْمَعٍ *

والبيت للناطقة الديباني ، يقوله في أبيات للنعمان بن النذر أيام موجودته عليه ، وهو
من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٥٨) :

اللغة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « منمع »
لا يناه أحد « يخال » يظن « الحمولة » الركائب .

اللعن : يقول : إننى فى مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ؛ حتى إن
الناظر إليه لىظن راعى ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال
يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء .
الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت :
فاعل حل ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وبيوت مضاف وياء للتكلم
مضاف إليه « فى يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « منمع » صفة ليفاع ، وصفة المجرور
مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار
ومجرور متعلق ببيخال ، أو بمحذوف حال « راعى الحمولة » راعى : نائب فاعل ليخال ،
وهو للمفعول الأول ، وراعى مضاف و « الحمولة » مضاف إليه « طائراً » مفعول ثان
ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يخال راعى الحمولة طائراً » فإن يخال فى هذه العبارة فعل
دال على الرجوعان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ؛ أولهما قوله « راعى الحمولة »
الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله :
« طائراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه .

٧٠ - هذا البيت من كلام أبى أمية الحنفي ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأشموني

(رقم ٢١٩) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٥) وفى شذور الذهب (رقم ١٧٩) .

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)^(١) .
وَعَلِمَ ، كقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعليق .
فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والحل » لتوسطها بين
المفعولين ، أو تأخرها عنهما .
مثالُ توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز
« زيدٌ ظننتُ عالمٌ » بالإهمال ، قال الشاعر :

اللغة : « زعمتني » ظننتني « شيخا » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان
فيه الشيب ، ويقال للانسان شيخا إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين « يدب ديبياً » يعشى
مشياً متقارباً ، ويسير سيراً ضعيفاً .

المعنى : ظننت هذه المرأة أنني قد كبرت سني ، وضعفت قوتي ، ولاكنها لا تعلم حقيقة
الأمر ؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب « زعمتني » زعم : فعل ماضٍ ، والتاء لتأنيث ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم
مفعول أول « شيخا » مفعول ثانٍ « ولست بشيخ » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماضٍ
ناقص ، وتاء المتكلم اسم ، مبنى على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ :
خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل
لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل
رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من للوصول
والجملة من الفعل وفاعله لا عمل لها صلة الموصول « ديبياً » مفعول مطلق مؤكد
لعامله وهو قوله « يدب » .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخاً » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان
وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أولهما ياء للتسكيم ، وثانيهما قوله « شيخاً »
وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ١٠ من سورة المتحفة .

٧١- أ بِالْأَرَا جِيْزِ يَا بِنَ اللّوْثِمْ تُوْعِدُنِ ، وَفِي الأَرَا جِيْزِ خِلْتُ اللّوْثِمْ وَالْحَوْرُ ؟
 فاللّوْثِمْ : مبتدأ مؤخر ، و « في الأراجيز » في موضع رفع ؛ لأنه خبرٌ مُّقدِّمٌ ،
 والفيت « خِلْتُ » لتوسطها بينهما ، وهل الوجهان سواء ، أو الإعمال أرجح ؟
 فيه مذهبان .

٧١ - هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر
 الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة وهما منقبا لان ، وقد كان من الشعراء رجاز
 لا يقولون غير الرجز كرؤية والمعراج أبيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول
 الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الرجاز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَصِيدًا ؟ *

« توعدي » تهديني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر
 الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة الاستفهام ، والياء حرف جر ، والأراجيز : مجرور
 بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدي الآتي « يا » حرف نداء « ابن »
 منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللوْثِمْ » مضاف إليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة « توعدي » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي :
 حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت »
 خال : فعل ماض ، وتاء للتسكيم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل
 والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللوْثِمْ » مبتدأ مؤخر ، مرفوع
 بالضممة الظاهرة « والحور » الواو عاطفة ، الحور : سهطوف على اللوْثِمْ ، والمطوف على
 المرفوع مرفوع .

الشاهد به : قوله « في الأراجيز خلت اللوْثِمْ » حيث توسط « خال » مع فاعله بين
 المبتدأ الذي هو قوله « اللوْثِمْ » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » فلما توسط الفعل
 بينهما ألغى عن الفعل فيهما . ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة ؛ فكان يقول : وختلت
 اللوْثِمْ والحور في الأراجيز ، ينصب اللوْثِمْ على أنه مفعول أول ، ونصب محل الجار
 والمجرور على أنه المفعول الثاني .

ومثالُ تَأَخَّرَها عَنْها قولُكَ : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإجمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدًا عَالِمًا ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ - الْقَوْمُ فِي أُرَى ظَنَنْتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ

مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

٧٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « في أرى » بفتح الهمزة والشاء - معناه خلقي يريد أنهم يتعقبونه « خابوا » لم ينبجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .

المعنى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلقي ؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعا فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة ؛ فأخيب فألهم ، وأظفر عليهم .
الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « في » حرف جر « أرى » أمر مجرور بنفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومفعولاً لظننت محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته حاصل « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « القوم في أرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أرى » فلما تأخر عنهما التي عمله فهما ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب ؛ فكان يقول « ظننت القوم في أرى » بنصب أفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله « في أرى » - على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

فالقومُ : مبتدأ ، و « في أثرى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهـمات
 « ظنَّ » لتأخرها عنهما .
 ومضى تقدّم الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإهمال ؛ لا تقول : ظنّنتُ
 زيدٌ قائمٌ ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً ، لا تحلاً » ؛ لا اعتراضٍ مآلهُ
 صدرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْهَا ، والمراد بما له صدرُ الكلامِ « ما »
 النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، قال الله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتِ
 مَا هُوَ بِأَنْ يَنْطِقُونَ)^(١) فهو لاءٌ : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليس مفعولاً
 أولاً وثانياً ، و « لا » النافية ، كقولك « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو »
 و « إنِ » النافية ، كقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِنِ ابْتِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)^(٢) ،
 أى : ما لبثتم إلا قليلاً ، ولامُ الابتداء نحو قولك : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ »
 قال الله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ)^(٣) ،
 ولامُ القسمِ ، كقول الشاعر :

٧٣ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنِ الْمَنَابِيَا لَا تَطِيئُ سِهَامُهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

٧٣ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب
 ظن وأخوانها (رقم ٣٣٦) وللؤلف في أوضعه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب
 (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد الممدودة في العلقات والتي أولها قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنِيَّتِي تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

الآفة : « منيق » النية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من منى بمعنى - بوزن
 رمى يرمى - وهناد قدر ، وعلقتها التاء لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على
 الوصفية لما لحقتها التاء ؛ لأن الوصف الذى على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون باللفظ
 واحداً للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وضريح بمعنى طريد ، وصريع ووليد ■■

والاستفهام ، كقولك : « عَلِمْتُ أَزِيدُ قَائِمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام ، سواء كان أحد جزئي الجملة ، أو كان فضلة ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وَكَتُمْنَا أَيْدِيَنَا أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى)^(١) ، والثاني كقوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٢) ؛ فأى مُنْقَلَبٍ منصوب بين مقابون على المصدرية ؛ أى ينقلبون أى انقلاب ، و « يعلم » معلقة عن الجملة بأسرها ؛

■ « لا تطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرمى « سهامها » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة .

المنفي : إني موقن أنني سألاقي الموت حتما ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيقي » منية : فاعل تأتي مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن منصوب بفتحة مقدره على الأنف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيقي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين البتة ؛ فكان يقول : ولقد علمت منيقي آتية ، بنصب منية نصبا تقديرية على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيقي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه . (٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى ؛ وربما توهم بعض الطلبة انتصاب «أى»
 بـعلم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .
 وإنما سمي هذا الإهمال تعليقا ؛ لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ
 مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » عاملٌ في المحل ؛ وليس عاملا في اللفظ ؛ فهو عامل لا عامل ؛
 فَشَبَّهَ بِالْمَرْأَةِ الْمُعَلِّقَةِ الَّتِي هِيَ لَمْزُوجَةٌ وَلَا مُطَلَّقَةٌ ؛ وَالْمَرْأَةُ الْمُعَلِّقَةُ : هِيَ الَّتِي أَسَاءَ
 زَوْجُهَا عَشْرَتَهَا .

والدليل على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة
 بالنصب كقول كثير :

٧٤ - وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْىُ
 وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ،
 لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشمونى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها
 (رقم ٣٣٨) والمؤلف فى أوضعه (رقم ١٨٧) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٧)
 وفى معنى اللبيب (رقم ٦٦٨) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع
 موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن
 يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ؛ لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال ، وقد
 بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى فسلبت هناءتى .
 الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه ، مبنى
 على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 والجملة من أدرى وفاعله فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية
 الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و« عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة
 عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على
 السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من

فمطف « مَوْجِعَاتٍ » بالنصب على محل قوله : « ما البكي » الذي عُلِّقَ
عن العملِ فيه قوله « أَدْرِي » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ظهورها التعذر، ووجهة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها « ولا »
الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي « موجعات » معطوف على محل جملة « ما البكي »
والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نسيبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع
مؤنث سالم ، وموجعات مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
« حق » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التانيث
والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية
محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحق ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه
« ما » في قوله « ما كنت أدري » .

الشاهد فيه : قوله « أدري ما البكي ولا موجعات » فإن « أدري » فعل مضارع ينصب
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكي » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق
الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان
اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل
الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصيب ، والدليل على أنه عمل في محلها أنه
لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب
جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جازله ذلك
وأنت تعلم أن التابع - كالمعطوف هنا ، وكانعت - يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع
- كالمعطوف عليه ، وكانعت - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع
والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً ، مثلاً ؛ فلما كان ذلك كذلك كان
نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما لم يكن المتبوع همناً منصوباً في اللفظ
علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما يريد إثباته بإنشاده هذا البيت في هذا الموضع ، فافهم
ذلك وكن منه على ثبوت ، والله ينفعلك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص — باب ، الفاعلُ مَرْفُوعٌ ، كـ « قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « مَاتَ عَمْرُو » ،
 وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةٌ تَشْبِيهُةٌ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ :
 قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَذَّ « يَتَعَاقَبُونَ
 فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » ، « أَوْ مُخْرِجِي هُمُ » وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٌ ،
 إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كـ « قَامَتِ هِنْدٌ » وَ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ
 فِي جَهَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) ،
 (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ) ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُنْفَعِلِ ، نَحْوُ « حَفَرَتِ الْقَاهِنِي امْرَأَةٌ »
 وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ « نَعَمَ ، وَبِئْسَ » نَحْوُ « نِعِمَّتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ،
 نَحْوُ : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) إِلَّا جَمْعِي التَّضْعِيعِ فَسَكُّهُمَا ، نَحْوُ « قَامَ
 الزَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّسْرِ « مَا قَامَتِ
 إِلَّا هِنْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مُخَذَّرٌ ، كَمُخَذَّرٌ فِي نَحْوِ : (أَوْ إِطْعَامٌ
 فِي يَوْمِ ذِي مَسْنَبَةٍ ، بَيْنَمَا) ، وَ (قَضَى الْأَمْرُ) ، وَ (أُنْبِغِ بِهِمْ وَأُبْعِرْ) ،
 وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِمْ .

ش — لما انقضى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعاق بهما من
 أبواب النواسخ ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل ، وما يتعاق به من باب الفائب ،
 وباب التنازع ، وما يتعاق به من باب الاشتغال .

أعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أُسْنِدَ إليه فعلٌ ،
 أو مؤوول به ، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائماً به » .

مثال ذلك « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَ « عَلِمَ زَيْدٌ » ؛

فالأول : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعل واقع منه ؛ فإن الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعل قائم به ؛ فإن العلم قائم بزيد .

وقولى أولاً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه نحو : (أَنْ تَخْشَعَ) فى قوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)^(١) ؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، واسكنه فى تأويل الاسم ، وهو الخشوع .

وقولى ثانياً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه : (مُخْتَلِفٌ) فى قوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٢) ؛ فألوانه : فاعلٌ ، ولم يُسْنَدَ إليه فعلٌ ، ولكن أُسْنِدَ إليه مؤول بالفاعل ، وهو مختلف ؛ فإنه فى تأويل مختلف .

وخرج بقولى : « مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فليس بفاعل ؛ لأن الفعل المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّمًا عليه ، بل مؤخرًا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبر^(٣) .

وخرج بقولى : « بِالْأَصَالَةِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أُسْنِدَ إليه شيء مؤول بالفاعل ، وهو مُقَدَّمٌ عليه ، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خبر ؛ فهو فى نية التأخير .

وخرج بقولى : « واقِعًا منه — إلخ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرِبَ زَيْدٌ » ؛ فإن الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه ، وليس واقِعًا منه ولا قائمًا به .

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

(٣) يريد الفعل مع فاعله : أى الجملة ، لكن لما كان الفاعل ضميرًا مستترًا ، والفعل مذكور فى الكلام ، وهو الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه ، وسيأتى بدسطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها للمستقيم الواضح .

وإنما مثلتُ الفاعلَ به « قامَ زيدٌ » ، و « ماتَ عمرو » يُعْلمُ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مُسَمَّاهُ أَخَذَتْ شَيْئاً ، بل كونه مُسْتَنْدِماً إليه على الوجه للذكور ، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِثِ الموتَ ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً .

وإذا عرَفْتَ الفاعلَ ، فاعلم أن له أحكاماً :

أحدها : أن لا يتأخر عاملُه عنه ؛ فلا يجوز في نحو : « قامَ أخوأك » أن تقول : أخوأك قامَ ، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذي ذكرناه ، وإنما يقال : أخوأك قاماً ، فيكون أخوأك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثاني : أنه لا يلحق عاملُه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ : فلا يقال : « قاماً أخوأك » ولا « قاموا إخوتك » ولا « فَمَنْ نِسْوَتِكَ » ، بل يقال في الجميع : « قام » بالإفراد ، كما يقال : « قامَ أخوك » هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعاملِ : فملاً كان ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَمَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَأْسِكَةَ بِاللَّيْلِ وَمَلَأْسِكَةَ بِالنَّهَارِ » ، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَوْ تُخْرِجِيَهُمْ » قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، والأصل : أَوْ تُخْرِجُوهُمْ ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ^(١) ، والأكثر أن يقال : يَتَمَاقِبُ فِيكُمْ مَلَأْسِكَةَ ، أَوْ تُخْرِجِيَهُمْ - بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عاملُه تاء التانيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ؛ فنقول : « قامتَ هندٌ » ، و « زيدٌ قائمةٌ أمه » .

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارة يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل ، إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً التانيث ، ونعني به مالا فرج له ، تقول : طلَّبتِ الشَّمْسُ ، وطلَّعتِ الشَّمْسُ ،

(١) ثم كسر ما قبل الياء المناسبة .

والأول أزجحُ ، قال الله تعالى : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ)^(١) وفي آية أخرى :
 (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)^(٢) والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقياً
 التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةَ
 أَمْرَأَةٌ » ويجوز : « حَضَرَ الْقَاضِيَةَ أَمْرَأَةٌ » والأول أفصح ، والثالثة : أن
 يكون العامل نعم أو بئس ، نحو : « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »
 الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو : « جَاءَ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الزُّبُودُ »
 و « جَاءَتِ الْهُنُودُ » ، و « جَاءَ الْهُنُودُ » ؛ فمن أنتَ فَعَلَى معنى الجماعة ، ومن
 ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع ، وَيُسْتَثْنَى من ذلك جمعاً التصحيح ؛ فإنه يُحْكَمُ لَهَا بِحِكْمِ
 مفرديهما ؛ فتقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بالقاء لا غير ، كما تفعل في « جَاءَتِ هِنْدٌ »
 و « قَامَ الزُّبُودُ » بترك القاء لا غير ، كما تفعل في « قَامَ زَيْدٌ » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان ؛ إحداهما : المؤنثُ الحقيقِيُّ التأنيثُ
 الذي لَيْسَ مَفْصُولًا ولا واقعاً بعد نعم أو بئس ، نحو : (إِذْ قَالَتِ أَمْرَأَةٌ
 عِمْرَانَ)^(٣) الثانية : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ، ويترجح
 التأنيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِيَةَ أَمْرَأَةٌ » ولكنهم أَوْجَبُوا فِيهِ تَرْكَ
 القاء في النثر لأن ما بعد « إلا » ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل
 مُقَدَّرٍ قَبْلَ إِلَّا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُذَكَّرٌ ، فلذلك ذُكِّرَ
 العامل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .

وهذا أحدُ المواطنِ الأربعة التي يَطْرُدُ فِيهَا حَذْفُ الْفَاعِلِ ، والثاني : فاعلُ
 المصدر كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْخَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(٤) تقديره : أو

(١) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٢) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣ ، ٨٥ من سورة الأعراف ، وكتابتها بتأنيث
 الفعل بالياء ، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام (جاءكم بيينة) بحذف التاء .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

إطعامه يتما ، والثالث : في باب النياحة ، نحو : (وَقَضَى الْأَمْرُ)^(١) أصله - والله أعلم - وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ ، والرابع : فاعل أفعل في التمجيد إذا دل عليه مُقَدَّمٌ مثله ، كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعِرْ)^(٢) أي : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثاني لدلالة الأول عليه ، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص - وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ : جَوَازاً نَحْوُ : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ) و « كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ » وَوَجُوباً نَحْوُ : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) و « ضَرَبَ بَنِي زَيْدٍ » ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الصُّمْرَى الْكُبْرَى » وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازاً نَحْوُ : (فَرِيْقًا هَدَى) ، وَوَجُوباً نَحْوُ : (أَيُّمَا تَدْعُوا) :

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ يَنْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَامُ مَعْرِفٍ بِالِالْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ : (نِعْمَ الْعَبْدُ) أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَثْمِينِ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : (يَنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقيهما أن يتصلا ، وحق للمفعول أن يأتي بعدهما ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(٣) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)^(٤) وقول الشاعر :

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود (٢) من الآية ٣٨ من سورة صميم

(٣) من الآية ١٦ من سورة النمل (٤) من الآية ٤١ من سورة القمر

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن

عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣) وللؤلف في

أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشعراني في باب الفاعل أيضا (رقم ٣٧٥) ■

فلو قيل في الكلام «جاء الثنذر آل فرعون» لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل :
« كما أتى موسى ربه » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً
ورتبة ، وذلك هو الأصل في عود الضمير .

والواجب كقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ^(١)) وذلك لأنه
لو قدم الفاعل هنا فقيل : « ابْتَلَىٰ رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ » لزم عود الضمير
على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضَرَبَ بَنِي
زَيْدٍ » وذلك أنه لو قيل : « ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ » لزم فصل الضمير مع التمكن
من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب [أيضاً] تأخير المفعول في نحو : « ضَرَبَ مُوسَىٰ عِيسَى » لانتفاء الدلالة
على فاعلية أحدها ومفعولية الآخر ؛ فلو وجدَت قرينة معنوية نحو : « أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَىٰ »

اللغة : « قدر » بفتح كل من القاف والهمزة - أي : موافقة له ، أو مقدرة .
الإعراب : « جاء » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » حرف عطف بمعنى الواو
« كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الخلافة « قدرأ » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف
حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدرى « أتى » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على
التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى
مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضممة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى ، وما للصدرية مع
مادخلت عليه في تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف
نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا كإتيان موسى ربه على قدر
الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم للمفعول به - وهو رب - على الفاعل
- وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن
الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛
بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل للمفعول .

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

الكبرى « و « أَكَلَ الْكَبِيرَى مُوسَى » أو لفظية كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَى » و « ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عَيْسَى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيرُه عنه ؛ لا تنفَاء اللَّبْسِ فِي ذَلِكَ .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل « ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى »^(١) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ؛ لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَّحَمِّلٌ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أن يتقدم المفعول على الفعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيْقًا هَدَى)^(٢) .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : (أَيَّامًا تَدْعُوا فِئَةً الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى)^(٣) فأيا : مفعول اتدعوا مقدم عليه وجوباً ؛ لأنه شرطٌ ، والشرطُ له صدرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

وإذا كان الفعل « نِعِمَّ » أو « بئس » وجب في فاعله أن يكون اسماً مرفوعاً بالألف واللام ، نحو : (نِعِمَّ الْعَبْدُ)^(٤) أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى : (وَأَنِعِمَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٥) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٦) أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)^(٧) أي : بئس هو - أي البدلُ - بدلاً .

وإذا استوفت « نعم » فاعليها الظاهر ، أو فاعليها المضمرة وتمييزه - حتى بالخصوص بالمدح أو الذم ، فقول : « نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نِعِمَّ رَجُلًا زَيْدٌ » .

(١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرية كما مثل للؤلف ، أو محلياً نحو قولك « ضرب هذا ذاك » أو « ضرب هؤلاء هذا » .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٣) من الآية ١٠ من سورة الإسراء

(٤) من الآية ٣٠ من سورة ص (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل

(٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل (٧) من الآية ٥٠ من سورة الكهف

وإهراجه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام^(١) .

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ؛ فلا يقال : « نِعِمَّ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ فلا يقال : « نِعِمَّ زَيْدٌ رَجُلًا » ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو « زَيْدٌ نِعِمَّ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)^(٢) أي : هو ، أي : أيوب .

ص — بابُ الفَائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ : يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كَمَا مَفْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ خَلْفِهِ أَوْ تَجَرُّوْرٍ أَوْ مَضَدِّرٍ ، وَيُقْتَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَبِشَارِكِهِ ثَانِي نَحْوِ : تُعَلِّمُ ، وَثَالِثُ نَحْوِ : أَنْطَاقٌ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الضَّرْعِ ، وَيُسَكَّرُ فِي الْمَاضِي ، وَتِلْكَ فِي نَحْوِ : قَالَ وَبَاعَ ، الْكَمَرُ مُخَلَّصًا ، وَمُشَمَّا ضَمًّا ، وَالضَّمُّ مُخَلَّصًا .

ش — يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض انغلي أو معنوي ؛ فالأول : كقولك : « سُرِقَ الْمَتَاعُ » ، و « رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثانى : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُدَّتْ سِيرَتُهُ » ؛ فإنه لو قيل : « حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ » اختلَّت السجمة ، والثالث : كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ) ، وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا^(٣) ، وقول الشاعر :

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب « المبتدأ والخبر » القسم الأول ١١٩

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص

(٣) من الآية ١١ من سورة المحادلة ،

٨٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَابِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَهْجَلُ

فحذف الفاعل في ذلك كله ؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره .

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تُقيمُ مقامه المفعول به ، وتمطيه أحكامه المذكورة له في بابه ، فتصيره مرفوعاً بمد أن كان منصوباً ، ومُعَدَّةً بمد أن كان فضلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، ويؤنثُ له الفعل إن كان مؤنثاً ،

٧٦ - هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي ، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٨) والأشموني (رقم ٢١٧) ولؤلؤف في أوضعه (رقم ١١٣) وفي معنى اللبيب (٨١٣) .

اللمة : « أجشع القوم » أشدهم جشعاً ، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع وفعله من باب فرح « أهجل » أراد به المتعجل السريع إلى الأكل ، ولم يرد به معنى التفضيل الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « مدت » مد : فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء علامة التانيث « الأيدي » نائب فاعل ، مرفوع بضمه مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بأعجابهم » الباء حرف جر زائد ، أهجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأهجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، فلا محل له من الإعراب ، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف و « القوم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أهجل » خبر للبتدأ ، مرفوع بالضمرة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « مدت الأيدي » حيث حذف الفاعل ، وأقام للمفعول به مقامه ، وأصل الكلام : مد القوم الأيدي ، فحذف « القوم » الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض ، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل ، فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟ قلت : هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه .

وفي قوله « أهجل » شاهد آخر للنحاة ، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على

التفضيل ؛ إذ للمنى أجشع القوم المعجلان .

تقول في ضرب زيد عمراً : « ضَرِبَ عَمْرُو »^(١) ، وفي ضرب زيد هنداً : « ضَرِبَتْ هِنْدٌ » .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به نائب الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر ، تقول : سِيرَ فَرَسٌ سَخً ، وصِيمَ رَمَضَانَ ، ومُرَّ بِزَيْدٍ ، وجُلِسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ .

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصاً ؛ فلا يجوز : ضَرِبَ ضَرْبٌ ، ولا صِيمَ زَمَنٌ ، ولا اغتُكِفَ مَكَانٌ ؛ لعدم اختصاصها ؛ فإن قلت : ضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وصِيمَ زَمَنٍ طَوِيلٌ ، واغْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ — جاز ، لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني : أن يكون مُتَّصِرًا ، لا ملازماً لانصب على الظرفية أو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانَ اللَّهِ » بالضم ، على أن يكون نائباً فاعلاً فاعله الْقَدْرُ ، على أن تقديره : يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا « يُجَاهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » على أن « إذا » نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصهران .

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجوداً ؛ فلا تقول : « ضَرِبَ الْيَوْمُ زَيْدًا » خلافاً للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور ، والخلاف جارٍ فيه أيضاً ، واحتجّ الجيزي بقراءة أبي جعفر (ابن جزي) قولاً بما كانوا يَكْسِبُونَ^(٢) ، ويقول الشاعر :

٧٧ — وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) وتقول في « ضربت هند زيداً » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول :

ضرب زيد .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز

للشطور ، وقد أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٢٢٨) والاشموني (رقم ٣٨٩) .

اللغة : « المنيب » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قوماً) و « قلبه » ، وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستترا] في الفعل عائداً على المُفْرَآنِ المفهوم من قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) ^(١) أي : لِيُجْزَى الْمُفْرَآنُ قَوْمًا ، وإنما أُقِيمَ المفعول به ، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز .

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقَامَهُ وجب تغييرُ الفعلِ : بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحة في المضارع ؛ تقول : ضُربَ ، ويُضْرَبُ ، وإذا كان مبدأً بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء ، وثالثه أوله في مسألة الهمزة ، تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة : « تَعَلَّمْتُ المسألة » بضم التاء والعين ، وفي انطَلَقْتُ

الراجع «معنيا» اسم مفعول من عفى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : اللهم بالأمر للشغول به .

الإعراب : «إنما» أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضممة الظاهرة «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنيا» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « بذكر » جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله معنيا « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لسكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الباء في « ربه » في البيت الأول ، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ .

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

بزيدي: « أنطلق » بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ)^(١) ،
إذا ابتدئ بالفاعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء ، وقال الهذلي :
٧٨ — سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْتَقُوا لَهْوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَّصْرَعٌ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً
بالطاعون في عام واحد ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أنشده الأشموني
(رقم ٦٧٣) وللؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٢) .
اللغة : « هوى » أصله هواى ، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء ، وهذه لغة
هذيل ، والهوى : ما هواه النفس وتميل إليه وتطلبه « أعنتقوا » سارعوا « تخرموا »
استأصلهم الموت « لكل جنب مصرع » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .
اللعن : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو
طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو الموت ،
وجعل الموت هوى لهم من باب اللشاكله ، ثم عزمى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل
إنسان في هذه الدنيا ؛ فلشاكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه .
الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبني على الفتح للمقدر على آخره منع من
ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع
« هوى » مفعول به منصوب بفتح مقدره على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من
ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر
« وأعنتقوا » الواو عاطفة ، أعنتقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة
« لهواهم » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنتق ،
وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض
مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو للحال ، ولكل : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، و« جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ
مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « تخرموا » فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه المجهول
وضم أوله أتبع تاليه لأوله ، فضم التاء والهاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه
التاء الزائدة عند تائه المجهول .

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُنْتَهِلٌ الوَسَطِ — نحو قال وباع — جاز لك فيه ثلاث لغاتٍ : إحداهما — وهى الفُضْحَى — : كُنْتُ ما قبل الألفِ ؛ فنقاب الألف ياء ، الثانية : إشمَامُ الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً على الأصل ، وهى لغة فصيحة ، أيضاً ، الثالثة : إخْلَاصُ ضم أوله ؛ فيجب نقاب الألف واواً ؛ فنقول : قَوْلَ وَبُوعَ ، وهى قليلة .

ص — بابُ الأَشْتِغَالِ ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ « ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفَعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْمَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةُ الحَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أُضْرِبُهُ » لِلطَّابِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ ، وَنَحْوِ (أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) وَ« مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » لِغَلَبَةِ الفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ « إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » وَ« هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » لِامْتِنَاعِهِ ، وَبَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ » لِلتَّكَاوُفِ ، وَابْتِسَافِ مِنْهُ (وَكَأَنَّ شَيْءًا فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ) وَ« أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ » .

ش — ضابطُ هذا الباب : أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عنه فعلٌ ، هَامِلٌ في ضميره ، وَيَكُونُ ذلك الفعلُ بحيثُ لو فُرِّغَ من ذلك المَعْمُولِ وَسُاطَ على الأَشْمِ الأُولِ لَنَصَبَهُ .

مثالُ ذلك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ألا ترى أنك لو حَذَفْتَ الماءَ وَسَاطَ « ضَرَبْتُ على « زيد » لقلت « زَيْدًا ضَرَبْتُ » ويكونُ زيداً مفعولاً مقدماً ، وهذا مثال ما اشتغل = ويستشهد النحاة بقوله « هوى » على أن هذياناً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المنكلم ، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها ؛ فيقولون : « هوى » قال الله تعالى : (هى عصاى) وقال جعفر بن علبه أحد شعراء الحماسة :

هَوَاى مَعَ الرِّكْبِ الِيمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ ، وَجِشْمَانِي بِمَسْكَةٍ مُوْتَقٌ

فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثاله أيضاً « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ، ومثال ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْمِ عَامِلٍ في الضمير نحو قولك « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » فإن « ضَرَبَ » عاملٌ في الأخر نصباً على المفعولية ، والأخر عامل في الضمير خفوضاً بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مُفَسَّرَةٌ .

وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً ، وفي الثاني : جاوزتُ زَيْدًا مررت به ، ولا تقدر « مَرَرْتُ » لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، وفي الثالث : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرْبَتِ أَخِي ، ولا تقدر « ضَرَبْتُ » ؛ لأنك لم تضرب إلا الأخر .

واعلم أن الاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات ؛ فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوى الوجهان .
فأما ترجيح النصب ففي مسائل :

منها : أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ — وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء — كقولك « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » ، و « زَيْدًا لَا تُهِنْهُ » ، و « اللَّهُمَّ هَبْ دَكَّ أَرْحَمَهُ » .

وإنما يترجحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلافُ القياس^(١) ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب .

وَيْشْكِلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٢) فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا » وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ

(١) لكنه جائز ، فلم يدا لم يمتنع الرفع

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة

لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي قَا جَلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا)^(١) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع
في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُتلى عليكم حُكْم السارق والسارقة
فأقطعوا أيديهما ؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ،
وهو الجار والمجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن
المبتدأ ، ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأٍ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى ،
ومثله : « زيدٌ فقيرٌ فأعطه » و « خالدٌ مكسورٌ فلا تُهِنه » وهذا قول سيبويه ،
وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كافي
قولك : « الذي يأتيه فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد
تقدم أن شرطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية ، كقولك : « قامَ
زيدٌ وعمراً أكرمته » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف
الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير :
وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ ، وهما متناسبان ،
والتناسبُ في العطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله
تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا)^(٢)
أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية — وهى : (خَلَقَ
الإنسان) .

ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال ،
كقولك « أزيداً ضربته » ، و « ما زيداً رأيتُهُ » ، قال تعالى : (أَبَشَرًا مِنَّا
وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)^(٣) .

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من الآيتين ٤ و ٥ من سورة النحل

(٣) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتخصيص ، كقولك : « إن زيدا رأيتَه فأكرمه » و « هلا زيدا أكرمته » ، وكقول الشاعر :

٧٩ - لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنِفِمَا أَهْلَكَتَهُ

فَإِذَا هَلَسَكَتُ فَمِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

٨٩ - هذا البيت من كمة للنمر بن نواب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قَالَتْ لِقَمْدَانِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهُ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ ، فَاهْجِعِي

اللغة : « لا تجزعي » يريد لا تعزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف للرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء « منفس » المراد به هنا المال الكثير « أهلكته » أراد أتفقته ، « هلكت » مت .

المعنى : يقول لها : لا تتألمي من إنفاني المال ؛ لأنني مادمت حيا فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعي على موتي ؛ لأنك إن تجدي بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكما .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم مجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « منفسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « أهلكته » أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فعند » الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعي ، وعند منساف وذا من « ذلك » اسم إشارة مجرور محلا بإضافة عند إليه ، مبني على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والسكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، اجزعي : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

وأما وجوب الرفع ففياً إذا تقدمَ على الاسم أداة خاصةٌ بالدخول على الجملة الاسمية ، كإذا الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فهذا لا يجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقديرَ الفعلِ ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدمَ على الاسم عاطفٌ ، مسبوقٌ بجملة فعلية ، يُخبر بها عن اسمٍ قبلها » ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَعَمْرٌ أكَرَمْتُهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كُبرى ذاتٌ وجهين ، ومعنى قولى : « كُبرى » أنها جملة فى ضمتها جملة ، ومعنى قولى : « ذات وجهين » أنها اسمية الصدرِ ، فعلية العجزِ ، فإن راعيتَ صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيتَ عجزها نصبتَه ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجحُ فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ خَرَبَتْهُ » ، قال الله تعالى : (جَنَّاتٍ هَٰذِنِ يَدْخُلُونَهَا)^(١) ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقرئ شاذاً بالنصب ، وإنما يترجحُ الرفع فى ذلك لأنه الأصل ، ولا مرجحٌ لغيره .
وليس منه قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^(٢) ، لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ

== الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه ؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ؛ وفى هذا البيت رواية برفع منفس ؛ وتخرج على أن « منفس » فاعل لفعالٍ هذوف من معنى الفعل المذكور بعده ؛ والتقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

في الزُّبُرِ ، وهو مخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب ، لا راجح ، والفعل المتأخرُ
صفةٌ للاسم ؛ فلا يصح له أن يعمل فيه [وليس منه « أزيدُ ذهبَ به » ادم
اقتضائه للنصب مع جواز التسليط] .

ص - بابُ في التَّنَازُعِ ، يَجُوزُ في « ضَرَبْتُ بِنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إِمَالُ
الأوَّلِ ، وَأَخْتَارَهُ السُّكُوفِيُّونَ ؛ فَيُضَمَّرُ في الثَّانِي كَلِّ مَا يَحْتَاجُهُ ، أوِ الثَّانِي ،
وَأَخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ ، فَيُضَمَّرُ في الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ :
- ٨٠ * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الأَخْلَاءَ *

٨٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده للمؤلف
قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الأَخْلَاءَ ، إِنِّي

لِنَغِيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحة (رقم ٢٤٣) والأشمنوني في باب التنازع
(رقم ٣٨١) .

الإصراب : « جفوني » جمعا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء
الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول
به مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم
وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها
دليل عليها « الأخلاء » مفعول به لأجفو ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن :
حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن « لغير » جار
ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه « من »
حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف وباء المتكلم
مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم
أجف - في لفظ المفعول المتأخر ، وهو قوله الأخلاء ، ولما كان العامل الأول - وهو قوله

وَلَيْسَ مِنْهُ .

• كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَسْأَلِ •

افساد المعنى .

ش - بسمي هذا البابُ بابُ التنازع ، وبابُ الإعمال أيضاً .

وضابطه : « أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر مفعول أو أكثر ، ويكون

كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » :

مثالُ تنازعِ العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١)

وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ »

فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » ، وكلٌّ منهما طالبٌ له .

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثرَ من معمولٍ : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين معمولاً واحداً : « كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ

وَتَرَشَّحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ؛ فـ « على إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه

العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين أكثرَ من معمولٍ قوله عليه الصلاة والسلام :

« نَسَبُحُونَ وَتُحَمَّدُونَ وَتُكَبَّرُونَ دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ فـ « دبر »

منصوبٌ على الظرفية ، و « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » منصوبٌ على أنه مفعول مطلق ،

وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لاخلاف في جواز إعمال أيِّ العاملين أو العواملِ شئتَ ،

== جفا - يحتاج إلى مرفوعٍ أضمه فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا

الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ، ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن

البصريين يفترون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان

الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر

العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

وإنما الخلاف في المختار؛ فالسكوفيون يختارون إعمال الأول استبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه^(١).

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو « قَامَ وَقَمَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَ بِنْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَزَتُْ بِهِمَا أَخَوَاكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو « أخواك » في المثال - في نية التقديم؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لسكبه متقدماً رتبة

وإن أعملت الثاني: فإن احتج الأول إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت « قَامَا وَقَمَدَا أَخَوَاكَ » وإن احتج إلى منصوب أو مخفوض حذفته؛ فقلت: « ضَرَبْتُ وَضَرَ بِنْتِي أَخَوَاكَ » و « مَرَزْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ »، ولا تقل « ضربتهما » ولا « مررت بهما »؛ لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كفاني - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه: أي من العمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار للعمول.

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَالُ البَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية

«أسمى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت

عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن،

وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام:

لو ثبت كون سعي لأدنى - إلخ؛ وأدنى مضاف و «معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة «كفاني» كفي: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ هذا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فسَدَ المعنى ؛ لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتًا كان مَنفِيًّا ، نحو « لو جاءني أكرمته » وإذا كان منفيًا كان مُثَبَّتًا ، نحو « لو لم يُسَمَّ لم أعاقبه » وعلى هذا فقوله : « أن ما أسمى لأذني معيشة » منفي ؛ لكونه في نفسه مثبتًا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ، ونقيض السمي لأذني معيشة عدمُ السمي لأذني معيشة ، وقوله : « ولم أطلب » مُثَبَّتٌ ؛ لكونه منفيًا بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وُجِّهَ إلى « قليل » وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل ، وهو عين ما نَفَاهُ أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفًا ، وتقديره « ولم أطلب الملك » ومتقضى ذلك أنه طالبُ الملك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزمُ فسادُ جملة من باب التنازع لمطفك لم أطلب على كفاني ، ولو قدرته مُسْتَأْنَفًا كان زعمًا محضًا غير داخل تحت حكم لو .
قلت : إنما يجوز التنازعُ بشرطِ أن يكون بين العاملين ارتباطًا ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

الوار عاطفة ، لم ؛ حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني قوله أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين للمعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ؛ وقد أوضحه الشارح ملامة إيضاحاً بديماً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله سبحانه أعلى وأعلم .

ص — باب^١ ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أن المفعول منصوب^٢ أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيل^٣ ، والمفعول يكون واحداً فأكثر^٤ ، والنصب خفيف ؛ فَجَمَعُوا الثَّقِيلَ لِلْقَلِيلِ ، وَالخَفِيفَ لِلْكَثِيرِ ؛ قَصْدًا لِلتَّعَادُلِ .

ص — وَهُوَ خَمْسَةٌ .

ش — هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول فيه ، وهو الظرف^(١) ، كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعول له^٢ ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » والمفعول معه^٣ ، كـ « سِرتُ وَالنَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الزَّجَاجُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَعَهُ ؛ فَجَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ ، وَقَدَّرَ « سِرتُ » وَجَاوَزْتُ النَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الْكَوْفِيُّونَ مِنْهَا الْمَفْعُولَ لَهُ ؛ فَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، مِثْلَ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا^(٢) » لأن المعنى من قومه .

وسمى الجوهري المستثنى « مفعولا دونه » .

ص — الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ش — هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لَا يُعْتَلُّ إِلَّا بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ « زَيْدًا » فِي الْمَثَالَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِضَرْبٍ ، وَأَنَّ « ضَرْبٌ » يَتَوَقَّفُ فَمَهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين .

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

ص - وَمِنْهُ الْمُنَادَى .

ش - أى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك « يا عَبْدَ اللَّهِ » أصله أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ ؛ فحذف الفعل ، وأنيب « يا » ههنا .

ص - وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا ، كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » ، أو شِبْهَهُ ، كـ « يَا حَسَنًا وَجِبَّهُ » و « يَا طَالِمًا جَبَلًا » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » أو نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » .

ش - يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وقال الشاعر :

٨٢ - أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتَمِّمٌ بِأَحْسَنٍ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا

٨٢- هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجده في أصل ديوانه .

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشى بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأنحرم فعلا » وهو تصحيح للعنى من غير استناد إلى الرواية .

وبعد كتابة ذلك وجدت لليدانى (مجمع الأمثال ٢٧٣/١ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتته ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَدِبُ عَلَى أَحْسَنِهَا كُلُّ آئِلَةٍ دَبِيبَ الْقَرْنِيِّ بَاتَ يَمْلُو نَقْمًا سَهْلًا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (٢٨٢/١) على هذا الوجه الذى أثبتناه .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعباد مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبى » قلب : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « متمم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق بتميم ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « صلى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً ، لكونه مضافاً كما هو ظاهر

الثانية : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو « ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه » وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مُحَمَّدًا فِعْلُهُ » و « يَا حَسَنًا وَجْهُهُ » و « يَا جَمِيلًا فِعْلُهُ » و « يَا كَثِيرًا بَرُّهُ » أو منصوباً به ، كقولك « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أو مخفوضاً بخافضٍ متعلقٍ به كقولك « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » و « يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك « يَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ » فى رجلٍ سَمِّيَتْهُ بِذَلِكَ .

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلًا نَدَامَى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

٨٣ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص العارثى ، من كلمة بقولها وقد أسرته التيم فى يوم السكلاب الثانى ، وهى من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضعه (رقم ٤٣١) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء (رقم ٨٧٢) .
اللغة : « عرضت » أثبت المروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هى جبال نجد « ندامى » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس والمصاحب « نجران » مدينة بالعجاز من شق اليمن ، ويروى « أياراكبا » .
الإعراب : « أيا » أو « يا » حرف نداء « راكبا » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة « عرضت » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « قبلان » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ، وهاهنا ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « ندامى » منادى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والقائىث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن

ص — وَالْمَعْرِفَةُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ « يَا زَيْدُ » و « يَا زَيْدَانِ »
و « يَا زَيْدُونَ » و « يَا رَجُلٌ » لِمَعْنَى .

ش — بِسَمْتِ حَقِّ الْمُنَادَى الْبِنَاءُ بِأَمْرَيْنِ : إِفْرَادِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ ، وَنَعْنَى بِإِفْرَادِهِ
أَنْ لَا يَكُونُ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ ، وَنَعْنَى بِتَعْرِيفِهِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ مُعَيَّنٌ ،
سِوَا مَا كَانَ مَعْرِفَةً قَبْلَ الْفِعْلِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، أَوْ مَعْرِفَةً بَعْدَ الْفِعْلِ — بِسَبَبِ الْإِقْبَالِ
عَلَيْهِ — كَرَجُلٍ وَإِنْسَانٍ ، تَرِيدُ بِهِمَا مَعْنَى : فَإِذَا وُجِدَ فِي الْأَسْمِ هَذَا الْأَسْمَانِ
اسْتَحَقَّ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعَرَّبًا ؛ تَقُولُ : « يَا زَيْدُ » بِالضَّمِّ ،
و « يَا زَيْدَانِ » بِالْأَلْفِ ، وَ « يَا زَيْدُونَ » بِالْوَاوِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا نُوحُ
قَدْ جَاءَ لَتَمَتْنَا)^(١) ، (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ)^(٢) .

ص — فَصَلِّ ، وَتَقُولُ : « يَا غُلَامُ » بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتُحَا
وَالْإِسْكَانًا ، وَبِالْأَلْفِ .

ش — إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَغُلَامِي جَازَ فِيهِ سِتُّ أَلْفَاتٍ :
إِحْدَاها : يَا غُلَامِي ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَا عِبَادِي
لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(٣) .

وَالثَّانِيَةِ : يَا غُلَامِ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَإِبْقَاءِ الْكُسْرَةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)^(٤) .

محذوف ؛ والتقدير : أنه ؛ أي : الحال والشأن « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن
« تلاقيا » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، والألف اللطاقة ، وخبر لا محذوف
وتقديره : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة ؛
وأن الخفيفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ .

الشاهد فيه : قوله « أيا راكبا » حيث جاء بالمنادى منصوبا لفظا ؛ لكونه منكرة
غير مقصودة ؛ فأنت خير بأنه لا يريد راكبا بعينه ؛ وفي « نذارد على من أنكر »
وجود هذا النوع من المنادى

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر .

الثالثة : ضمّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء ، وهي لغة ضعيفة ،
حكوا من كلامهم « يا أمّ لا تفتلي » بالضم ، وقرئ (قَالَ رَبُّ أَحْكُمِ
بِالْحَقِّ)^(١) بالضم .

الرابعة : يا غُلامِي ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا
عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ)^(٢) .

الخامسة : يا غُلاماً ، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة ؛ ففتح قلب
الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : (يَا حَسْرَتًا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ
فِي جَنبِ اللَّهِ)^(٣) (يَا أَسْفًا عَلَىٰ يُونُسَ)^(٤) .

السادسة : يا غُلامَ ، بحذف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ — وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي يَا هَيْفَ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوَ أَنِّي

أى : بقولي يا لهيف .

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .

٨٤ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيه إلى قائل معين ، ومن أنشده
المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٤) مثل ما ذكره ههنا أيضاً ، والاشموني في باب المضاف
لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧) .

اللغة : « بهيف » أراد بأن أقول : بالهفا « بليت » أراد بأن أقول : باليتنى .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في
محل رفع « راجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفي ضميره مستتر جواز تقديره هو
فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لراجع ، مبني على السكون في محل نصب « فات » فعل
ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما ،
والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة « مني » جار ومجرور متعلق بلمات « بهيف »
الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف
والنقدير : بقولي بالهفا ، وسياًتي من يديان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة
لأن كيد النبي « بليت » الباء حرف جار لمجرور محذوف على المنهج السابق ، وليت : منادى =

وقول : « وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالْثَلَاثِ » أى : بضم الميم وفتحها وكسرها ،
وقد بيّنت توجيّه ذلك .

ص — وَيَا أَبَتِ ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا بَنَ أُمِّ ، وَيَا بَنَ عَمِّ : بِفَتْحِ ،
وَكَسْرِ ، وَالْحَاقُ الْأَلِفِ أَوْ الْيَاءِ الْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَالْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ .
ش — إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما ، جاز فيه عشر لغات :
السّت المذكورة ، ولغات أربع أخر :

إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عاصم
في (يَا أَبَتِ) (١) .

الثانية : إبدالها تاء مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر .
الثالثة : يا أَبَتَا ، بالقاء والألف ، وبها قرىء شاذاً (٢) .

مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف « ولا » الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد
النفي « لو » حرف امتناع لامتناع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم
أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفاعل
محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها :
لو كنت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيها أنا فيه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله « بلمف » وقوله « بليت » فإن كلا من لهف وليت منادى بحرف
نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً
بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذف من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء
المتكلم ، واكتفى بالفتحة التي قبلها ، وهذا مما أجاز الأخصص مستدلاً بها البيت على
ما ذهب إليه من الجواز . (١) من الآيات ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من سورة مريم
(٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِذَنِّي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَاكَ أَوْ عَسَا كَا

وقول الآخر :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقُدْبَانُ فَالْقَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْفَانُ

وقول الأعمى ميمون :

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَدَمَ

الرابعة : يا أبتى ، بالتاء والياء (١) .

وهانان الافتان قبيحتان ، والأخيرة أقبیح من التي قباها ، وينبى أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل : « يا غلامَ غلامي » - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أربعُ لفاتٍ : فتح الميم ، وكسرُها ، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى : (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَنُونِي) (٢) ، (قَالَ يَا بَنَ أُمَّ لَّا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي) (٣) .

والثالثة : إثباتُ الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

* أَيَا أَبْتِي لَأَزِلَّ فِيهَا فَإِنَّمَا *

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف . (٣) من الآية ٩٤ من سورة طه .

٨٥ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرملة بن النذر ، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف في أودنحه (رقم ٤٤١) والأشمونى في المنادى للمضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيدويه (ج ١ ص ٣١٨) .

اللغة : « شقيق » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصدر شقيق بفتح الشين « خلفتني » تركتني خلفك ، وفي رواية سيديويه « أنت خلتني » أي تركتني . الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتني » خلف : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعمت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جرهما الـ كسرة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى

والرابعة : قلبُ الياء ألفاً كقوله :

— ٨٦ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلْوِي وَأَعْجَبِي *

وهاتان اللفتان قَلِيلَتَانِ فِي الْاسْتِعْمَالِ .

مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشمونى في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والقزوينى في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءا من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْهِي طَلَىٰ ذَنْبًا كَلَّمَهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَّاسِ الْأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنُزَهَا عَنْ قُنُزِجِ
جَذِبُ الْبَيْالِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ : اهُلِّمِي

* حَتَّىٰ إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي *

اللغة : « لا تلومي » لا تعني « واهجى » أصله من المهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئنى .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ، وعم من « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لا » ناهية « تلومي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزوه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « واهجى » الواو حرف عطف ، واهجى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلهظ « ابنة » وأنها لا تجرى في لفظ « بنت أم » ولفظ « بنت عم » لكن سرحوا بأنها مجرى ، فيها كما تجرى في « ابنة » .

ص — فَعْلٌ : وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلٍ ، مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْتِيهِ وَيَبَيِّنُهُ وَنَسَبُهُ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ تَحْلِهِ ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى تَحْلِهِ ، وَنَعْتُ أَيُّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ الْمُجَرَّدُ ، [وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ] كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِيلُ مُطْلَقًا .

ش — هذا الفصل مفعول لأحكام تابع المنادى .

والحاصلُ : أن المنادى إذا كان مبنيًا ، وكان تابعه نعتًا ، أو تأكيدها ، أو بيانًا ، أو نسقًا بالألف واللام — وكان مع ذلك مفردًا ، أو مضافًا وفيه الألف واللام — جاز فيه الرفعُ على لفظ المنادى ، والنصبُ على تَحْلِهِ ، تقول في النعت : « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفع ، و « الظَّرِيفَ » بالنصب ، وفي التأكيد : « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » ، و « أَجْمَعِينَ » ، وفي البيان : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » ، و « كُرْزَا » ، وفي النسق : « يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكُ » ، و « وَالضُّحَّاكُ » قال الشاعر :

— ٨٧ — * يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب (رقم ١٥) .

الإعراب : « يا » حرف نداء « حكم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « الوارث » نعت لحكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لحله ، ويروى بالوجهين جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » حرف جر « عبد » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف و « الملك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم الوارث » فإن « حكم » منادى مبني على الضم ، و « الوارث » نعت مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى مبنيًا ، جاز في النعت الوجهان

(١٤ — شرح قطر الندى)

رَوَى بَرَفَعُ « الوارث » وَنَضَبَهُ ، وَقَالَ الْآخِرُ :

٨٨ — فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا هَمْرُ الْجَوَادَا

وَالْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ ، وَقَالَ آخِرُ :

٨٩ — أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّعْكَ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

٨٨ — هذا البيت من كلة لجرير بن عطية بمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز

ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥) وفي معنى اللبيب (رقم ١٦)

الالفة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكان مضرب المثل في الكرم ، ويروى في مكانه « وابن سعدى » وهو أوس بن حارثة الطائى أحد المشهورين بالجود والكرم .

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » نعت كعب ، وابن مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما وابن مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروى بالضم والنصب ؛ فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب « الجوادا » نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الجوادا » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

الالفة : « خمر الطريق » - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو السائر المتلف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى جاوزتما الطريق الذى يستر كما بكثرة الحجارة .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه ؛ لأنهما قد صارا فى طريق لاسائر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما . =

وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ^(١)) وقرئ شاذاً (وَالطَّيْرُ)
وهذه أمثلة المفرد ، وكذلك المضاف الذي فيه أل ، تقول : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ
الْوَجْهِ ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ » وقال الشاعر :
• يَا صَاحِبَ يَأْذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ •

= الإعراب «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على
الضم في محل نصب «والضحالك» الواو حرف عطف ، والضحالك : معطوف على زيد. يجوز
فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل
أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل
قد : حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وللم حرف
عماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز ، وخمر مضاف
و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيد والضحالك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبنى على الضم
في محل نصب ، وقوله «الضحالك» اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى
المبنى عطف نسق بالواو ، وقد روى في البيت بنصبه ورفع ، فدل ذلك على أن المعطوف
على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .
(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ - هذا الشاهد من كلام ابن لوزان - بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال
معجمة - السدوسي ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله :

* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَلْسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب ، وفي شرح شواهد الأعلام إلى ابن لوزان السدوسي ،
كما قلنا ، وقد ذكر أبو الفرج في الأغانى (١٢/١٥ بولاق) أن هذا البيت من كلام
خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن لها ثالثاً .

اللغة : « الضامر العنس » العنس : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : دقة وسطها
وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه
« الأنساع » جمع نسع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرحل
« الحلس » بكسر الحاء وسكون اللام - كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .
الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم =

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقولك : « يا زيد صاحب عمرو » ، و « يا زيد أبا عبد الله » و « يا تميم كلِّكم » أو « كلِّهم » ، و « يا زيد وأبا عبد الله » قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) .

وإن كان التابع نعتاً لأيّ تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٢) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)^(٣) .

وإن كان التابع بدلاً ، أو نسقاً بغير الألف واللام ؛ أُعطِيَ ما يستحقه لو كان مُنادى ، تقول في البدل : « يا سعيد كرز » بضم « كرز » بغير تنوين ، كما تقول : « يا كرز » ، و « يا سعيد أبا عبد الله » بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبد الله ، وفي النسق : « يا زيد وعمرو » بالضم ، و « يا زيد وأبا عبد الله » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً .

الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب « الضامر » نعت لهذا المنادى ، إما رفوع تبعاً للفظه المقدر ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، والضمير مضاف و « العنس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا ذا الضامر العنس » فإن « ذا » منادى مبني ، و « الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الرمز .

(٢) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة .

(٣) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن

آيات كثيرة في القرآن .

ص — وَلَآكَ فِي نَحْوِ « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ »^(١) فَتَحُّمًا أَوْ ضَمًّا الْأَوَّلِ .
ش — إِذَا تَكَرَّرَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ مِضَافًا ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ »^(١) ،
جَازَلَكَ فِي الْأَوَّلِ وَجِهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الضَّمُّ ، وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِهِ مُنَادَى مَفْرَدًا ، وَيَكُونُ الثَّانِي حَيْثُ يُذَكَّرُ :
إِمَّا مُنَادَى سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ الدَّاءِ ، وَإِمَّا عَطْفُ بَيَانٍ ، وَإِمَّا مَمْنُوعًا بِتَقْدِيرِ أَعْنَى .
وَالثَّانِي : الْفَتْحُ ، وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : « يَا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ »
ثُمَّ اخْتِصَفَ فِيهِ ؛ فَقَالَ سَيْبَوِيهٌ : حَذَفَ « الْيَعْمَلَاتِ » مِنَ الثَّانِي لِذَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ،
وَأَقْبَحَ « زَيْدُ » بَيْنَ الْمِضَافِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ : حَذَفَ « الْيَعْمَلَاتِ » مِنَ
الْأَوَّلِ لِذَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَكُلُّهُ مِنَ الْقَوَائِنِ فِيهِ تَخْرِيجٌ عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ : أَمَا قَوْلُ
سَيْبَوِيهٍ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ ، وَهِيَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَأَمَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ فِيهِ
الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ لِذَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالكَثِيرُ عَكْسُهُ .

* * *

ص — فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ
تَخْفِيفًا ؛ فَذُو النَّاءِ مُطْلَقًا ، كَمَا طَلَحَ ، وَيَأْتُبَا ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ،
وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَجُجَاوَزْتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، كَمَا جَمَعْتُ : ضَمًّا ، وَفَتْحًا .
ش — مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا ، وَهِيَ تَسْمِيَةٌ
قَدِيمَةٌ ، وَرَوَى أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ قَرَأَ : (وَنَادَوْا يَا مَالِ)^(٢) ،
فَقَالَ : مَا كَانَ أَشْفَلَ^(٣) أَهْلَ النَّارِ عَنِ التَّرْخِيمِ إِذْ كَرِهَ الزُّخْمَشْرِي وَغَيْرَهُ ،

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ
ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا :

يَا تَسِيمُ تَسِيمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يُبَلِّغِيَنَّكُمْ فِي سَوَاعِدِ هَمْرٍ
ومنه قول الآخر :

فِيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْفَطَارِفِ
(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف (٣) في بعض النسخ « ما كان أغنى الخ »

وعن بعضهم أن الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقطعون
بعضَ الاسم ؛ لضعفهم عن إتمامه .

وشرطه : أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه علمية
ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في ثَبَّةٍ - وهي الجماعة - « يَا ثَبَّ » كما تقول في عائشة :
« يَا عَائِشَ » وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون مبنياً على
الضم ، والثاني : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرفٍ ، وذلك
نحو « حَارِثَ ، وَجَهَنَّمَ » تقول : « يَا حَارِثَ ^(١) » و« يَا جَهَنَّمَ » ولا يجوز في نحو « عبد الله »
و« شَابَ قَرْنَاهَا » أن يُرَخِّمَ ؛ لأنهما ليسا مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به
مُتَمِّينٌ ؛ لأنه ليس علماً ، ولا في نحو « زيد » و« عمرو » و« حَكِيمٌ » لأنها ثلاثية ، وأجاز
الفراء الترخيم في « حَكِيمٌ » و« حَسَنٌ » ونحوها من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياساً
على إجرائهم نحو « مَقَرَّ » نُجْرَى زَيْبٍ في إيجاب منع الصرف لا نُجْرَى هِنْدٍ في
إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم « جَزَى » لحركة وَسَطِهِ نُجْرَى حُبَارَى في إيجاب
حذف ألفه في النسب ، لا نُجْرَى حُبْلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

وأشرت بقولي : « كَيْمَا جَهَنَّمَ ضَمًّا وَفَتْحًا » إلى أن الترخيم يجوز فيه قطعُ النظر عن
المحذوف ؛ فتجعل الباقي اسماً برأيه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز أن لا تقطع
النظر عنه ، بل تجعله مُقَدَّرًا ؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر .
فتقول على اللغة الثانية في جعفر : « يَا جَهَنَّمَ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك
« يَا مَالِ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود ^(٢) ، وفي منصور « يَا مَنْصُ »
ببقاء ضمة الصاد ، وفي هرقل : « يَا هِرْقَى » ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللغة الأولى : « يَا جَهَنَّمَ ، وَيَا مَالِ ، وَيَا هِرْقَى » بضم أفعالهم ، وهي قراءة
أبي السري المنوي ^(٢) و« يَا مَنْصُ » باجقلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : (ونادوا يا مالك
ليقتض علينا ربك)

ص - وَيُحذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَانُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَمِسْكِينٌ » حَرْفَانِ ،
وَمِنْ نَحْوِ « مَعْدِي كَرِيبٌ » الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ .
ش - المحذوف لترقيم على ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثَّلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ؛ أحدها :
أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلاً ، والثالث أن
يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو :
« سَلْمَانُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَمِسْكِينٌ » ، تقول : « يَا سَلْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكُ »
وقال الشاعر :

٩١ - يَا مَرْوُ ؛ إِنَّ مَطِيقِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبْيَأْسِ]

٩١ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨)
وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢) .

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيق » المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو
- أي تسرع - في سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالباب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة
كتاب - هو العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس » أي : لم يقنط ، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه
للعنى : يصف أنه وفد على كريم مجتديه ، وأنه طال وقوفه ببابه ، وانتظاره لجدواه
ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل .

الإعراب : « يا » حرف نداء « مرو » مفادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب « إن »
حرف توكيد ونصب « مطيق » مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
للتكلم ، ومطية مضاف وياء التكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة
« ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيق ،
والجملتان الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن « الحباء » مفعول به ل« ترجو » وربها
الواو واو الحال ، رب : مبتدأ ، ورب مضاف وها : مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب
« ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم ، وهلامته جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجملتان من لم ييأس وفاقله
في محل رفع خبر للابتداء ، وجملتان للابتداء وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذي أصله يامروان حيث رخمه بحذف آخره ، وهو

يُرِيدُ « يَا مَرْوَانَ » وقال الآخر :

٩٢ — * قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ؟ *

يريد « يا أسماء » .

ويجب الإقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مُخْتَارٍ » عدلاً ؛ لأن المثل

النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ؛ لحذف الحرف الذي قبل النون ، لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح ، إن شاء الله .
ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١ - ٣٣٧) من قول الراجز :

* يَا نُمَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا ؟ *

أراد « يانعمان » حذف النون ، ثم حذف الألف ؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط
٩٢ — هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من رائيته المشهورة
التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نُمَمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُتِّكِرُ غَدَاةَ غَدَّتْ أُمُّ رَائِحٍ فَمَهْجُرُ ؟
وعجز البيت للاستشهد بصدده قوله :

* أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟ *

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أسم » أراد يا أسماء « المغيري » للنسب
إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد ، وقد عني بالمغيري نفسه .
الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله
« فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة
المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أسم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل »
حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع
مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء
ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » حيث رسمه بحذف آخره ، وهو الحمزة ؛ إذ أصله
« يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو
الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف ، ومثل هذا الشاهد
قول لبيد ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣) :

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلِيقِي وَمُنْتَظَرِي =

أصلها ؛ لأن الأصل مُخْتَبِرٌ أو مُخْتَبِرٌ ، فأبدلت الياء ألفاً ، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ، كما شبهوا ألف مُرَاتِي في النسب بألف حُبَارِي فحذفوها ، وفي نحو دُلَامِصَ علماً ؛ لأن الميم وإن كانت زائدةً بدليل قولهم « دِرْعٌ دُلَامِصٌ » و « دِرْعٌ دِلَاصٌ » ولكنها حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لا مُعْتَلٌ ، وفي نحو « سَعِيدٌ ، وَعِمَادٌ ، وَثَمُودٌ » ؛ لأن الحرفَ المَعْتَلَّ لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف ، وعن الفراء إجازة حذفهن ، وأنشد سيبويه :

٩٣ - * تَنْسَكْرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِمَى *

= ومثل ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا أَسْمُ - وَيُنْحَكِ - أَنَّنِي حَلَفْتُ بِمَيْمِنَا لَا أَخُونُ أَمِيئِي ؟

٩٣ - هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

* وَبَعْدَ التَّصَانِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٦) .

اللغة : « تنسكرت منا » يريد أنكرتنا وصددت عنا « لمى » يريد بالميس ، وليس : اسم امرأة ، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها ليس :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

* إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

للغنى : يقول : إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب

الإعراب : « تنسكرت » تنسك : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع « منا » جار ومجرور متعلق بتنسك « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنسك ، وبعده مضاف و « معرفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لمى » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على ضم الحرف المحذوف للتخيم في محل نصب . الشاهد فيه : قوله « لمى » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله ليس ؛ فلم يحذف إلا السين ؛ لكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين .

ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن مخرم ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٥) :

فَقُلْتُمْ : تَعَالِ يَا يَزِيدُ بْنُ مَخْرَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

أراد « يا يزيد » فحذف الدال ، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ؛ لكون ما قبله

أى : يا لَيْسُ ؛ فحذفوا السين فقط .
 وفي نحو « هَبَّيْخِ ، وَقَنَوْرٍ » لأن حرف اللمة مُحَرَّكٌ .
 والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك في المركب ترَكيبَ
 المَزِيجِ ، نحو « مَعْدِي كَرِيبَ » و « حَفْصَرَمَوْتِ » تقول : « يَا حَفْصَرُ » .
 من — فَمَلٌ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِيثُ : « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ » بفتح لَامِ الْمُسْتَفَاثِ
 بِهِ ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدًا لَعَمْرُو » .
 من — من أقسام المنادى : المستفانث [به] .

وهو : « كل اسم نودي ليخلص من شدة ، أو يُعِين على دفع مشقة » .
 ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب استعماله مجروراً
 بلام مفتوحة ، وهي متحركة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند
 ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنسب ذلك إلى سيديويه ، وقال
 ابن خروف : هي زائدة فلا تعلق بشيء ، وذكر^(١) المستفانث له بعده مجروراً
 بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهي حرف تمليل ، وتتلقماً بفعل محذوف ،
 وتقديره : أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ »^(٢)
 — بفتح اللام الأولى وكسر الثانية — وإذا عطفت عليه مستفانثاً آخرَ ؛ فإن
 أهدت « يا » مع المعطوف فتصت اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا قَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لَأَنْاسٍ عَتُوهُمْ فِي أُرْدِيَادِ

الياء حرفين ليس غير ، وصداء - بزنة غراب - يقال : هو اسم حى من بنى أسد ،
 ويقال : هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : إنى لا أحتاج مع وجود فرسى الذى أعز
 به إلى أن أحالف أحداً ؛ لأنى أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً .

(١) أى : والغالب ذكر المستفانث له بعد المستعان به ، وأن يكون المستفانث له مجروراً
 بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجرائى تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها
 (٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ١٢٥/٦ اللجنة) :

تَكُنْفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا اللَّهُ لِلْوَأْثِي الْمَطْلَعِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف

=

فى أوضحه (رقم ٤٤٦) .

وإن لم تُمدَّ «يا» كسرت لام المعطوف ، كقوله :

٩٥ - يَبْكِيكَ نَادٍ بِمِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَلْكُفُولِ وَاللَّشْبَانَ لِجَبِي

اللغة : « عتوهم » بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار ، والتمرد على الحق ، وعدم الخضوع له .

المعنى : إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوم ونجدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا عن قومنا ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشرهم يتفاقم الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « لقومي » اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى ؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت ياء عليه عند ابن الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذي تدل عليه « يا » هو أَدْعُو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أَدْعُوكَ ، وأدعو قومي ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى في هذا الباب باللام ؟ قلت : الجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أننا ضمنا هذا الفعل معنى التبعي أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والنضمامين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .
الوجه الثاني : أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، فجئنا باللام لتقويته .

« ويا لأمثال » الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من « قومي » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوم لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « بالقومي ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد منه يا .

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين . وقد أنشده المؤلف

في أوضعه (رقم ٤٤٧) .

والمستغاث [به] استعمالان آخران ؛ أحدهما : أن تُلحقَ آخرَهُ ألفاً ؛
فلا تُلحقَهُ حينئذٍ اللامُ من أوله ، وذلك كقوله :
٩٦ - يَا بَرِيدًا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزَّةٍ
وَعِغْنِي بِمَدِّ فَاقَّةٍ وَهَوَانٍ

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى بنأى ، من مثال فتح يفتح ، إذا بعد « الكهول » جمع كهول ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت منه ما بين الأربعة والثلاثين إلى الخمسين .

للعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأننى من ديار بعيدة عن ديارك ، وأنا ناء شديد البعد عن أهلى ، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .

الإعراب : « يبكى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « ناء » فاعل يبكى مرفوع بضممة مقدره على الياء المحذوفة لأجل التخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « بعيد » صفة لناء ، وصفة للرفوع مرفوعة ، وبعيد مضاف و « الدار » مضاف إليه « مغرب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستغاثة « للكهول » اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « للعجب » جار مجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب .

الشاهد فيه : قوله « يا للكهول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضعه (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « أمل » اسم فاعل ، من الأمل ، وهو الرجاء « فاقرة » فقر « هوان » مذلة .
للعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بآمل نيل عِزٍّ وغنى ؛ لأنه يرجو رفته ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة ، يكفى بذلك عن أن الممدوح يعطى العطاء الكثير الذى يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

والثاني : أن لا تُدخِلَ عليه اللامَ من أوله ، ولا تُلحِقَهُ الألفَ من آخره ،
 وحينئذٍ يجرى عليه حُكْمُ المنادى ؛ فتقول على ذلك : « يا زَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم
 زيد ، و « يا عَبْدَ اللَّهِ لِزَيْدٍ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :
 ٩٧ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْفِغْلَاتِ تَعْرِضُ الْأَرِيبِ



الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « يزيدا » منادى مستغاث به ، مبني على ضم
 مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للماني بها لأجل الألف ،
 في محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أدعوك لآمل ،
 وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل »
 مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى »
 الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عن « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو
 بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
 « وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم
 يدخل عليه اللام في أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف
 في أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللغة : « الفغلات » جمع غفلة ، وهي إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة والتنبيه
 للحوادث « الأريب » العاقل المحرب العالم بعواقب الأمور .
 المعنى : يدعوك قومه ليتدبروا في العواقب ، ويتنبهوا لما يجرى من الأمور ، ويعجبهم
 أشد العجب من غفلة العاقل المحرب عن عقبي الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك
 من انتفاض الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى
 مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة
 للماني بها لأجل مناسبة ياء التنكح المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « للعجب » جار ومجرور
 متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « والفغلات »

ص — وَالنَّادِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَرَأْسًا ، وَلَاكَ الْخَلْقُ
الِهَاءَ وَقَفًا .

ش — المندوب : هو المندوب المتفجع عليه أو المتوجع منه ؛ فالأول كقول
الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

٩٨ — حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

والثاني كقول المتنبي :

الواو حرف عطف ، لغنلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق
« تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هي يعود إلى الغنلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغنلات ، أو في
محل نصب حال منه « الأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال للنادى ؛ فلم يلحق
به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة .

٩٨ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠) .

اللغة : « أمراً عظيماً » أراد به الخلافة وشؤونها « اصطبرت له » أراد اضطلمت بأعبائه
وصبرت على لأوائه ومشاقه ، وجشمت نفسك المحول العظيم لصلحة الرعية ابتغاء رضا الله .
الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل
مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « أمراً » مفعول ثانٍ للمحل « عظيماً »
صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب
فاعله « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقتت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل
وفاعله « فيه » جار ومجرور متعلق بتمام « بأمر » جار ومجرور متعلق بتمام أيضاً .
وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمراً » منادى
مندوب ، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة
المأني بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا عمراً » فإنه بدل على أن المندوب متفجع عليه ؛ وأنت تراه
قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ، لأنه يأمن من الاتباس بالمنادى المحض ؛ لأنه
في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ؛ والظاهر أنه لا يطاب إقباله ؛ وإنما
يظهر خيئته فيه وحزنه عليه ؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ؛ ولم يزد هاء .

٩٩ - وَاحِرٌ قَلْبَاهُ عَمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ

[وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية ، وهو ممن لا يحتاج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها . والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : « واحر قلباه » أراد أن يقول « واحر قلبي » بياء التثنية ويلحق به ألف الندبة ، وكان من حقه أن يقول : واحر قلباه ؛ فيفتح ياء التثنية ، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت ، وقد ألحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى « شيم » بارد .

المعنى : يقول : واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد ، لا يحس بما أحسبته من الوجد ، ولا يشعر بما ألقى من لب الهيام ، وأنا عنده دليل الجسم لفرط الذي أعانيه ، سقيم الحال لفساد اعتقاده في

الإعراب : « وا » حرف نداء وندبة ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها في الوصل خطأ صرفية ، أو ضرورة « ممن » جار ومجرور متعلق بجر « قلبه » قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن : مضاف إليه « شيم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « بجسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالي » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمي ، وحال مضاف وياء التثنية مضاف إليه « عنده » هند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

التمثيل به : في قوله « واحر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه ، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة ، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟

ولا يُستعمل فيه من -عروف النداء إلا حرفان : « وا » وهي الغالبةُ عليه والمُختصةُ به ، و « يا » وذلك إذا لم يَلْتَبَسْ بالمنادى المَحْض .
وحكمه حكم المنادى ؛ فتقول « وَازِيدُ » بالضم ، و « وَاَعْبُدَ اللّٰهَ » بالنصب ،
ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ المُفَاعَا ؛ فتقول : وَازِيدَا ، وَاَعْمَرَا ، ولك إلحاق الهاء في
الوقف فتقول : وَازِيدَا ، وَاَعْمَرَا ، فإن وصلتَ حَذَفْتَهَا ، إلا في الضرورة
فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ؛ ويجوز [حينئذٍ] أيضاً ضمُّها تشبيهاً
بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين ، وقولي « والنادب » معناه :
ويقول النادب .

* * *

ص - وَالْمَفْعُولُ الْمُطَاقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَسَاطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ
لَفْظِهِ كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ
غَيْرُهُ كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)
(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) وَابْسَ مِنْهُ (وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا) .

ش - لما أنهيتُ القولَ في المفعول به وما يتعلقُ به من أحكام المنادى
شَرَعْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق .

وهو عبارة عن « مصدر ، فضلة ، تَسَاطَ عَلَيْهِ عاملٌ من لفظه أو من معناه » .
فالأول كقوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(١) . والثاني نحو قولك :
« قَعَدْتُ جُلُوسًا » ، و « تَأَلَيْتُ حَلْفَةً » قال الشاعر :

١٠٠ - تَأَلَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِبِرْدُنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

١٠٠ - هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ،

من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس المطائي في ديوان الحماسة .

اللغة : « تألى » حلف وأقسم « حلفة » يمينا وقسماً « لبردني » يروي بكسر اللام على أنها
لام التعليل ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة ، والمعنى على هذا الوجه
أنه حلف لأجل أن يردده ؛ ويروي بفتح اللام ؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ وهذه

وذلك لأن الأيئة هي الحلف ، والقعود هو الجلوس .
 واحتزرت بذكر الفضاة عن نحو قولك « كلامك كلامٌ حسنٌ » وقول
 المرء : « جَدُّ جِدِّهِ » فكلامُ الثاني وجِدُّهُ : مصدران ساطَّ عليهما عاملٌ من
 لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ؛ بناء على قول
 سيبويه إن المبتدأ عاملٌ في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء .
 وقد تَنَصَّبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرًا ، وذلك على سبيل
 النِّيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بمض » مُضَافَيْنِ إلى المصدر ، كقوله تعالى :

اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم ، وكان حقه أن يالحق بالفعل المضارع
 إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترن باللام
 وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده ؛ إما لكونه حالاً ، أو على ما ذهب
 إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت « مفائدٌ جمع مفاد - كئبر -
 وهن المساعير ، قاله شارح الحماسة ، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مفاد - بزنة منبر أيضاً -
 وهي في الأصل الخشبة التي تحركها النار في التنور ، شبه النساء في اسودادها وبيسها بها ،
 أراد أنهن مهزولات سود ، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على السنة عوام المصريين .
 الإصراب : « تآلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « ابن » فاعل تآلى ، صرفوع بالضم الظاهرة ، وابن مضاف و « أوس » مضاف إليه « حافة » مفعول
 مطلق مؤكد لعامله أو مبين لعدده منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردني » اللام واقعة في
 جواب القسم إما على ما رآه سيبويه ، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون
 للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار ومجرور متعلق ب « كأنهن » كأن : حرف تشبيه
 ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مفائد » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره
 في محل جر صفة لنسوة .

المشاهد فيه : قوله « تآلى حلفة » فإن حلفة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من
 معناه لا من لفظه ؛ ألسن ترى أن معنى الحلفة القسم ، وأن معنى تآلى أقسم ، كما بيناه
 في لغة البيت ، فكأنه قال : أقسم قسماً ، وقد تكون التاء في « حلفة » مما بنى عليه الصدر ،
 فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله ، وقد تكون الواو فيكون مبيناً لعدد ، فافهم ذلك .

(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (١) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) (٢) والمدد ، نحو : (فَأَجْلِدُوهُمْ نِمْآنِينَ جَلْدَةً) (٣) فثمانين : مفعول مطلق ، وجملدة : تمييز ، وأسماء الآلات نحو : غَرَبَتْهُ سَوَاطِلٌ ، أو هَصَا ، أو مِثْرَعَةٌ .
وليس مما ينوب عن المصدر صفة ، نحو : (وَكَلَّا مِنْهَا رَغْدًا) (٤) خلافاً للمعربين ، زعموا أن الأصل أَكَلًا رَغْدًا ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفة متأبته فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رَغْدًا ، وبدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مقامَ الفاعل ، ولا يقولون « طَوِيلٌ » بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقامَ الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

* * *

ص — وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمَمْلَلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا ؛
نحو « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » فإن فقد المملل شرطاً جراً بحرف التعليل ، نحو :
(خَلَقَ لَكُمْ) .

* * *
و * وَإِنِّي لَتَعْرُوفٍ لِدِكْرَاكِ هِزَّةٍ *
و * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ نِيَابَهَا *
ش — الثالثُ من المفاعيل : المفعولُ له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .
وهو : « كل مصدر مَعْلَلٌ لِحَدَثٍ مُشَارِكٍ لَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ » ، وذلك
كقوله تعالى : (يَجْمَلُونَ أَعْصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (٥)
فالحذر : مصدر [منصوب] ذكر علته لجمل الأصابع في الأذان ، وزمنه وزمن الجمل واحد ،
وفاعلهما أيضاً واحد ، وهم الكافرون ، فلما استوفيت [هذه] الشروط انتصب .

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء (٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٩ من سورة البقرة .

فلو فقد العمل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل^(١) .
فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
جَمِيعًا)^(٢) فإن المخاطبين هم العلة في الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس
مصدراً ؛ وكذلك قول امرئ القيس :

٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى الْأَذَى مَعِي شَيْئَةً كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأدنى : أفعال تفضيل ، وليس بهيول ؛ فلماذا جاء مخفوضاً باللام .

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

١٠١ — فَبِئْسَتْ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ ، إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل
— وهي اللام ، ومن ، وفي ، والباء — ومن نص على ذلك ابن عقيل ، وعبارة المؤلف في المتن عامة
(٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

٨١ — قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فإن اللام
الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لسكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن الشرط
فيها يسمى مفعولاً لأجله — في صرف النحاة — أن يكون مصدراً ، والذي معنا فعل تفضيل .
١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحة (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧)
اللغة : «نضت» بالضاد للعجمة مشددة أو مخففة — أي خلعت «لدى» أي : عند
«لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يقبذل .

للعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهايات لأن تنام .
الإعراب : «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو الواو والحال ، قد : حرف تحقيق «نضت»
نض : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ،
والجمل في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب : مفعول به لنض
وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض ، منصوب
بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و«الستر» مضاف
إليه ، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و«المتفضل»
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب سابق
على زمنه .
ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

١٠٢ - وإني لتعروني لذكريك هزة
كما أنتفضن العصفور بالله القطر

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد
لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلق ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة
على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوبا ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن
وهو متقف هنا كما علمت .

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده للؤلؤ في شذور
الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشموني
(رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله :

لليلى بذات البين دار عرفت بها وأخرى بذات الجبش آياتها ستار
اللمة : « تعروني » تنزل بي ، وتصيبي « ذكريك » الذكري - بكسر الهمزة - انتذكر
والخطور بالبال « هزة » بكسر الهاء - حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب
« القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عندما يذكريها ؛ فيقول : إنه ليسيبه اضطراب يشبه
الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده .

الإعراب : « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسم « لتعروني » اللام هي
الزحاقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل ، والنون
للقاية ، والياء مفعول به « لذكريك » اللام حرف جر ، ذكري مجرور بالكاف وعلامة جره
كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكري مضاف
والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر للمفعول
« هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع
خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل
انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور

فإن الذكرى هي علة عُرُوِّ الهِزَّةِ ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العروء هو الهِزَّةُ ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكرى إياك ؛ فلما اختلف الفاعلُ خُفِضَ باللام ، وهى هذا جاء قوله تعالى : (اِتْرَكِبُوهَا وَزِينَتَهُ)^(١) فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة نخلق الخليل والبنغال والحخير ، وجرىء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وجرىء بقوله جل ثناؤه : (وَزِينَتَهُ) منصوباً ؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى .

ص — وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ هَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِي » مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، أَوْ حِينًا ، أَوْ أَسْبُوهَا » أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السَّتُّ : كَالْأَمَامِ ، وَالْفَوْقِ ، وَالْيَمِينِ ، وَعَكْسِهِنَّ ، وَزَوْهِنٌ : كَعِنْدَ ، وَوَلَدَى ، وَالْمَقَادِيرُ : كَالْفَرَسِخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ ، كـ « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش — الرابعُ من المفعولات : المفعولُ فيه ، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا .

وهو : كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى « فِي » كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

== متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كاتنفاض المصفور « بلله » بللى : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى المصفور مفعول به « القطر » فاعل بللى ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من المصفور على تقدير قد .
الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكير علة لمرور الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عروالهزة ، لكن لما كان العامل الذى هو تمرؤنى له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل حامله واحداً .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل .

وَعَلِمَ مَا ذَكَرْتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الظُّرُوفِ (يَوْمًا) وَ (حَيْثُ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
 (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا)^(١) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : (اللَّهُ أَعْلَمُ
 حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٢) فَإِنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا زَمَانًا وَمَكَانًا ، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى مَعْنَى
 « فِي » ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَخَافُونَ نَفْسَ الْيَوْمِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ
 الْمُسْتَحِقِّ لَوْضَعِ الرِّسَالَةِ فِيهِ ؛ فَهَذَا أُعْرِبَ كُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَعَامِلٌ (حَيْثُ)
 فَعَلٌ مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمُ) أَيْ : يَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا
 أَيْضًا نَحْوُ : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَوْنَهُنَّ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(٣)
 لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى « فِي » لَكِنَّهُ لَيْسَ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النِّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
 الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَالْمُعَدُّودِ وَالْمُبْتَهَمِ ، وَنَعْنَى بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى ، كَيَوْمِ الْخَمِيسِ ،
 وَبِالْمُعَدُّودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لَكُمْ ، كَالْأَسْبُوعِ وَالشَّهْرِ وَالْحَوْلِ ، وَبِالْمُبْتَهَمِ مَا لَا يَقَعُ
 جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا ، كَالْحَيْنِ ، وَالْوَقْتِ .

وَأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ لَا يَنْتَسِبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا مَا كَانَ مُبْتَهَمًا .

وَالْمُبْتَهَمُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُهَا : أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ السِّتِ ، وَهِيَ : الْفَوْقُ ، وَالتَّحْتُ ، وَالْأَعْلَى ،
 وَالْأَسْفَلُ ، وَالْيَمِينُ ، وَالشَّمَالُ ، وَذَاتُ الْيَمِينِ ، وَذَاتُ الشَّمَالِ ، وَالْوَرَاءُ ، وَالْأَمَامُ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(٤) (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ
 سَرِيرًا)^(٥) (وَالرُّكْبُ الْأَسْفَلُ مِنْكُمْ)^(٦) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ
 تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ)^(٧)

(١) مِنْ آيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ « الدَّهْرُ = هَلْ أُنِي » .

(٢) مِنْ آيَةِ ١٢٤ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ (٣) مِنْ آيَةِ ١٢٧ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ

(٤) مِنْ آيَةِ ١٧٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ (٥) مِنْ آيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ

(٦) مِنْ آيَةِ ٣٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ .

(٧) مِنْ آيَةِ ١٧ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

(وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ) ^(١) ، وقولى : « وعكسهن » أشرتُ به إلى الوراثة والتحت والشمال ، وقولى : « ونحوهن » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت سماءً ، لكن الفاظها كثيرة .

ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كمنند ، ولدى » .

الثانى : أسماء مقادير المساحات « كالفَرْسَخ ، والمِيل ، والبرِيد » .

الثالث : ما كان مَصُوغًا من مصدر عامله كقولك : « جَلَسْتُ مجلسَ زيدٍ »

فالمجلسُ : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر عامله وهو جاست ، قال الله تعالى :

(وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ^(٢) ولو قلت : « ذهبت مجلس زيدٍ »

أو « جلست مذهب عمرو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله .

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : اِسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ

هَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ »

وَ « أَنَا سَأِيرٌ وَالنَّيْلَ » .

ش — نخرج بذكر « الاسم » الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك :

« لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » فإنه على معنى الجمع : أى لا تفعل هذا

مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولا معه ؛ لكونه ليس اسماً ، والجملة الحالية فى نحو

« جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ » فإنه وإن كان المعنى هلى قولك : « جاء زيدٌ

مع طلوع الشمس » إلا أن ذلك ليس باسم ولا كنه جملة ، وبذكر « الفضلة »

ما بعد الواو فى نحو : « اشترك زيدٌ وعمرو » فإنه عمدة ؛ لأن الفعل لا يستغنى

عنه ، لا يقال : « اشترك زيدٌ » ؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين :

وبذكر الواو ما بعد « مع » فى نحو : « جاءنى زيدٌ مع عمرو » وما بعد الباء

فى نحو : « بمالك الدارَ بأثاثها » وبذكر إرادة التنصيص هلى المعية نحو :

« جاء زيدٌ وعمرو » إذا أريد مجرد العطف .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٩ من سورة الجن .

وقولى « مسبوقة — إلخ » بياناً لشرط المفعول معه ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقةً بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » وقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) والثانى كقولك : « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » ولا يجوز النصبُ فى نحو قولهم « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » خلافاً للصيرى ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أَشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .

ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ « لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » وَ « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .
ش — اللَّاسِمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْوَائِ الْمَسْبُوقَةِ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ [ثَلَاثُ] أَحْوَالٍ : إِحْدَاهَا : أَنْ يَجِبُ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَطْفُ مَمْتَنِعًا لِمَنْعِ مَعْنَى أَوْ صِنَاعِيٍّ ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ « لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى [عَلَى الْعَطْفِ] لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَعَنِ إِتْيَانِهِ ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ « قُمْتُ وَزَيْدًا » وَ « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَعَمَّلِ إِلَّا بَعْدَ التَّوَكِيدِ بِضَمِيرٍ مَنْفَعَلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَاطِضِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٣) وَمِنَ الْمَعْرُوبِينَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ شَيْئًا ؛ فَعَلَى قَوْلِهِ يَجُوزُ الْعَطْفُ ، وَلِهَذَا قُلْتُ « عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا » .

والثانية : أن يترجح المفعولُ معه على العطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير فى « كُنْ » لزم أن

(١) من الآية ٧١ من سورة بونس (٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين .

يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السُّكَّانِيَيْنِ مِنَ الطَّعَالِ

وقد استفيد من تمثيلي بـ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، هذا هو الصحيح

١٠٣ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضعه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشري في الفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة الأقرع القشيري .

اللاغة : « السككتين » تثنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين « الطحال » يوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبني على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبني » الواو واو المعية ، بني : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من « أبيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا ، ومكان مضاف و « السككتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء للفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتماله على راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان السككتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجع النصب ، ليدل على المعنى المراد .

ومن نص عليه ابنُ كَيْسَانَ ، والسَّمَاعُ ، والقياسُ بقتضيانه ، وعن الأَخْفَشِ
إجازةً مطابقتهما قياساً على العطف ، وليس بالقوى .
والثالثة : أن يترجح العطفُ وَيَضُمُّ المفعولُ معه ، وذلك إذا أمكن العطفُ
بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ؛ لأن
العطف هو الأصل ولا مُضعف له فيترجح .

ص - بابُ الحَالِ ، وَهُوَ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفٍ ،
ك « خَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، شَرَبْتُ فِي الكَلَامِ عَلَى بَقِيَةِ
المنصوبات ؛ فمنها الحَالُ ، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط ؛ أحدها : أن
يكون وَصْفًا ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في
جواب كيف ، وذلك كقولك : « خَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

فإن قلت : يَرِدُ عَلَى ذِكْرِ الوَصْفِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ)^(١) ؛ فإن
(ثُبَاتٍ) حَالٌ ، وليس بوصفٍ ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمْسِ
فِي الأَرْضِ مَرَحًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الأَحْيَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء ، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء ..

اللغة : « ميت » وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة
رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى
واحد ، وقيل : المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد ، والتخفيف معناه
الذي فارق الحياة ، وقيل عكسه « كشيياً » حزيناً « كاسفاً باله » أراد به المتغير الحال
« الرجاء » الأمل ، ويقع في بعض النسخ محرفاً « قليل الرخاء » .

إِنَّمَا التَّمَيُّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ
فإنه لو أسقط (مرحاً) ، و « كَثِيبًا » فسَدَ المعنى ، فيبطل كون الحال فضلة ،
وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ) (١) .

قلت : (ثُبَاتٍ) في معنى متفرقين ، فهو وصف تقدير ، والمراد بالفضلة ما يقع
بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

ص - وَشَرَطَهَا التَّنْكِيرُ .

ش - شرط الحال : أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها
بنكرة ، وذلك كقولهم : « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ » و « أَرْسَلْنَا الْعِرَاقَ » وقراءة
بعضهم : (لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ) (٢) بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها

■ الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل ماض
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « فاستراح »
الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة
« ميت » الباء حرف جر زائد ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « ميت » خبر
المبتدأ ، وميت مضاف ، و « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من »
اسم موصول خبر المبتدأ « يعيش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « كَثِيبًا » حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفاً »
حال ثانية « باله » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل ، وبال مضاف وضمير القائب
مضاف إليه « قليل » حال ثالثة ، وقليل مضاف و « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الميت من يعيش كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ » فإن هذه الأحوال
لا يستغنى الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا ناقص
لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف
الحال « فضلة » يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل
يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كل المعنى .

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة (٢) من الآية ٨ من سورة المنافقين .

مُخْرَجَةٌ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : « اجْتَهِدْ وَحَدِّكَ » وَهَذَا مُؤَوَّلٌ بِمَا لَا إِضَافَةَ فِيهِ [وَالتَّقْدِيرُ : اجْتَهِدْ مَفْرَدًا] .

ص — — وَشَرَطُ صَاحِبِهَا : التَّمْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيسُ ، أَوْ التَّمْمِيمُ ، أَوْ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : (خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) .

• لِمَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ •

ش — أَى : شَرَطُ صَاحِبِ الحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ :

الأول : التَّمْرِيفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ^(١) نَخْشَمَا : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَخْرُجُونَ) وَالتَّمْرِيفُ أَعْرَفُ المَعَارِفِ .

والثاني : التَّخْصِيسُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ) ^(٢) فَسَوَاءٌ : حَالٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً ، وَاسْتَكْنَاهَا مَخْصُصَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى أَيَّامٍ .

والثالث : التَّمْمِيمُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) ^(٣) فمَجْمَلَةٌ (لَهَا مُنْذِرُونَ) حَالٌ مِنْ قَرْيَةٍ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ عَامَّةٌ ، لَوْقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النِّفْيِ .

والرابع : التَّأْخِيرُ عَنِ الحَالِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٥ — لِمَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(١) مِنَ الآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ القَمَرِ (٢) مِنَ الآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ فَصَلتْ

(٣) مِنَ الآيَةِ ٢٠٨ مِنْ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ .

١٠٥ — هَذَا البَيْتُ مِنْ كَلَامِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، المَعْرُوفِ بِكَثِيرِ عَزَّةٍ ، وَقَدْ أَنشَدَهُ سَيَبُوبَةُ (ج ١ ص ٢٧٦) وَأَنشَدَ المَوْائِظُ صَدْرَهُ فِي أَوْضَاعِهِ (رَقْمٌ ٢٦٩) وَأَنشَدَهُ كَلَاهُ فِي شَذُورِ الذَّهَبِ مَرَّتَيْنِ (رَقْمٌ ٧) وَأَنشَدَهُ الأَشْمُونِيُّ فِي بَابِ الحَالِ (رَقْمٌ ٤٧٢) .
اللُّغَةُ : « طَلَّلَ » : هُوَ مَا بَقِيَ شَاخِصًا — أَى بَارِزًا مَرْتَفِعًا عَنِ الأَرْضِ — مِنْ آثَارِ الدِّيَارِ « مَوْحِشًا » اسْمُ فَاعِلٍ فَعَلَهُ « أَوْحَشَ المَنْزِلَ » إِذَا خَلَا مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ صَارَ مَسْكِنًا لِوَحُوشِ « خِلَلٌ » بِكَسْرِ الحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ — جَمْعُ خَلَّةٍ ، وَهِيَ بَطَانَةٌ تَغْشَى بِهَا أَجْفَانُ السُّيُوفِ .
الإِعْرَابُ : « لِمَيَّةٌ » اللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ ، مَيَّةٌ : مَجْرُورٌ بِاللَّامِ ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ الفَتْحَةُ

فـ « موحشاً » حالٌ من « طَلَلٌ » وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال .

ص — بابٌ : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : أَنْتَمُ ، فَضْلَةٌ ، نَكِيرَةٌ ، جَائِدٌ ، مُفَسَّرٌ
لِمَا أَنْبَتَهُم مِّنَ الذُّوَاتِ .

ش — من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وهو ما اجتمع فيه تَحْسَةُ أُمُورٍ ؛ أحدها : أن
يكون اسماً ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون نَكِيرَةً ، والرابع : أن
يكون جَائِداً ، والخامس : أن يكون مُفَسَّراً لِمَا أَنْبَتَهُم مِّنَ الذُّوَاتِ .

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الآخرين ؛

= نيابة عن النكرة لأنه لا ينصرف للعدية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طلل » مبتدأ
مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستر في شئنا في هذا الإعراب « يلوح » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل ، والجملة من يلوح وفاعله في محل
رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلل اسمه « خلل » خبر
كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طلل » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة
والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه
في شرحنا على « أوضح للسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن
هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وفاعله ؛ فالمسوغ همنا كالمسوغ في نحو قوله
تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت : (في أربعة أيام سواء) وهو للتخصيص ، ثم إن
هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وأهون من هذا البيت في
الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضاً :

وَبِالْجِسْمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ ، وَإِنْ أَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهِدِ

فبيننا : حال من قوله شحوب ، وهو نكرة ، والقدى مسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه
عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ، والظاهر
أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

لأن الحال مشتق مبین للمیثات ، والتمییز جامد مبین للذوات (١) .

ص - وَأَكْثَرُ وَقُوْعِهِ بَعْدَ الْقَادِرِ ، كـ « جَرِيْبٍ نَحْلًا » وَ « صَاعٍ تَمْرًا »
وَ « مَنَوِيْنٍ عَسَلًا » وَالْعَدَدِ ، نَحْوُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَ (تِسْعٌ وَسِتُّونَ نَجْجَةً)
وَمِنْهُ تَمْيِيْزُ « كَمْ » الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ » فَأَمَّا تَمْيِيْزُ
الْخَبْرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيْزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ تَجْمُوعٌ كَتَمْيِيْزِ الْعَشْرَةِ
وَمَا دُونَهَا ، وَلَكَ فِي تَمْيِيْزِ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ ،
وَيَكُوْنُ التَّمْيِيْزُ مُفَسَّرًا لِلنَّسْبَةِ : مُحْوَلًا ، كـ (اشْتَقَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا) وَ (وَفَجَّرْنَا
الْأَرْضَ فُيُونًا) وَ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرَ مُحْوَلٍ ، نَحْوُ : اِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ،
وَ قَدْ يُوْءُ كَدَانٍ ، نَحْوُ (وَلَا تَعْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وَقَوْلُهُ : * مِنْ خَيْرِ
أَدْيَانَ الْبَرِيَّةِ دِيْنًا * وَمِنْهُ * بِئْسَ الْفَجَلُ فَخَاهُمْ فَجَلًا * خِلَافًا لِسَيِّبَوِيَّةِ .

ش - التمييز ضربان : مفسر لمفرد ، ومفسر نسبة .

فمفسر المفرد له مطلقان يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ « جَرِيْبٍ نَحْلًا »
والسكّيل ، كـ « صَاعٍ تَمْرًا » وَالْوَزْنِ ، كـ « مَنَوِيْنٍ عَسَلًا » .

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ؛ الأول : أن كل واحد منهما اسم ، والثاني

أن كل واحد منهما فضلة ، والثالث : أن كل واحد منهما نسكرة ، والرابع : أن كل
واحد منهما منصوب ، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويفترقان في خمسة أمور أيضاً ؛ أولها : أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه ، والتمييز يفسر
ما انهم من ذات أو نسبة ، وثانيها : أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن
يكون جامداً ، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه ، وثالثها : أن الحال يأتي
ظرفاً أوجاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها ، ورابعها :
أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعماله ، قياساً ، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما
على ما ذهب إليه الجمهور ، بل إن جاء مؤكداً فإنه يكون مؤكداً لشيء غير عا له وغير صاحبه
وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب (ص ٦٦) وخامسها : أن الحال قد يكون غير
مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه النزلة ، بل هو مستغنى
عنه دائماً ، نعتي أن معنى الكلام لا يفسد بدونه .

الثاني : العدد ، كأحدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومنه قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(١) ، وهكذا حكم الأعداد من الأحدَ عَشَرَ إلى التُّسْعَةَ وَالنَّسَمِينَ ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً)^(٢) ، وفي الحديث : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ أَلْفًا » ، وَفَهُمْ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَقَّاقِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ ، بَلْ مَقْدَارُهُ ، حَتَّى إِذَا تَصَدَّحُ إِضَافَةُ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخِرٍ^(٣) .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية^(٤) ، وذلك لأن « كم » في العربية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلا ،

فتقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَأَلْفٍ إِنْ أَمْرٌ هَتَّى

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة

أوجه ؛ الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النسب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد

يختلف الحال في كل منهما ، والثاني ، أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز

الخبرية يكون مفرداً ويكون جماعاً ، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جاز

في سعة الكلام والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن

الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن

ما ذكرناه هو مذهب الجمهور ، والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول :

كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك ، والسادس :

أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها

هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب ، والسابع :

أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول

« كم عبداً سأملكه » على معنى الاستفهام ، والثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق

والتكذيب بخلاف الاستفهامية ، والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة =

كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهي على ضربين : استفهامية بمعنى
 أى عدد ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ،
 ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز الاستفهامية منسوب مفرد ؛
 تقول : « كم عبداً مَلَكَتَ ؟ » و « كم داراً بَنَيْتَ ؟ » وتمييز الخبرية مخفوض
 دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها ، تقول : كم قَبِيذٍ
 مَلَكَتُ ! كما تقول : عَشْرَةَ أَعْبُدُ مَلَكَتْ ، وثلاثة أَعْبُدُ مَلَكَتْ ، وتارة
 يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عَبْدٍ مَلَكَتْ ؟ كما تقول :
 مِائَةَ عَبْدٍ مَلَكَتْ ، وألفَ عَبْدٍ مَلَكَتْ ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية
 إذا دخل عليها حرف جهر ، تقول : بكم دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ؟ وَالْخَطْفِضُ لَهُ « مِنْ »
 مضدرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مغان تمييز المفرد : ما دل على ثمانية ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ جِئْنَا
 بِمِثْلِهِ مَدَدًا) (١) ، وقولهم : إن لنا أمثالها إبلا .

الرابع : ما دل على مفايرة ، نحو : إن لنا غيرَها إبلا [أو شاء] وما أشبه ذلك .
 وقد أشرت بقولي « رأ أكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير .
 ومفسر النسبة على قسمين : محوّل ، وغير محوّل .

فالمحوّل على ثلاثة أقسام : محوّل عن الفاعل ، نحو (وَأَشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) (٢)
 أصله : أشتمل شيب الرأس ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً ؛ ومحوّل عن
 المفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) (٣) أصله : وفجرنا عُيُونَ الْأَرْضِ ؛ ففعل فيه
 مثل ما ذكرنا ، ومحوّل عن مضاف غيرهما ، وذلك بعد أفعل التفضيل الخبر به هما

الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقرن البدل منها بالهدزة ، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية
 يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا
 فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو
 المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٤ من سورة صريم

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر .

هو مُغَايِرٌ للتمييز ، وذلك كقولك « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا » أصله : عِلْمٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ ، وكقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا^(١)) فإن كان الواقع بمد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » إلا إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا » .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئة ولا ذات ، مثال ذلك في الحال قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٢)) (ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُدِيرِينَ^(٣)) (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا^(٤)) ، (١) سورة البقرة (٥) ، (٢) سورة الأعراف (١٠٦) ، (٣) سورة الأعراف (١٠٦) ، (٤) سورة الأعراف (١٠٦) .

١٠٦ - وَتُضَى فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ

(١) من الآية ٢٤ من سورة الكهف

(٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة (٤)

(٥) من الآية ١٩ من سورة النمل .

١٠٦ - هذا البيت من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، من معلقته للشهورة ، من أبيات يصف فيها بقرة من بئر الوحش .

اللغة : « تضى » يريد أنها شديدة البياض « وجه الظلام » أوله « جمانة » بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة « البحرى » أراد به العواص « نظامها » أى : خيطها .

الإعراب : « تضى » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « فى وجه » جار ومجرور متعلق بتضى ، ووجه مضاف و « الظلام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « منيرة » حال من فاعل تضى المستتر فيه « كجمانة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تضى ، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره : هى كجمانة ، و « البحرى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سل » فعل ماض مبنى للجمهور « نظامها » نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونظام مضاف وضمير الغائبه العائد إلى جمانة البحرى مضاف إليه ، وجملة سل ونائب فاعله فى محل نصب حال على تقدير قد .

الشاهد فيه : قوله « منيرة » فإنه حال من فاعل تضى ، على ما عرفت فى الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « تضى » لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها .

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)^(١) ، (وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٢) ، وقول أبي طالب :

١٠٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - وَالْتَّغْلِبِيُّونَ بِدُسِّ الْفَحْلِ فَحَلَمُومٌ فَحَلَا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

(١) من الآية ٣٥ من سورة النوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .
واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين السكريةتين ليس كإثبات كيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسم ضاحكاً) أما التمييز فلا يكون ، مؤكداً لعامله ؛ لأن (شهرآ) في الآية السكرية تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز ، وليس التمييز مؤكداً للآتي عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكداً لقوله سبحانه : (إن عدة الشهور) وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٦٤) .

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه
ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : « لقمء اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف و « محمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و « أديان » مضاف إليه ، وأديان مضاف و « البرية » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « ديناً » فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكداً لما سبقه ، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيدي في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو « خير » .
١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١) .

اللغة : « الفعل » أراد به هنا أباهم « زلاء » بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة هي المرأة إذا كانت قليلة لهم الأيتام « منطيق » المراد به هنا التي تنازر بما يعظم عجزتها

وسيبويه - رحمه الله تعالى ا - يرفع أن يقال « نِعِمَّ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » وتأويلها
« فخلاً » في البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ؛ فلا حاجة
إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

ص - وَالْمُسْتَشْفَى بِالْأَمْرِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ ، نَحْوُ (فَشَرُّ بَوْمَانَهُ إِلَّا قَابِلًا
مِنْهُمْ) فَإِنَّ فِعْلَ الْإِيجَابِ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَعَمِّلِ ، نَحْوُ (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَابِلًا

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال ، حتى إن أمهم لتمتن
في الأعمال ؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لسكرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما تدم
به المرأة - فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها .

الإعراب : « التغليبيون » مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر
سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بئس » فعل ماض دال على إنشاء القوم
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفحل » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ،
والجمله من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « فحلهم » فحل : مبتدأ مؤخر ، وهو
مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغليبيين مضاف إليه ، وجمله للابتداء والخبر في محل رفع
خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغليبيون « فخلاً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ،
وهذا إعراب للبرد ، وعليه الشاهد ، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة « وأهم » الواو حرف
عطف ، أم : مبتدأ ، وضمير الغائبين مضاف إليه « زلاء » خبر للمبتدأ « منطبق » صفة
لزلاء ، أو خبر بعد خبر ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره ؛
فهى في محل رفع أيضاً بالمعطف على الجملة التي هي في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « فحلاً » فإنه عند المبرد تمييز ، على ما عرفت في الإعراب ،
وهو مؤكد ؛ لانفهام معناه مما سبقه ، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر
في باب « نعم » وهو مما لا يجيزه جمهور النحاة ، وعندهم أن الفاعل في باب « نعم »
إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به ، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على
ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب . وفي المسألة قولان آخران ، أحدهما :
أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد ، وهو رأى أبي العباس
المبرد وجماعة ، وثانيهما : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل - كما في
بيت الشاهد - لم يجز الجمع بينهما ، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد
الفاعل جاز الجمع بينهما ، كما في قول الشاعر :

تَخَيْرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ

مِنْهُمْ) وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَوَجِبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، نَحْوُ
(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعَ الظَّنِّ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
أَوْ قُدِّمَ التَّمَامُ فَفَعَلَ حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)
وَيُسَمَّى مُفْرَعًا .

ش - من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا ، وكانت مسبوقه بكلام تام ، موجب ،
وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ،
نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)^(١) ،
أو منقطعاً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِجَارًا » ، ومنه في أحد القولين^(٢)

(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

(٢) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله : أهر من جنس الملائكة أم من جنس آخر ؟ فذهب
قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين ؛ الأول : أحاديث وردت في
هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم ، والثاني : استثناءه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب
العزير ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ، من
الآية ٥ من سورة الكهف (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردوا الأحاديث
التي استند إليها الفريق الأول أو دلالاتها ، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على
أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الغدياني :

يَا دَارَ مَيْيَّةَ بِالْمَلِيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَنِيَّ أَسَائِلِمَا هَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيَّا مَا أَبَيْتُهَا وَالنُّومَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فإنه استثنى الأوارى من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى من
الآية ١٥٧ من سورة النساء : (ما لهم به من علم إلا انبعاث الظن) وقوله جل شأنه من
الآيتين ٤٣ و ٤٤ من سورة يس : (وإن نشأ نغرقهم فلا صرغ لهم ولا هم ينقذون ، إلا رحمة
مننا) وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره

قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنِيسَ)^(١) .
 فلو كانت المسألة بحالها ، ولسكن الكلام السابق غير واجب فلا بد :
 إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً :
 فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان :
 أحدهما : أن يُحْمَلَ تابِعاً للمستثنى منه ، على أنه بدلٌ منه بدلٌ بعضٍ من كل
 عند المصريين ، أو عطفٌ نسبيٌ عند الكوفيين .
 الثاني : أن يدسب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتباع أجودٌ منه .
 ونعني بنسب الإيجاب النفي والنهي والاستفهام ، مثالُ النفي قوله تعالى :
 (مَا قَمَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(٢) ، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال
 من الواو في (ما قملوه) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثالُ
 النهي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ)^(٣) ، قرأ أبو عمرو
 وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء ،
 وفيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) ، وجاءت قراءة الأكثر
 على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون
 مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، ومثالُ الاستفهام قوله
 تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٤) ، قرأ الجميع بالرفع على
 الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء
 لجاز ، ولسكن القراءة سنة متبعة .

❏ وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « في أحد القولين »
 فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء
 في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً ، والاستشهاد
 بالآية - هنا - على المذهب الأول .

(١) من الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء
 (٣) من الآية ٨١ من سورة هود (٤) من الآية ٥٦ من سورة الحجر

وإن كان الاستثناء منقطاً فأهل الحجاز يُوجبون النصب فيقولون :
 « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَارًّا » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ
 مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) ، وبدو تميم يجيزون النصب والإبدال ، ويقرون :
 (إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ) بالرفع ، هل أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن
 يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له « من » الزائدة ،
 و (وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ) معرفة مُوجِبَةٌ ، و « مِنْ » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات
 المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (مَا تَرَى فِي خَلْقِ
 الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)^(٢) .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً ، أى سواء كان
 الاستثناء منقطاً ، نحو « مَا فِيهَا إِلَّا حَارًّا أَحَدٌ » أو متصلاً ، نحو « مَا قَامَ
 إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ » قال الكميّ :

١٠٩ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من سورة النساء من الآية ١٥٧ (٢) من الآية ٣ من سورة الملك

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميّ بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح
 فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) وللؤانف في أوضحه
 (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .

اللفظة : « شيعه » أشباع وأنصار ، أعبايعهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه « مذهب
 الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » وللراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق .

الإعراب : « ما » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة
 استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شيعه ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه ،
 مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ
 مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لي » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب
 مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى
 في الموضعين ؛ لأنه مقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالي شيعه إلا آل أحمد
 ومالي مذهب إلا مذهب الحق .

وإنما امتنع الإتيان في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .
 وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تام — ونعني به ألا يكون
 المستثنى منه مذكوراً — فإن الاسم المذكور الواقع بعد « إلا » يُعطى ما يستحقه
 لو لم توجد « إلا » فيقال : « ما قام إلا زيدٌ » بالرفع ، كما يقال : ما قام
 زيدٌ ، و « ما رأيتُ إلا زَيْدًا » بالنصب ، كما يقال : ما رأيتُ زَيْدًا ،
 و « ما مررتُ إلا بزَيْدٍ » بالجر ، كما يقال : ما مررتُ بزَيْدٍ ، ويُسمى ذلك
 استثناء مفرغاً ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشغل عنه
 بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « ما قام
 إلا زيدٌ » ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وكذا الباقي .

ص — ويُستثنى بغير وسوى خافضين مُعرَّبين بإعراب الأسماء الذي
 بعد « إلا » وبجلاً ، وعداً ، وحاشاً ، نواصب أو خواص ، وبما خلا ،
 وبما عدأ ، وليس ، ولا يكون ، نواصب .

ش — الأدوات التي يستثنى بها — غير إلا — ثلاثة أقسام : ما يخفض
 دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فغير وسوى ؛ تقول : « قامَ القومُ غيرَ زيدٍ » و « قامَ
 القومُ سوىَ زيدٍ » بخفض زيدٍ فيهما ، وتُعرَّب « غيرٌ » نفسها بما يستحقه الاسم
 الواقع بعد « إلا » في ذلك الكلام ؛ فتقول : « قامَ القومُ غيرَ زيدٍ » بنصب
 غير ، كما تقول : قامَ القومُ إلا زَيْدًا ، بنصب زيد ، وتقول : « ما قامَ القومُ غيرَ
 زيدٍ » ، و « غيرُ زيدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : ما قامَ القومُ إلا زَيْدًا ،
 وإلا زَيْدٌ ، وتقول : « ما قامَ القومُ غيرَ حمارٍ » بالنصب عند الجبازيين ،
 وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقيس ، وهكذا حكم « سوى » خلافاً
 لسبويه ؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما ينصب فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ،

وما عدَا ، تقول : « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » و « لَا يَكُونُ زَيْدًا » و « مَا خَلَا زَيْدًا » و « مَا عَدَا زَيْدًا » ، وفي الحديث : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ » وقال ابويد :
 ١١٠ — أَلَا كُلُّ شَيْءٍ — مَا خَلَا اللَّهَ — بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ — لَا مَحَالَةَ — زَائِلٌ

وانتصابه بعد « لَيْسَ » و « لَا يَكُونُ » على أنه خَيْرُهُمَا ، واسمها مستتر فيهما [أي جُوبًا] وانتصابه بعد « مَا خَلَا » و « مَا عَدَا » على أنه مفعولها ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ؛ فإن قَدَرْتَهَا حُرُوفًا خَفَضَتْ بِهَا الْمُسْتَنْفَى ، وَإِنْ قَدَرْتَهَا أفعالاً نَصَبَتْ بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَقَدَرْتَ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا فِيهَا .

* * *

١١٠ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده للأولف في أوضعه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) . الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح وتنييه « كُلُّ » مبتدأ ، وكل مضاف و « شئ » مضاف إليه « ما » مصدرية « خَلَا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من السكك السابق « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به خَلَا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر للمبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نعيم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا والجملة من لا واسمها وخبرها لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبر « زائل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « قوله ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفاً ، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرى ، وبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على « أوضاع المسالك » ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة .

ص — بَابٌ ، بِمُخْفَضِ الْأَسْمِ إِمَّا بِحَرْفِ مُشْتَرَكٍ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِي ، وَاللَّامُ ، وَالْبَاءُ لِتَقْسِمِ وَغَيْرِهِ ، أَوْ تُخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ : رَبٌّ ، وَمُذٌ ، وَمُنْذٌ ، وَالسَّكَافُ ، وَحَتَّى ، وَوَاوُ الْقَسَمِ ، وَتَأْوُذُهُ .

ش — لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذِكْرِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْمَجْرُورَاتِ ، وَقَسَّمْتُ الْمَجْرُورَاتِ إِلَى قَسْمَيْنِ : مَجْرُورٍ بِالْحَرْفِ ، وَمَجْرُورٍ بِالْإِضَافَةِ ، وَبَدَأْتُ بِالْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

والحروف الجارية عشرون حرفاً ، أسقطت منها سبعة — وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وأعل ، ومتى ، وكفى ، ولولا — وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى لذكرتها في الاستثناء ، فاستغفرت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لأن « أعل » لا يجر بها إلا « عقيل » ، قال شاعرهم :

١١١ — أَعْلٌ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ

١١١ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين ، وقد أنشده

ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضعه (رقم ٢٧٧) والأشموني (رقم ٥٢٢) .
اللغة : « أن » يجوز في همزة هذا الحرف الفتح ، على أن تكون مؤولة بمصدر ، ويكون المصدر للنسب كـ « مجروراً بدلامن « شيء » المجرور بالباء ، ويجوز في الهمزة الكسرة ، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل ، والمعنى على النهـكم « شريم » هي المرأة المفضاة التي أخذت منكم ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم — بفتح الشين — أيضاً المعنى : يقول : إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به ، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به ، وذلك أن أممكم شرماء ، وهو من باب توكيد الهمزة بما يشبه المدح .

الإعراب : « أعل » حرف ترج وجر شبيهه بالزائد « الله » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلاً » مفعول به : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتبدأ ، والسكاف ضمير مخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على جمع المخاطب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المتبدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بـ « شيئاً » جار ومجرور متعلق بـ « فضلاً » أيضاً « أن »

و « مَتَى » لا يَجْرُ بها إلا هُذَيْل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢ — شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَمُنٌ نَثِيجُ

حرف توكيد ونصب « أمم » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

الشاهد فيه : قوله « اعل الله » حيث جر بعل ما بعدها لفظاً ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بعل لغة عقيل دون سائر العرب .

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه سهل الغنوي أخيه :

فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً كَمَلَّ أَبِي الْمَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

١١٢ — البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن

عقيل (١٩٥) ولؤلؤ في أوضحة (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨)

بتحقيقنا) والأشموني (٥٢٣) .

اللغة : ترفعت « تصاعدت وتباعدت « لجمع لجة ، بزنة غرفة وغرف ، واللجة :

معظم الماء « نثيج » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء

صعب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجة ، ولها في تلك

الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَثِيجُ

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على

تضمين شرب معنى روى : فتكون الباء سببية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون

الباء في قوله بماء بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف

عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه

جواز تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم « متى » حرف جر بمعنى من « لجة »

مجرور متى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من

وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » صفة للنثيج « لمن » جار ومجرور

متعلق بمعدوف خبر مقدم « نثيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب

حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله « متى لجة » حيث استعمل « متى » حرف جر ، بخبره قوله لجة .

و « كي » لا يُجرُّ بها إلا « ما » الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن
 عِلَّةِ الشَّيْءِ : « كَيْمَةً ؟ » بمعنى لِمَ ؟ ، و « لولا » لا يُجرُّ بها إلا الضمير في
 قولهم : لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، وهو نادر ، قال الشاعر :
 ١١٣ - أَوَمَّتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجِجْ -

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، ويروى بعده :
 أَنْتَ إِلَى مَسَكَّةٍ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكَتَ الْحِجَّ لَمْ أَخْرُجْ
 اللفظة : « أومت » معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها
 ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين
 « الهودج » مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء .
 المعنى : يقول أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء .
 وحدثني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي ، ولو كنت لم أخرج لما
 خرجت هي .

الإعراب : « أومت » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة
 المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هي « بعينها » الباء حرف جر ، عيني : مجرور بالباء وعلامة
 جره الياء للفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مشق ، وعيني مضاف وضمير
 الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأوماً « من الهودج » جار ومجرور متعلق
 بأوماً أيضاً « لولاك » لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب
 مبتدأ - قال الأخفش : مبني على الفتح في محل رفع ، وقال سيدييه والجمهور : له محلان ،
 أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول لغيره بهمتصلاً والخبر
 محذوف وجوبا تقديره : لولاك موجود ، مثلاً « في » حرف جر « فا » اسم إشارة مبني
 على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي « الامام » بدل
 من اسم الإشارة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أحجج » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة
 جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » حيث دخلت « لولا » على الضمير المتصل بجرته محذوف
 كما هو مذهب سيدييه ، وفي هذه المسألة كلام طويل ، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح
 الأشموني ، ولا يليق ذكره بهذه العجالة .

وأفكر المبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه^(١) ، والأكثرُ [في العربية] لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لولا أن أنتم لكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٢) .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء ، وما وُضِعَ على حرفين ، وهو أربعة : ميم ، وهن ، وف ، ومُدْ ، وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وهى ، ومُنْدُ ، وما وُضِعَ على أربعة ، وهو « حَقِي » خاصة .

وتنقسم أيضا إلى ما يجرُّه الظاهر دون المضمَر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، ومُدْ ، ومُنْدُ ، وحَقِي ، والكاف ، ورُبُّ ، وما يجرُّ الظاهر والمضمَر ، وهو البواقي .

ثم الذى لا يجرُّه إلا الظاهر ينقسم إلا ما لا يجرُّ إلا الزمان ، وهو مذ ، ومنذ ؛ تقول : ما رأيتُهُ مذ يومين ، أو مُنْدُ يوم الجمعة ، وما لا يجرُّه إلا الاسكرات وهو «رُبُّ» ، تقول : رُبُّ رجلٍ صالح ، وما لا يجرُّه إلا لفظ الجلالة ، وقد يجرُّ لفظ الربُّ مُضَافًا إلى وهى التاء ، قال الله تعالى : (وتألف لأكيدن أصفاهكم)^(٣)

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبى سفيان ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٥٢٤) :

أَنْطَلِعُ فَيْنَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَمْرُضْ أَحْسَابِنَا حَسَنُ ؟

وقول يزيد بن الحكم بن أبى العاص ، الثقفى يخاطب ابن عمه ، وهو أيضاً من شواهد الأشمونى (رقم ٥٢٥) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِيحَتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ الثَّقِيفِ مِنْهُوَى

(٢) من الآية ٣١ من سورة صبا .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة الأنبياء .

(تَأْتِي لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) (١) وهو كثير، وقالوا: «تَرَبُّ الكُتْمَةِ لِأَفْعَانٍ كَذَا» وهو قليل، وقالوا: «تَأَرَّحَنَ لِأَفْعَانٍ كَذَا» وهو أقل، وما يجرُ كُلُّ ظاهرٍ، وهو الباقي.

ص — أَوْ بِإِصَافَةِ اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كـ «غُلَامٍ زَيْدٍ» أَوْ مِنْ كـ «غَاتِمِ حَدِيدٍ» أَوْ فِي كـ «مَسْكِرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصفِ إِلَى مَعْمُولِهِ ، كـ «بَا لِسَخِ الكُتْمَةِ» و«مَعْمُورِ الدَّارِ» و«حَسَنِ الوَجهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لِجَرْدِ التَّخْفِيفِ .
ش — لِمَا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ المَجْرُورِ بِالحَرْفِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ المَجْرُورِ بِالإِضَافَةِ وَقَسَمْتَهُ إِلَى قَسْمَيْنِ :

أحدهما : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ، ويخرج من ذلك ثلاثُ صُورٍ ؛ إحداها : أن ينفى الأمران معاً كـ «غلام زَيْدٍ» والثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، نحو «كاتب القاضى» و«كاتب عماله» والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو «ضرب اللص» وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافةً معنوية ، وذلك لأنها تفيدُ أمراً معنويًا ، وهو التعريفُ إن كان المضاف إليه مَعْرِفَةً ، نحو «غلام زَيْدٍ» والتخصيصُ إن كان المضاف إليه نكرةً ، كـ «غلام امرأة» .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : أن تكون على معنى «في» وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو (بَلْ مَسْكِرُ اللَّيْلِ) (٢) الثانى : أن تكون على معنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه ، كـ «خاتم حديد ، وباب ساج» بخلاف نحو «يد زَيْدٍ» فإنه لا يصح أن

(١) من الآية ٩١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

يُخْبِرُ مِنَ الْيَدِ بِأَنَّهَا زَيْدٌ ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غُلَامٌ زَيْدٍ » و « يَدٌ زَيْدٍ » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاثُ صُورٍ : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضَارِبٌ زَيْدٍ ، الآن أو غداً » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا مَعْمُورٌ الدَّارِ ، الآن أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ « هذا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، ألا ترى أن قولك « ضَارِبٌ زَيْدٍ » أخفٌ من قولك « ضَارِبٌ زَيْدًا » ، وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هَدِيًّا » بـ « بالغٍ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ)^(١) ، وصح مجيء « ثاني » حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (ثَانِي عِطْفِهِ)^(٢)

ص — وَلَا تَجَامِيعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَائِيَةً إِلَّا بِفَرَابٍ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَلٌ » إِلَّا فِي نَحْوِ « الضَّارِبُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي » و « الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ » .

ش — اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التائية الاعراب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غُلَامٌ يا هذا ، فتنون ، وإذا أضفت تقول : جاءني غلامٌ زَيْدٍ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، وَمُسْلِمُونَ ، فإذا أضفت قلت : مُسْلِمَاكَ ، وَمُسْلِمُوكَ ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٣) (إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ)^(٤) (إِنَّا مُرْسِلُو الدَّمَارِ)^(٥) والأصل : المقيمين ، ولذا تقولون ،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات

(٥) من الآية ٣٧ من سورة القمر .

ومرسلون ، والعلّةُ في حذف النون هي اللمة في حذف التنوين؛ لسكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيّدتُ النونُ بكونها تاليةً للإعراب احتراماً من نوني المفرد وجمع التكسير ، وذلك كـنوني حينٍ وشياطينٍ ؛ فإنهما مثلوا بالاعراب ، لا تاليان له ، تقول : هذا حينٌ يَأْفَتِي ، وهؤلاء شياطينٌ يَأْفَتِي ، فتجد إعرابهما بوضوح واقعة بعد النون ؛ فإذا أضفت قلت : آتيتك حين طلوع الشمس ، وهؤلاء شياطينُ الإنس ، بإثبات النون فيهما ؛ لأنها مثلوةٌ بالإعراب ، لا تالية له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلامٌ زيدٍ ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلامُ زيدٍ » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه مفعولاً لتلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مُشْتَقِي ، نحو « الضاربُ زَيْدٍ » (١) .

والثاني : أن يكون المضاف جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، نحو « الضاربُ زَيْدٍ » (٢) .

والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضاربُ الرَّجُلِ » .

والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو « الضاربُ رأسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللام ،

نحو « مررت بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ » .

ص - بابٌ ، يَمَعْلُ عَمَلٍ فَعَمَلِهِ سَبْعَةٌ : ^{*} ^{*} ^{*} أَسْمُ الْفِعْلِ ، كَمَهَيَاتٍ ، وَصَهُ ، وَوَيْ

(١) من ذلك قول عنقرة بن شداد العبسي :

وَأَمَدَ خَشِيَّتُ بِأَنْ أُمُوتَ وَأَلَمْ تَدْرُ لِلْعَرَبِ دَائِرَةٌ قَلَى ابْنِي ضَمَمْتَهُمْ -

الشَّامِيُّ هِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَيْي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيديويه والأشعري :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْفَشِيرَةِ لَا يَأْنِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَهَافٌ

بمعنى : بَعُدَّ ، وَأَسْكَتْ ، وَأَعْجَبُ ، وَلَا يُحْذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ،
 وَ (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مُتَّأَوَّلٌ ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيَجُزَمُ الْمُضَارِعُ فِي
 جَوَابِ الْمُطْلَبِ مِنْهُ ، نَحْوُ * مَسْكَانِكَ نَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يُنْصَبُ
 ش — هذا الباب معمود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها ، وهي سبعة ؛ أحدها :

اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

(١) ما سمي به الماضي كـ « هَيَّات » بمعنى بَعُدَّ ، قال الشاعر :

١١٤ — فَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ هَيَّاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(٢) وما سمي به الأمر ، كـ « هَيَّهْ » بمعنى اسكت ، وفي الحديث « إذا قلت لصاحبك

١٤٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده للأولف في أوضعه

(رقم ٤٦١) وفي غزور الذهب (رقم ٢١٢) .

القائمة : « هيات » معناه بعد ، وقد روى « أيبات » في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء

همزة « العقيق » اسم مكان ، ورواه ياقوت « العزيز » بضم العين وبزاءين ، قال : هو ماء يقع
 عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة « خل » صدق ، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام .

المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق ، وبعد عنا مكانه ؛ وبعد الأخلاء

الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خللانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها .

الإعراب : « هيات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

« هيات » مؤكيد للأول « العقيق » فاعل بهيات ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ومن » الواو

حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع

« به » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة للموصول « وهيات » الواو حرف

عطف ، هيات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل

لاسم الفعل « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل

مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء

ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، وسكنه لأجل القافية ، وللاوقف

والجملتان الفعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات

في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما يرفعه بنفسه بعد ؛ فدل ذلك على

أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .

والإمامُ يَخْطُبُ صَهً فَقَدْ لَفَوْتَ ، كذا جاء في بعض الطرق .
 (٣) وما سمي به المضارع ، كـ « يَوِي » بمعنى أعجب ، قال الله تعالى :
 (وَيَسْأَلُونَكَ لِمَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ،
 ويقال فيه « وَا » قال الشاعر :

١١٥ — وَا ، بِأَبِي أَنْتِ وَفَوْكَ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
 و « وَا هَا » قال الشاعر :

١١٦ — وَا هَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَا هَا وَا هَا يَا لَيْتَ هَيِّنَا هَا لَنَا وَفَا هَا

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ — هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحدا اسمه ، وقد أنشده
 للؤلؤ في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والأشموني (رقم ٩٣٤) .
 اللغة : « وَا » معناه أعجب « بَأَبِي » يريد أفديك بأبي ، أو أنت بأبي « الْأَشْنَبُ »
 الذي فيه الشنب ، وهو — بفتح الشين والنون جميعاً — عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها
 أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .
 الإعراب : « وَا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « بَأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، و « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وَفَوْكَ » الواو حرف عطف ، فو :
 معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء
 الستة ، وفو مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الْأَشْنَبُ » نعت لفوك ، مرفوع
 بالضممة الظاهرة « كَأَنَّمَا » كأن : حرف تشبيه ، وهو هنا مهمل ، وما : كافة « ذُرٌّ » فعل ماضٍ
 مبني للمجهول « عَلَيْهِ » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة
 من الفعل — الذي هو ذر — ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوك » .

الشاهد فيه : قوله « وَا » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل « وِي » بفتح الواو
 وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالذي يرتفع بنفس أعجب ؛ فدل
 ذلك على أن اسم الفعل للمضارع يعمل عمل الفعل للمضارع الذي يكون بمعناه .

١١٦ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل
 ابنه ، أمة العجلي ، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع =
 (١٧ — شرح نظر الندى)

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في « عَائِكَ زَيْدًا » بمعنى الزَمَ زَيْدًا ، أن يقال : زيدا عليك ، خلافاً للكسأ ؛ فإنه أجازهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن (كِتَابَ اللَّهِ) مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ ، و (عَلَيْكُمْ) جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا عَلَيْكُمْ ، ودلَّ على ذلك المُقَدِّرُ قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جازَ جَزَمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالَ نُحَدِّثُكَ » بالجزم ، كما تقول : « أَنْزَلَ نُحَدِّثُكَ » وقال الشاعر :

بيت الشاهد ، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أنشد للؤلؤف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) والأشعوني في باب أسماء الأفعال والأصوات .

اللغة : « واهأ » معناها أعجب « عيناها » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثني الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح « ياليت عينها » وهو صحيح ، بل هو اللغة الفصحى ، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف .

الإعراب : « واهأ » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لاسلمى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « ثم » حرف عطف « واهأ » اسم فعل كالسابق « واهأ » توكيد لاسم الفعل الذي قبله « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، وللنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً « ليت » حرف تمن ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « واهأ » الواو حرف عطف ، طا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، ووا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « واهأ » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وى ، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوبا تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ - وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فـ «مَكَانَكَ» فِي الْأَصْلِ ظَرْفُ مَكَانٍ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَجُمِلَ اسْمًا لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ : أَثْبُتِي ، وَقَوْلُهُ : « تَحْمَدِي » مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِهِ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ .

١١٧ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَمْرُو بْنِ زَيْدٍ مَتَا ، وَهُوَ لِلْعُرُوفِ بِعَمْرُو بْنِ الْإِطْنَابَةِ . وَالْإِطْنَابَةُ أُمُّهُ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمَوْلَانُ هَذَا الْبَيْتَ فِي أَوْضَعِهِ (رَقْمٌ ٣٠٥) وَأَنْشَدَهُ فِي شَذُورِ الْقَدْحِ (رَقْمٌ ١٧٤) وَقَالَ قَبْلَ إِِنْشَادِهِ : « وَغَالَطَ أَبُو عَيْبَةَ فَنَسَبَهُ إِلَى قَطْرِي بْنِ النَّجَّاءِ » اهـ ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ (رَقْمٌ ٣٣٦) وَأَنْشَدَهُ الْأَشْمُونِيُّ أَيْضًا (رَقْمٌ ١٠٤٠) هَذَا . وَقَبْلَ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَتْ لِي عَيْتِي وَأَبِي بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَأَقْحَابِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

اللُّغَةُ : « جَشَّاتُ » الْحَدِيثُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَشَّوْهَا : نَهَوْضَهَا ، وَثُورَانَهَا مِنْ فَزَعٍ أَوْ حَزَنٍ « جَاشَتْ » عَلَتْ مِنْ الْفَزَعِ أَوْ الْحَزَنِ ، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى « تَحْمَدِي » بِحَمْدِكَ النَّاسُ وَيَشْكُرُوا لَكَ الثِّبَاتِ « تَسْتَرِيحِي » تَطْمَئِنُّ خَوَالِجُكَ وَتَسْكُنُ ثُورَتَكَ . الْإِعْرَابُ : « وَقَوْلِي » الْوَاحِدُ حَرَفُ عَطْفٍ ، قَوْلٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلِ أَبِي فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي نِسْبَةِ الشَّاهِدِ ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ مَنَعَتْ مِنْ ظُهُورِهَا اِهْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ لِلنَّاسِبَةِ ، وَقَوْلٌ مَضَافٌ وَيَاءُ الْإِتِّكَامِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « كَلِمًا » ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي قَبْلَهُ « جَشَّاتُ » جَشَّأْتُ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « وَجَاشَتْ » الْوَاحِدَةُ عَاطِفَةٌ ، جَاشَتْ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ « مَكَانَكَ » مَكَانٌ : اسْمٌ فَعَلَ أَمْرٌ بِمَعْنَى أَثْبُتِي عَلَى الْفَتْحِ لِأَحْمَلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْكَافُ حَرَفُ دَالٍ عَلَى الْخُطَابِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجَوَابٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « تَحْمَدِي » فَعَلَ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ اللَّوْثَةِ الْخَاطِبَةِ نَائِبٌ فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ « أَوْ » حَرَفُ عَطْفٍ « تَسْتَرِيحِي » فَعَلَ مَضَارِعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَضَارِعِ السَّابِقِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْزُومِ مَجْزُومٌ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ اللَّوْثَةِ الْخَاطِبَةِ فَاعِلُهُ .

الشَّاهِدِيَّةُ : قَوْلُهُ « مَكَانَكَ تَحْمَدِي » حَيْثُ جَزَمَ « تَحْمَدِي » فِي جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةٌ كَوْنُهُ مَجْزُومًا حَذْفُ النُّونِ مِنْهُ ، وَابْتِغَاءُ بَيْنَ الْعِلْمَاءِ خِلَافٌ فِي جَوَازِ جَزْمِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ اسْمِ فَعْلِ الْأَمْرِ إِذَا سَقَطَتِ الْيَاءُ ، كَمَا هُنَا ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصبُ الفعلُ بعدَ الفاءِ في جوابه ؛ لا تقول : «مَكَانَكَ
فَتَعْمَدِي ، وَصَهْ فَنُحَدِّثُكَ » خلافاً لـ كسائي ، وقد قدَّمتُ هذا الحكم في صدر
المقدمة ؛ فلم أحتجْ إلى إعادته هنا .

ص - وَالْمَصْدَرُ كضرب وإكرام ، إن حلَّ محلهُ فعلٌ مع أن ، أو مع
ما ، ولمْ يَكُنْ : مُصَغَّرًا ، وَلَا مُضَمَّرًا ، وَلَا مُخَذُّودًا ، وَلَا مُنْمَوْتًا قَبْلَ الْعَمَلِ ،
وَلَا مُخَذُّوفًا ، وَلَا مُفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا
أَكْثَرُ ، نَحْوُ : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

* أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنٌ *

وَمُنْمَوْتًا أَقْيَسُ ، نَحْوُ : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) وَبِأَلِ شَاذٌ ، نَحْوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَا كِبُهُ *

ش - النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل : المَصْدَرُ .

وهو : « الاسم ، الدالُّ على الحَدَثِ ، الجارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كـ الضرب والإكرام .
وإنما يعمل بمانية شروط :

أحدها : أن [يصح أن] يحلَّ محلهُ فعلٌ مع « أن » أو فعلٌ مع « ما » .

فالأول كقولك : « أَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ، و« يَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ عَمْرًا » فإنه يصح أن

تقول مكان الأول : أَعْجِبْنِي أَنْ ضَرْبَتْ زَيْدًا ، ومكان الثاني : يَعْجِبْنِي أَنْ تَضْرِبَ عَمْرًا .

والثاني نحو : « يَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ » فهذا لا يمكن أن يحلَّ محله « أن

ضَرْبَتْ » لأنه الماضي ، ولا « أن تضرب » لأنه المستقبل ، ولا يمكن يجوز أن تقول

في مكانه « مَا تَضْرِبُ » وتريد بما المصدرية مثلم في قوله تعالى : (بِمَا رَحَّبْتَ)^(١)

وقوله تعالى : (وَذُوا مَا عَنِتُّمْ)^(٢) أي : بِرُحْبَاهَا ، وَعَنَتُّكُمْ ، ولا يجوز في قولك

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

« ضَرْبًا زَيْدًا » أن تمتد أن « زيداً » مفعولٌ مضرباً ، خلافاً لقوم من النحويين ، لأن المصدر هنا إنما يحلُّ محله الفعلٌ وحده بدون أن ، وما ، تقول : اضْرِبْ زَيْدًا ، وإنما « زيداً » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز في نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِجَارٍ » أن تنصب « صوت » الثاني بصوت الأول ؛ لأنه لا يحلُّ محلُّ الأول فعلٌ لا مع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

الشرط الثاني : أن لا يكون مُصَفَّرًا ؛ فلا يجوز « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف النحويون في ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المصدَّر المجموع ؛ فنع إعماله حملاً له على المُصَفَّر ؛ لأن كلاً منهما مُبَيَّن للفعل ، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وَعَدْتَ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيْتَرِبِ

١١٨ — هذا البيت قد نسبه في اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشعبي ، بدون تعيين .

اللغة : « سجية » خصلة وخليقة « عرقوب » رجل يضرب به المثل في خلف الوعد « يترب » حكاة في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء للمهمة - وهو اسم مكان بالجماعة ، ومنهم من يرويه بالتاء للثلاثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالقبيلة عليها .

الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية ، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا « سجية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت منصرب بالفتحة الظاهرة ، ومواعيد مضافو « عرقوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه « يترب » جار ومجرور متعلق بمواعيد

الثالث : أن لا يكون مُضَمَّراً ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنًا وَهُوَ عَمْرًا قَبِيحٌ » لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :
 ١١٩ — وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ
 وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجُمِ

الشاهد فيه : قوله « مواعيد عرقوب أخاه » فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد ، وعلى الثاني تسكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تولد منها الياء ، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد .

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق) .

اللغة : « وما الحرب إلا ما علمتم » يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفتناء ، يحذرهم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه قوله « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب يخبر تسمعوناه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو التقذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلانا ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رمى به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم — بالتخفيف والتشديد — وهم يريدون ظن وقالوا : لقد قال فلان هذا الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا الذى علمتموها « وذقتهم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا محل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل « هو » وهو ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق

أى : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المَرْجَمِ ، قالوا : فَعِنها متعلق بالضمير ،
وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل ؛ فلا تُدبني عليه قاعدة
الرابع : أن لا يكون محدوداً ؛ فلا تقول : « أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْدًا » ،
وَشَدَّ قَوْلُهُ :

١٢٠ - يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ

بِضْرَبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

هو ، وسيأتى إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد
الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اغتفال
المحل بحركة حرف الجر الزائد « المَرْجَمِ » نعت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور بالسكرة
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت
ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع
هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث
المَرْجَمِ ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، وبرهنا كذلك إخباره عنه بقوله
« الحديث المَرْجَمِ » أى المظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث
المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول
أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التي المعاني ؛ إذ الظرف والجار
والمجرور يكتفيان برائحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم
ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهاوت فافهمه ، ولا تكن أسير التقليد .

١٢٠ - لم أجدها أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٣)
اللغة : « يحايي » أراد يحيي « الجلد » الصبور الصاب القوي على احتمال المصاعب
والمسكاره « حازم » هو الضابط لأمواله « الملاء » التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف ، وتبعهم عامة أرباب الحواشي - إن قائل
هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر لا يشربه ، فأعطاه إياه ، وتيمم بدلا
من أن يتوضأ ، فأحيا نفسه هذا الذي كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحايي بالماء
نفس ركب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملاء ، وستعرف إعرابه ، ووجه ما ذكره
أنهم يروونه « يحايي به » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير =

فأعمل الضربة في الملا ، وأما « نَفْسَ رَاكِبٍ » فمفعول ليجابي ، ومعناه أنه
 عدل عن الوضوء إلى التيمم وَسَقَى الرَّاكِبَ المَاءَ الذي كان معه فَأَحْيَا نفسه .
 الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ
 الشَّدِيدُ زَيْدًا » فإن أَخْرَتَ « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ — إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي

عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

== في قوله « به » فتخيّلوه الماء ، وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثانی بيتين ، رواها غير
 واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله قوله :

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدِلَّةٌ رَكَّبِيهَا بَنَاتُ النَّجَابِ

البيت الثالث شاهد « يجابي بها » والضمير عائد على الداوية التي هي
 في ، و « نفس راكب » أراد به نفس الجلد الذي هو
 اضمر ، والأصل : يجابي فيها الجلد نفسه ، بأن يتيمم

مارع ، مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها
 يجابي «الجلد» فاعل يجابي « الذي » اسم موصول
 فع « هو » مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ ، والجملة لا عمل
 لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بيجابي ، وضربة مضاف وكفي من « كفيه »
 مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور
 ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ، وكفي مضاف وهاء الغائب المائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبني
 على الكسر في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدره هلى الألف
 منع من ظهورها التعذر « نفس » مفعول به ليجابي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،
 ونفس مضاف و « راكب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد
 أعمله ؛ فأضافه إلى فاعله — وهو قوله « كفيه » — ثم نصب به المفعول به — وهو قوله
 « الملا » — وذلك شاذ .

١٢١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « وجدى » الوجد : المشق أو أشده « عاذراً » اسم فاعل من قولك : عذر =

فأخر « الشديد » من الجار والمجرور المتعلق بوجودي .
 السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردوا على من قال في « مالكَ وزيداً »
 إن التقدير ومُلا بَسَّتَكَ زيداً ، وعلى من قال في « بسم الله » : إن التقدير ابتدائي
 بسم الله ثابت ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجهلوا من
 الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرِينِ هِجْرَتَكُمْ
 وَمَنْعَكُمْ مِنْكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانًا ؟

« قلان فلانا يعذره — على وزن ضرب — إذا دفع عنه اللوم ، أو التمس له عذراً
 « عذولا » فعول بمعنى فاعل : أى طاذل ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ،
 والعذل : اللوم والتعنيف على ما تفعله .

العنى : لقد زاد وجدى ، وبان للناس تهيأى بك ، حتى لقد صار الذين كانوا
 يلومونى على محبتي إياك يلتمسون لى الأعداز
 الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » وجد : اسم إن منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتسكيم ، ووجد مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه من إضافة
 المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجود « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة
 بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « عاذراً » مفعول ثالث لأرى
 تقدم على المفعول الثانى « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول :
 مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول
 محذوف هو ضمير غيبية عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « عذولا »
 حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى محل رفع خبر إن وتقدير
 الكلام : إن الوجد الشديد أرانى القدى عهدته عذولا عاذرا فيك

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف
 بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف
 جاز ، ولو آخره فقال « إن وجدى الشديد بك » لا تمتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون
 موصوفاً قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفى كلامهم مقال .

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصرانى ،
 وأول هذه القصيدة قوله :

لأنه بتقدير « وَقَوَّاسِكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا » .

السابع : أن لا يكون مَفْصُولًا عن معموله ؛ ولذا رَدُّوا على مَنْ قال في : (يَوْمَ تُبَلَى السَّرَائِرُ) (١) : إنه معمول لِجَمِيعِهِ ، لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالخبر .

الثامن : أن لا يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز : أعجبتني زيداً ضربك ، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لَا يَبْغُونَ عَلَيْهَا حِوَلًا) (٢) وقولهم : اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَنَحْرًا جَا .

وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضافُ ، وإعماله أكثرُ من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان ؛

== بَانَ الْخَلِيطُ ، وَلَوَطَوِيعَتَ مَا بَانَ ، وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانًا

اللغة : « بان » فارق « الخليط » أراد العشاء الخالطين « الديرين » نثية دير ، وهو معبد من معابد النصارى « صلبكم » جمع صليب ، وأصله بضمين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « قربانا » أى : تقربا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل « إلى الديرين » جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتى « هجرتكم » هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « ومسحكم » الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والميم حرف دال على الجمع « صلبكم » صلب : مفعول به لمسح ، وصلب مضاف إليه على نحو ما سبق « رحمان » منادى بحرف نداء محذوف فيه ، مبني على الضم في محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وفولكم يا رحمن ، على ما ذكره المؤلف « قربانا » مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قربانا ، أى تقربا .

الشاهد فيه : قوله « رحمن » فإنه على ما بينا في الإعراب ، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تمسح لذكره هذه اللمحة ، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج ؛ فكأنه مسكتى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .

(١) الآية ٩ من سورة الطارق (٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف .

مضاف للفاعل، كقوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، (وَأَخَذِهِمُ الرَّبُّ بِأَوْقَدٍ نُهُوا عَنْهُ، وَأَكْفَاهِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) ^(٢)، وهما مضافان للمفعول كقوله:
 ١٢٣ - أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٣.

١٢٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

الإنفة: « ظلم » هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه « يصنها » يحفظها « هوى » ما تميل إليه النفس بطبيعتها « يغلب العقل » أراد بمنعها من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: « ألا » أداة استفتاح وتنبية « إن » حرف توكيد ونصب « ظلم » اسم إن، وظلم مضاف ونفس من « نفسه » مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتي، مضاف إليه « المرء » فاعل بظلم، مرفوع بالضممة الظاهرة « بين » خبر إن، مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يصنها » فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها « عن هوى » جار ومجرور متعلق ب« يصن » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى هوى « العقلا » مفعول به لينجاب، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله « ظلم نفسه المرء » حيث أضاف المصدر وهو قوله « ظلم » إلى مفعوله؛ الذي هو قوله « نفسه » ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله « المرء ».

وليس يجوز لك أن تجعل قوله « نفسه » فاعل المصدر، وقوله « المرء » مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع « المرء » فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل « نفسه » فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة،

وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما وقع في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد بن عمرو بن

وقاص الحارثي، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠):

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »
و بيت السكتاب — أى ككتاب سيبويه — وهو قول الشاعر :

١٢٤- تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كَلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

= وَكَذَتْ إِذَا مَا انْخَلِيلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لَبِيْفًا بِتَهْرِيْفِ الْقَنَاةِ بِنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله « تهرىف » إلى مفعوله وهو قوله « القناة » ومعناه الرمح ،
ثم أتى بالفاعل وهو قوله « بنانيا » وأراد به يده .

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيبويه

(ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) و للمؤلف في
أوضح للسالك (رقم ٥٦٨) والأشعوني (رقم ٦٩٠) .

اللغة : « تنفى » أراد تدفع « هاجرة » هى نصف النهار عند اشتداد الحر « الدراهم »
جمع درهم وأصله الدراهم ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد
١١٨) وقيل : مفردة درهام ؛ كقراطاس وقرطيس ، ويروى « نفي الدنانير » جمع
دينار ، ويروى « نفي الدراهم » من غير زيادة الياء المشبهة عن الكسرة « تنقاد » هو
مصدر نقذ كالتذكار مصدر ذكر « الصياريف » جمع صيرفي .

الاعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة
واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها
الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالأنف لأنه مثنى ،
ويدا مضاف وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى كل » جار ومجرور متعلق
بتنفى ، وكل مضاف ، و « هاجرة » مضاف إليه « نفي » مفعول مطلق ، عامله تنفى ، منصوب
بالفتحة الظاهرة ، ونفى مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله
« تنقاد » فاعل نفي ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »
مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نفي الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر ، وهو قوله نفي ، إلى
مفعوله ، وهو قوله الدراهم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .

ومثله فى ذلك الشاهد الآتى (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيشر الأسدى :

أُنْفَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبِ قَرْعِ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهو مضاف إلى « القواقيز » من إضافة المصدر

إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

الثاني : المَنُونُ ، وإعماله أَقْدِسُ من إعمال المصاف ؛ لأنه يُشَبِّهُ الفعلَ بالتفكير ، كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ بَيْتًا ^(١)) تَقْدِيرُهُ : أَوْ أَنْ يُطْعِمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ بَيْتًا .

الثالث : المَعْرِفُ بِالْ ، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً ، كقوله :

١٢٥ — مَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَتَيْرًا
أى : مجبت من أن رزق المسىء إلهه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيراً .

ص — وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضَارِبٍ وَمُسْكِرٍ ، فَإِنْ كَانَ بِالْ عَمَلٍ مُطَاقًا ، أَوْ مُجَرَّدًا
فَبِشْرَطَيْنِ : كَوْنِهِ حَالًا أَوْ أَسْتِقْبَالَ ، وَأَعْتِمَادِهِ هَلَى أَنْفِي أَوْ اسْتِغْنَامِهِ أَوْ نُجْبَرِ عَنْهُ

(١) من الآيتين ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

١٢٥ — وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين .

المعنى : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون — في نظره — أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقترآ عليه ، وهذا كقول ابن الراوندى الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَغْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ الْفَخْرِيَّ زَنْدِيقًا

الإعراب : « عجبت » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بعجب ، والرزق مضاف ، و « للمسىء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إلهه » إله : فاعل المصدر ، وإله مضاف والضمير العائد للمسىء مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف ، و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و « الصالحين » مضاف إليه « فقيراً » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسىء إلهه » حيث أضاف المصدر المقرون بال ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسىء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إلهه ، وإعماله مع كونه مقترناً بال شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوه في القياس فلأن المصدر عمل بالحل على الفعل واقترانه بال يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر .

أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ (بِأَسْطُ ذِرَاعَيْهِ) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا لِلِكِتَابِيِّ ،
وَ « خَيْرٌ بِنُورِهِ » عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ . وَتَقْدِيرُهُ : خَيْرٌ كَظَمِيرٍ ،
خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ .

وَالْمِثَالُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَاغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ،
بِكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، بِقِلَّةٍ ، نَحْوُ « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا ذَمْرَابٌ » .

ش — النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسمُ الفاعلِ .

وهو : « الوصف ، الدالُّ على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكفاته »

كضارب ، ومكريم ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً كان أوحالاً أو مستقبلاً ، تقول : جاء الضاربُ

زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه موصولة ، وضاربٌ حالٌ محل

ضرب إن أردت المضي ، أو يضرب إن أردت غيره ^(١) ، والفعل يعمل في جميع

الحالات ؛ فكذا ما حل محله ، وقال امرؤ القيس :

١٢٦ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَلَّاحَ خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَنَائِلًا

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة ، وعدل من هذا الأصل في صلة أل

تشبهها لأل الموصولة بأل المعرفة ، فيسكن اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل .

١٢٦ — هذا البيت من كلمة لاسرى الفيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد أن

قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطْلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

اللغة : « شيخى » أراد أباه ، والكلام على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام :

لا يذهب دم شيخى باطلا ، يريد لا يذهب دمه هدرآ ، يعنى أنه سيأخذ بثأره « أبير » أهلك

« مالكا وكاهلا » قبيلتان « الحلاحل » بضم الحاء الاولى — السيد الشجاع ، أو

العظيم المروءة « حسباً » هو ما بعده المرء من مفاخر آباءه « نائلا » عطاء وجوداً .

الإعراب : « القاتلين » صفة لقوله مالكا وكاهلا فى البيت السابق عليه ، وهو الذى

أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « الملك » مفعول به

للقاتلين ؛ لأن القاتلين جمع اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الحلاحل » صفة للملك ، وصفة

المنصوب منصوبة ، والألف للإطلاق « خير » صفة ثانية للملك ، وخير مضاف و « معد »

مضاف إليه « حسباً » تمييز « ونائلا » معطوف على قوله حسباً .

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضي ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(١) ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَذَّبْتُمْ بِأَسْطُرِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)^(٢) ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه . ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَنَقَلْنَاهُمْ) ولم يقل وقلبتناهم .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ؛
مثال النفي قوله :

٣٨ — * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ *

فإنما : فاعل بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام قوله :

٣٩ — * أَفَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمُ أُمَّ نَوَوَا ظَعْمًا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَاسِهِمْ)^(٣) ومثال

اعتماده على الموصوف قولك « مَرَزْتُ بَرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » وقول الشاعر :

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث عمل اسم الفاعل ، وهو قوله « القاتلين » في المفعول به ، مع كونه دالاً على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما عمله مع ذلك لكونه محلياً بال ، ولو كان مجرداً منها لما عمله .

(١) في نسخة « ابن جني »

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث

الابتداء والخبر في القسم الأول من شرح قطر الندى .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة

شئ عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث الابتداء والخبر أيضاً .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة

تنوين « بالغ » ونصب « أمره » .

١٢٧ — إني حلفتُ برافعين أ كفهمُ بينَ الحَطيِّمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمَزَمِ .
أى : بقوم رافعين .

وذهب الأَخفشُ إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،
واستدل بقوله :

١٢٨ — خَيْرُ بَنُو لِهَبٍ ؛ فَلَاتِكَ مُلْفِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الْعَايِرُ مَرَّتْ .

١٢٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « الحطيم » بجاء مبهمة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة « زمزم »
اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسم مبني على السكون
في محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « رافعين » جار
ومجرور متعلق بحلف « أ كفهم » أكف : مفعول به لرافعين ؛ لسكون رافعين جمع
اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه
« بين » ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف و« الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو
عاطفة « وبين » ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف و « حوضي »
مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها للكسر ما بعدها تقديراً لأنه مني ، وحوضي
مضاف و « زمزم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رافعين أ كفهم » حيث أعمل جمع اسم الفعل ، وهو قوله
« رافعين » عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله أ كفهم ؛ لسكونه معتمداً على
موصوف محذوف ؛ إذا التقدير : حلفت رجال رافعين أ كفهم ، وأنت حبير أن المحذوف
للدلول عليه كالمذکور .

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٩٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٣) .
اللغة : « حبير » هو من الحبرة ، وهي العلم بالنسب ومعرفة « بنو لهب » جماعة من
بنو نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قزم ؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث
ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد ، وفيهم يقول كثير عزة :

تَيَمَّمْتُ لِهَبًا أَبْتَنِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِنِينَ إِلَى لِهَبِ
« ملفيا » اسم فاعل من الإلقاء ، بمعنى مهمل .

المعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا
تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

وذلك لأن « بنو إهيب » فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يمتد ، وأجيب بأنا
نحمّله على التقديم والتأخير ، فبنو هب : مبتدأ ، وخبير : خبره ، وردّ بأنه
لا يُخبرُ بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فِعِلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى :
(وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) (١).

الإعراب : «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر ،
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنو مضاف و «هب» مضاف إليه ،
هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفريع ، لا : ناهية
«تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغيا ، ومقالة مضاف
و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
«الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من
الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا محل
لها من الإعراب ، مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير :
إذا مرت الطير فلانك ملغيا مقالة لهي .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو هب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ ، وأن
قوله «بنو هب» فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع
الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي
أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله
«خبير» خبر مقدم ، وقوله «بنو هب» مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو هب خبر ؛ واعتراض
عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو هب» جمع ، و «خبير» مفرد ؛ فلزم الإخبار بالمفرد
عن الجمع في قول الجمهور ، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فعيل ربما استعملت
للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحا
في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ، وفي نحو قول الشاعر :

* هن صديق للذي لم يشب *

فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها تقتضى تكررَ الفعل ؛ فلا يقال « شَرَّاب » لمن ضرب مرةً واحدةً ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قولُ سيبويه وأصحابه ، وَحُجَّتُهُمْ فى ذلك السماعُ ، والحلُّ على أصلها — وهو اسم الفاعل — لأنها مُحوَّلة عنه لقصد المبالغة ، ولم يُجزِ السكوفيون إعمالَ شيءٍ منها ؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نصبَ الاسم الذى بعدها على تقديرِ فَعْلٍ ، ومنعوا تقدُّمَ عليها ، ويردُّ عليهم قولُ العرب : « أما العَسَلُ فإنا شَرَّابٌ » (١) . ولم يُجزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ ، وفَعِيلٍ .

■ اللغى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطمع والقدح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصيح وتصوت .

الإعراب : «أتانى» أى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن يائضة ، لأنه جمع مذكراً سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عرضى» عرض : مفعول به مزقون ، وعرض مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى ، أى أتانى تمزيقهم عرضى «جحاش» خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره هم جحاش ، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجملة من الابتداء والخبر فى محل نصب حاله من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون ؛ فإنه جمع مزق — بفتح فكسر — ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالى إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على خبر عنه مذکور فى الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

(١) ونظير هذا فى الرد عليهم قول أبى ذؤيب الهذلى :

قَلْبِي دِينُهُ ، وَاهْتِجَاجٌ لِلشُّوقِ ؛ لَهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ العَزَاءِ هَيُوجُ
فإن قوله : «إخوان العزاء» مفعول لهيوج ، وقد تقدم عليه كجأرى ، ونظائره كثيرة

وأجاز الجرمي إعمالَ فِعْلٍ ، دون فِعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الفعل « كَتَمَ وَفَهِمَ » .

ص - واسمُ المفعولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِيًّا ، وَهُوَ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ .

ش - النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ ، « كَمَضْرُوبٍ ، وَمُكْرَمٍ » .

وهو كاسمِ الفاعلِ فيما ذكرنا ، تقول : « جاء المَضْرُوبُ عِبْدُهُ » فترفع العبدَ بمضروبٍ على أنه قائمٌ بمقامِ فاعله ، كما تقول : « جاء الذي ضُربَ عِبْدُهُ » ، ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه ؛ لاعتماده على الألف واللام ، وتقول : « زِيدُ مَضْرُوبٌ عِبْدُهُ » فَتَمْلِكُهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ ، ولا يجوز أن تقول : « مضروبٌ عِبْدُهُ » وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي ، ولا أن تقول : « مضروبٌ الزِيدَانِ » لعدم الاعتماد ، خلافاً للأخفش .

ص - وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَمَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ الْمَصُونَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ ، كـ « حَسَنٌ ، وَطَارِفٌ ، وَطَاهِرٌ ، وَضَامِرٌ » وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالثَّمَانِي يَتَمَعَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخَفِّضُ بِالِإِضَافَةِ .

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : الصفة المشبهة باسمِ الفاعلِ المتَمَدِّي لِوَاحِدٍ .

وهي : « الصفة ، المَصُونَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ ؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها ، دون إفادة الحدث » .

مثالُ ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » فحسن : صفة ؛ لأن الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي مَصُونَةٌ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ قَطْعًا ؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة

وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت لنسبة
الحادث إلى موصوفها ، وهو الحُسنُ ، وليست مَصُوغَةً لإفادة معنى الحدوث ،
وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس
بمحدث مُتَجَدِّدٍ ، وهذا بخلاف ائتمى الفاعل والمفعول ، فإنهما يفيدان الحدوثَ
والتجددَ ، ألا ترى أنك تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » فتجد « ضاربًا »
مفيداً لحدوث الضرب وتجدده ، وكذلك « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لكونها
مأخوذة من فعلٍ قاصِرٍ ، ولكونها لم يُقصد بها الحدوثُ ؛ فهي مُبَايِنَةٌ للفعل ،
لكنها أشبهت اسمَ الفاعل ؛ فأعطيت حكمه في العمل ، وَوَجْهُ الشبه بينهما أنها
تؤنثُ وتثنى وتجمع ؛ فتقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانِ ، وَحَسَنَاتَانِ ،
وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ » كما تقول في اسم الفاعل : « ضَارِبٌ ، وَضَارِبَةٌ ،
وَضَارِبَانِ ، وَضَارِبَتَانِ ، وَضَارِبُونَ ، وَضَارِبَاتٌ » وهذا بخلاف اسم التفضيل
كأعلم وأكثر ؛ فإنه لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : في غالب أحواله ؛
فلماذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل .

وقولى : « الْمُتَمَدِّي إِلَى وَاحِدٍ » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً .
ولم تُشَبَّه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ؛ ولأن
مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور :
أحدها : أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وتساكناته ، وتارة تجرى .
فالأول : « حَسَنٌ ، وَظَرِيفٌ » ألا ترى أنها لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرِفُ .
والثاني نحو : « طاهر ، وضامر » ألا ترى أنها يجاريان يَظْهَرُ وَيَصْمُرُ .
والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك .
ونبئتُ على أن عدم الجارية هو الغالب بتقدمي مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف
اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارٍ ليضرب .

فإن قلت : هذا مُنْتَقِضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .
قلت : أُمَّتَبَرُ فِي الْجَارِاةِ تَقَابُلٌ حَرَكَةٌ بِحَرَكَةٍ ، لا حَرَكَةٌ بِعَيْنِهَا .
فإن قلت : كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ ، فإن ثانی قائم ساكن ، وثانی
يَقُومُ متحرك ؟ .

قلت : الحَرَكَةُ فِي ثَانِي يَقُومُ مَنقُولَةٌ مِنْ ثَالِثٍ ، وَالْأَصْلُ يَقُومُ كَيَدْخُلُ ؛
فَنَقَلْتُ [الضَّمَّةُ] لَعَلَّةَ تَصْرِيْفِيَّةٍ .

الثاني : أنها تدلُّ على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللإستقبال ، وهي لا تكون
للماضى المنقطع ، ولا للماسم يَقَعُ ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل
في باب الصفات .

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت
من الحدِّ ، ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول : « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب
الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضَمِّ
الصفة ؛ لكونها فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن
الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى ؛ لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل .
الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سببياً ، ونعني بالسببي واحداً من
أمر ثلاثة ؛ الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنٍ وَجْهَهُ » الثاني : أن يكون متصلاً بما يقومُ مَقَامَ ضميره ، نحو : « مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ » لأن « أَل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث :
أن يكون مُقَدَّرًا معه ضمير الموصوف ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » أى :
وجهاً منه ، ولا يكون أجنبياً ، لا تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا » وهذا
بخلاف اسم الفاعل ، فإن معموله يكون سببياً كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
أَبَاهُ » ويكون أجنبياً ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » .

ولعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » وذلك على ضربين ؛
أحدهما : الفاعلية ، وهو مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأنه
لا يكون للشيء فاعلان ، الثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك
الفارسي ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (جَنَّتِ عَدْنٍ مُتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(١) ،
فَقَدَّرَ فِي [مَفْتَحَةٍ] ضَمِيرًا مَرْفُوعًا عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَقَدَّرَ (الْأَبْوَابُ) مَبْدَأً
مِن ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِدَلٍّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك : « وَجْهًا » أو
معرفة كقولك : « الْوَجْهَةُ » فإن كان نكرة فنصبه على وجهين ، أحدهما : أن
يكون على التمييز وهو الأَرْجَحُ . والثاني : [أن يكون منصوباً] على التشبيه
بالمفعول به ، فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ،
لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين .
الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية .
وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ،
ويتفرع عن النصب الخفض .

ص - واسمُ التفضيلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ،
كـ « أَكْرَمَ » وَبُسْتَعْمَلُ بَيْنَ ، وَمُضَافًا لِنِكْرَةٍ ، فَيُسْفَرَدُ وَيُدْكَرُ ،
وَبِأَلٍ فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ ، وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا ،
وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ السُّكْحَلِ .

ش - النوع السابع من الأسماء التي تتم عمل الفعل : اسمُ التفضيلِ .
وهو : « الصفة ، الدالة على المشاركة والزيادة » نحو : « أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ،
وَأَكْثَرُ » .

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص .

وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحداها : أن يكون بعده « مِنْ » جارةً للمفضول ، كقولك : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالْمِهْنَدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالْمِهْنَدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّنَّا)^(١) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُكْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ)^(٢) فَأُفْرِدَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِثْنَيْنِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ : أَنْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ ؛ فَتَقُولُ « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ ، وَالْمِهْنَدَانِ أَفْضَلُ أَمْرَأَتَيْنِ ، وَالْمِهْنَدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » .

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بآل ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَهَيْدٌ الْفُضْلِيُّ ، وَالْمِهْنَدَانِ الْفُضْلِيَّانِ ، وَالْمِهْنَدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ ، أَوِ الْفُضْلُ » .

وحالة يكون فيها جائزاً الوجهين : للمطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة ؛ تقول « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وإن شئت قلت : « أَفْضَلَا الْقَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : (وَاتَّجِدْتُمُوهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ)^(٣) ، وَلَمْ يَقُلْ « أَحْرَصِي » بِالْيَاءِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا)^(٤) فَطَابَقَ ، وَلَمْ يَقُلْ « أَكْبَرٌ مُجْرِمِيهَا » وَعَنْ ابْنِ السَّرَاجِ أَنَّهُ أَوْجَبَ عَدَمَ الْمِطَابَقَةِ ، وَرُدَّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ .

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)^(١) : إن « مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأن أفعال بعض ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم مَنْ يَضِلُّ .
 واسمُ التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » فيكون في « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائداً على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفص « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهى لغة قليلة ، وأكثرهم يُوجِبُ رَفْعَ « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر^(٢) ، و « فاهل » « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائداً عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون في الكلام نفي ، بعده اسم جنس ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسم مفضلٌ على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي هَيْئِ زَيْدٍ » وقول الشاعر :

١٣٢ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَدَلُ مِنْهُ إِلَّا نِكَاحَ ابْنِ سِنَانٍ

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام .

(٢) وجملته المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين ؛ الأولى : أن النعت في الوجه الأول مفرد ، وهو في الوجه الثاني جملة ، والجهة الثانية : أن أفعال التفضيل غير متصلة بالضمير في الوجه الأول ؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به ، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً ، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهر بن أبي سلمى اللزني ، لقد ذكر ابن سنان فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري ، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأهم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب .

وكذلك لو كان مكان النفي استفهاماً ، كقولك : « هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ؟ » أو نهياً نحو « لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك » .

ص - باب التوابع : يتبع ما قبله في إعرابه خمسة .

ش - التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمشها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة : النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ، وعدّها الزجاجي وغيره أربعة ، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم « العطف » .

ص - النعت ، وهو : التابع ، المشتق أو المؤول به ، المبين للفظ متبوعه .

ش - « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول به » مخرج لبقية التوابع ؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(١) ألا ترى أنك تقول

اللغة : « البذل » العطاء والجود .

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به لرأى « أحب » نعت لامراً « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أفضل التفضيل ، الذي هو قوله : « أحب » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله : « البذل » لسكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله « امرأ » واسم الجنس مسبوق بنفي ، وهو للذكور في قوله : « ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل .

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ، وهذا مما لا ينكره أحد (انظر ص ١١٩ الآية) بمعنى قول الشارح : إن التوابع غير النعت

في التوكيد « جاء القوم أجمّون » و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البيان والبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيدٌ وعمرٌ » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي ؛ فإنه قد يحىء مشتقاً كقولك « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعت والثاني توكيد لفظي ؛ فلهذا أخرجه بقولي « المبين للفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان والبدل قولك : « قال أبو بكر الصديق ، وقال عمر الفاروق » وفي عطف النسق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ إلا أنهما صارا لقبين هلي الخليفتين رضي الله عنهما للاحقين بباب الأعلام كزيد وعمر ، و « شاعراً » في المثال المذكور نعتٌ حذف منموتة ، وذلك المنسوت هو المظوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة للمفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .
ص — وفائدته تخصيصٌ ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ ، أو ذمٌ ، أو ترحمٌ ، أو توكيدٌ .

ش — فائدة النعت : إما تخصيصٌ نسكرةً ، كقولك : « مررتُ برجلٍ كاتبٍ » أو توضيحٌ معرفةً ، كقولك : « مررتُ بزيد الخياطِ » أو مدحٌ ، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) ^(١) أو ذمٌ نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » أو ترحمٌ ، نحو « اللهم ارحم عبدك المسكين » أو توكيدٌ ، نحو قوله تعالى : (تلك عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) ^(٢) (فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ^(٣) .

لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو شرط في النعت ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المظوف وصفاً للذي وصف به المظوف عليه ، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله .

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة ، وفي عدها آية منها وعدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طویل القیل ، عمیق السیل .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٤ من سورة الحاقة .

ص - وَيَتَّبَعُ مَنَعُونَ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهٍ الإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّمْرِيفِ
وَالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ ،
وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرَعَيْهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالأَحْسَنُ « جَاءَنِي رَجُلٌ
قَمُودٌ غِلْمَانُهُ » ثُمَّ « قَاعِدٌ » ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ،
وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير
والتأنيث حالتان ، وبحسب التذكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم .
ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ؛ لما في بعضها من التضاد ، ألا
ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكرأ ، ولا مفردأ
مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ،
تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع ؛ فإن
جئت مكانه برجل ففيه التذكير بدل التعريف وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه
بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ؛ فإن جئت
مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ؛ فإن قلت : « رَأَيْتُ
زَيْدًا » أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .
ووقع في عبارة [بعض] المرابين أن النفث يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ،
ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك ،
وإنما حكاه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ،
وواحد من التعريف والتذكير ، ولا يجوز في شيء من المنعوت أن يخالف منوعته
في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتذكير .

فإن قلت : هذا منقطع بقولهم : « هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ »^(١) فوصفوا المرفوع ،

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر السكندی :

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي عَرَائِينَ وَبَلَهُ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

فإن قوله : « مزمل » نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت
مرفوعاً ، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر « خرب » .

وهو الجُحْرُ ، بالخفوض ، وهو « خَرِب » وبقوله تعالى : (وَبَلَّغْنَا لَكُمُ الْكَلِمَةَ لَمَّا أَتَى الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ) (١) فوصف النكرة ، وهي (كل همزة لمزة) بالمعرفة ، وهو (الذي) وبقوله تعالى : (حَمُّ) ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ) (٢) فوصف المعرفة — وهو اسم الله تعالى — بالنكرة ، وهي (شديد العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ، لا ينفك في المعنى عن ذلك ؟

قلت : أما قولهم : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » فأكثر العرب ترفع خَرِبًا ، ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لجاورته بالخفوض ، كما قال الشاعر :

— ١٣٣ — * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ * .

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحمزة .

(٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر .

١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية) ، وقد أورده أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثلاث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابي بقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين ، وذكر شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني :

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤخذ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضم الظاهرة « الجار » نائب فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضم الظاهرة « بظلم » جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ، وظلم نائب و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس في هذا المثال شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل للعاملة التي يستحقها جاره ، لا للعاملة التي يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب طامت « خرب » للعاملة التي يستحقها « ضب » فجروا لفظه ، ولو أنهم عاملوا « خرب » للعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه ؛ لأنه نعت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعا .

ومُرَادُهُمْ بذلك أن يُنَاسَبُوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي « خَرِبٍ » ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال الأخير بحركة المجاورة ، وليس ذلك بِمُخْرِجٍ لهما ذكرناه من أنه تابع لمنعوتيه في الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصرى] (الحمد لله)^(١) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية « مَنْ زَيْدٌ » بالنصب ، أو « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض ، إذا سألت مَنْ قال : رأيت زيداً ، أو مررت بزَيْدٍ ، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب ؛ وقد نبين بهذا صحة قولنا : إن الذمت لا بد أن يقبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره .

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهى : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعل الذى يحمل محله فى ذلك الكلام ؛ فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقت فى اثنين منها ، وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال العربون ، تقول « مررت [برجلٍ قائمٍ] و [برجلين قائمين] و [برجال قائمين] و « بامرأة قائمة » و « بمرأتين قائمتين » و « بنساء قائمات » كما تقول فى الفعل « مررت برجلٍ قائمٍ ، و [برجلين قائمًا ، و برجال قاموا ، و بامرأة قامت ، و بمرأتين قائمتًا ، و بنساء قومن » وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر ؛ فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الأسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذى يحمل محله يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائم أمه » ؛ فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لسكون الموصوف مذكراً ؛ لأنك تقول فى الفعل : قامت أمه ، وتقول فى عكسه : « مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لسكون الموصوف مؤنثاً ؛ لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا)^(٢) ، ويجب إفراد الوصف ، ولو كان فاعله مؤنثاً .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، ومن آيات أخرى .

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء .

أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فنقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِي أَبُوَاهُمَا »
و « بِرِجَالٍ قَائِمِي أَبُوَاهُمْ » كما نقول : قام أَبُوَاهُمَا ، وقام أَبُوَاهُمْ . ومَنْ قال
« قَامَا أَبُوَاهُمَا » و « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » نَبِي الوَصْفَ وَجَمَعَهُ جَمَعَ السَّلَامَةَ ؛
فقال « قَائِمَيْنِ أَبُوَاهُمَا » و « قَائِمِينَ أَبُوَاهُمْ » وأجاز الجميعُ أن يجمع الصفة لجمع
التكسير ، إذا كان الاسمُ المرفوعُ جمعاً ؛ فنقول : « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامِي
أَبَاوَاهُمْ » و « بِرِجَالٍ قُعُودِي غِلْمَانُهُ » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو
أحسنُ من جمع التصحيح .

* * *

ص - وَيَوْزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، رَفْعًا
بِتَقْدِيرٍ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرٍ أَعْنَى أَوْ اَمْدَحُ أَوْ اذْمُ أَوْ اَرْحَمُ .

ش - إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتيانُ
والتقطعُ . مثالُ ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أجاز فيه سيبويه الجراً
على الإتيان ، والنصبُ بتقدير امدحُ ، والرفعُ بتقدير هو ، وقال « سمعنا بعض
العرب يقول : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) بالنصب ؛ فسألت عنها يونس فزعم
أنها عربية « اه ؛ ومثاله في صفة الذم (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)^(٢) قرأ الجمهور
بالرفع على الإتيان ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم . ومثاله في صفة الترحم
« مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ » يجوز فيه الخفضُ على الإتيان ، والرفعُ بتقدير هو ،
والنصبُ بتقدير ارحمُ . ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَرْتُ بِزَيْدِ النَّاجِرِ » يجوز
فيه الخفضُ على الإتيان ، والرفعُ بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أعنى .

ولا فرقُ في جواز القطع بين أن يكون الموصوفُ معلوماً حافيةً أو ادعاءً ؛
فالأولُ مشهور ، وقد ذكرنا أمثله . والثاني نصُّ عليه سيبويه في كتابه ؛ فقال :
« وقد يجوز أن تقول : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ » يعني بالنصب أو بالرفع
« إذا جعلت المخاطبَ كأنه قد عرفهم » . . . ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ،
وإن كان لم يعرفهم » اه .

(١) من الآية ٣ من سورة الفاتحة (٢) من الآية ٤ من سورة السد

ص - والتوكيدُ ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ ، نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ
لَا أَخَالَهُ * وَنَحْوُ * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبُ أَحْسِبُ * وَنَحْوُ * لَا لِأَبُوحُ
يَحِبُّ بَدْنَةَ إِنِّهَا * وَآيِسَ مِنْهُ (دَكَأَ دَكَأً) وَ (صَنَعًا صَنَعًا) .

ش - الثاني من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التأكيدُ - بالهمزة -
وإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » .
وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بِتَعْيِينِهِ » سواء كان
اسماً ، كقوله :

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كسأج إلى الهيجاء بخير سيلاج

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعمى إلى
إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لسكين الدارمي ، وقد
أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٤٥٨) وفي غذور الذهب (رقم ١٠٦) .
اللمة : « الهيجاء » بالقصر ههنا - الحرب ، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد :

* يَا رَبِّ هَيْجَاءٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَاةٍ *

وتعد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَلَّمْتِ الْهَيْجَاءَ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهْدَدٌ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة .
الإعراب : « أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، تقديره الزم أخاك ، مثلاً ،
وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخام مضاف والسكاف ضمير
المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أخاك » تأكيداً للأول « إن » حرف توكيد
ونصب « من » اسم موصول اسم إن ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية للجنس
« أخا » اسم لا « له » خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه المعالجة فانظر فيه
بمخناً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها =

وانتصابُ « أخاك » الأول : بإضمار أحفظ أو الزم أو نحوها ، والثاني
تأكيده ، أو فعلاً كقوله :

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ لِلنَّجَاةِ يَبْتَغِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن
«إلى الهيجا ، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن هذا تأكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه
تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على
أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن المتكلم يفرى بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ،
ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب
لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين ، فكان اللفظ الثاني عوض
عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ،
ومن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٨) وللؤاف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤) .
الإعراب : « أين » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ،
مبنى على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤاف ، ولو
جعلته معمولا لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فألى أين ، لم تكن قد أبدت ،
لكن الوجه الأول أقيس ؛ لأن عمل الجار محذوفا ضعيف « إلى أين » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاة » مبتدأ مؤخر « يبتغي » جار ومجرور متعلق
بالنجاة ، وبنقله مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أي : فعل ماض ، والكاف
ضمير المخاطبة مفعول به « أتاك » تأكيد للسابق « اللاحقون » فاعل لأتى الأول
« احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » فعل أمر
فيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » وقوله « احبس احبس » فإن في كل من العبارتين
تأكيده لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « أتاك » الثانية ذكرت تأكيده الأولى . ولا فاعل
لثانية ، ومن النحاة من زعم أن قوله « اللاحقون » تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير
صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضى أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور ، وأن
يضمير في المهمل ضمير المفعول ؛ فكان يقال على إعمال الأول « أتاك أتاك اللاحقون »

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة بيغلتني ؟ لحذف الفعل الطل في
 أين الأول ، وكرّر الفعل والمفعول في قوله : «أتاك أتاك» و «اللاحقون» : فاعل
 بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا ليُسفدَ إلى شيء ،
 وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نُزِلَا منزلةً
 الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تفاعلاً قوله «اللاحقون» ولو كان كذلك لزم
 أن يُضَمَّرَ في أحدهما ؛ فكان يقول : أتوك أتاك اللاحقون ، على إعمال الثاني ،
 وأتاك أتوك ، على إعمال الأول ، وقوله : «أحبس أحبس» تكرر للجملة ؛
 لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ — لآأبوح بحب بثنة ؛ إنها

أخذت على موثقا وعهوداً

= وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه
 لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين
 وأما الثانية فإن قوله «أحبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع
 ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة .

١٣٦ — هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب
 أنه لكثير عزة ، وذكر بثنة فيه سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .
 اللغة : «أبوح» مضارع باخ بما في نفسه ، إذا أظهره للناس «موثقا» جمع موثق
 وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حق توثوني موثقاً من الله) ، وللوثق
 العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد ، وهو بمعنى
 الموثق والميثاق .

الإعراب : «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكداً سابقه «أبوح» فعل مضارع وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح ، وحب مضاف
 و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث
 «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ : فعل
 ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى =

وليس من تأكيده الاسم قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(١) خلافاً لكثير من المحوئين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً ، وأن معنى (صفًّا صفًّا) أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفًّا بعد صفٍّ مُخَدِّقِينَ بِالْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته الحساب باباً باباً .
وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : « الله أكبر ، الله أكبر » خلافاً لابن جني ؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثانٍ ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثانٍ] ، جرى به لتأكيد الخبر الأول .

ص — أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَتَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَغْوٍ مُشْتَقٍّ إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَا مِلَهُ ، وَبِكُلِّ وَكَلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْتَفْدِ ، وَيُضْفَنُ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِأَجْمَعٍ وَتَجْمَعَاءَ وَتَجْمَعِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ .
ش — الدَّوْعُ الثَّانِي : التَّأَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ، وَهُوَ بِالْفِئَاظِ مَحْصُورَةٌ .

منها : « النفس ، والعين » وهما لرفع الجواز عن الذات ، تقول : « جاء زيدٌ » ،

بثنة ، والجملة في محل رفع خبر إن « على » جار ومجرور متعلق بأخذت « موافقاً » مفعول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لسكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعموداً » الواو طائفة ، عموداً : معطوف على موافق .

الشاهد فيه : قوله « لالا » فإن الثاني من هذين الحرفين تأكيد لفظي للأول منهما

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير المؤلف في هاتين الآيتين

السكريتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون للمعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهه .

فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمال الثاني ، ولا بُدُّ من اتصاليهما بضمير عائدٍ على التوكيد ، ولك أن تؤكد بكل منهما وَحْدَهُ ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيد نفسه عيَّنه » ويمتنع « جاء زيد عيَّنه نفسه » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعهما على وزن أفعلٍ مع التثنية والجمع ، تقول : « جاء الزيدان أنفسهما أعينهما » ، و « الزيدون أنفسهم أعينهم » و « الهندات أنفسهن أعينهن » .

ومنها : « كلُّ » لرفع احتمال إرادة الخُصوصِ بلفظ العموم . تقول : « جاء القومُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنتَ هَبَّرتَ بالسُّكْلِ^(١) عن البعض ؛ فإذا قلت : « كلهم » رفعتَ هذا الاحتمالَ ، وإنما يؤكدُ بها بشروط ؛ أحدها : أن يكون التوكيدُ بها غير مثنى - وهو المفرد والجمع - الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بمامله ؛ فالأول كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتْمُونَ)^(٢) ، والثاني كقولك : « اشتريتُ العبدَ كُلهُ » فإن العبدَ يتجزأُ باعتباره الشراء ، وإن كان لا يتجزأُ باعتباره ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدُ كُلهُ » لأنه لا يتجزأُ ، لا بذاته ولا بمامله ، الثالث : أن يتصل بها ضميرٌ عائدٌ على التوكيدِ ؛ فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم (إنا كُلاًّ فيها)^(٣) خلافاً للزخرفي والغراء .

ومنها : « كلاً ، وكلاً » وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى ، تقول : « جاء الزيدان » فيحتمل مجيئهما [مما] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدُ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : (لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيْبَيْنِ عَظِيمٍ)^(٤) : إن معناه

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ « كل »

ولفظ « بعض » لا تدخل عليهما أل .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في

قوله تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) .

على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل : « كلاهما » اندفع الاحتمال ، وإنما يؤكَّدُ
 بهما بشروط ؛ أحدها : أن يكون المؤكَّدُ بهما دالا على اثنين ، الثاني : أن يصح
 حُلُولُ الواحدِ محلِّهما ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « أَخْتَصَمَ
 الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا » ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « أَخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ »
 فلا حاجة للتأكيـد ، الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى ،
 فلا يجوز « مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرٌو كِلَاهِمَا » الرابع : أن يتصل بهما ضمير عائد
 على المؤكَّد بهما .

ومنها : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعَةٌ » وَجَمَعَهُمَا ، وَهُوَ « أَجْمَعُونَ ، وَجَمَعٌ » (١) ، وإنما
 يؤكد بها غالباً بعد « كلٌّ » فلهمذا استغنيت عن أن يتصل بها ضمير يعود على
 المؤكَّد ، تقول : « اشتريت العبد كله أجمع » ، و « الأمة كلها جماعاً » ،
 و « العبيد كلهم أجمعين » ، و « الإمام كلهم أجمع » ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ
 الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (٢) ، ويجوز التأكيـدُ بها وإن لم يتقدم « كل » ،
 قال الله تعالى : (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (٣) ، (وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) (٤)
 وفي الحديث « إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جالساً أجمعون » يروى بالرفع
 تأكيـداً للضمير ، وبالنصب على الحال وهو ضعيف ، لا استقلاله تنكيرها ، وهي
 معرفة بنيه الإضافة .

وقد فهم من قولي : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعَةٌ » أنهما لا يُثنَيَانِ ، فلا يقال :
 أَجْمَعَانِ ، وَلَا جَمَاعَاتٍ ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن
 ذلك لم يسمع .

ص — وَهِيَ بِخِلَافِ الثُّمُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَمَاطَفَ الْأَوْكِدَاتُ ، وَلَا
 أَنْ يَتَبَعْنَ نَكِيرَةً ، وَتَدَرَ :

(١) وجمعاوات أيضاً .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر ، ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

* يَا أَيَّتَ هِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبُ *

ش — ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :
إحداها : أن النعوت إذا تكررت فانت فيها تُخَيَّرُ بين الجيء بالعطف
وتركه ؛ فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ،
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)^(١) ، وكقول الشاعر :

١٣٧ — إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَإِبْنِ الْهُمَامِ
وَأَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأهل .

١٣٧ — هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقب له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين
وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة
البقرة : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبة
العلامة السيد في الحاشية ، ولا نسبه شراح شواهد .

اللغة : « القرم » بفتح القاف وسكون الراء — هو في الأصل الجمل للكرم الذي
أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « ليث الكتيبة » أي : الشجاع الفاتك ،
وأصل الليث : الأسد ، وأصل الكتيبة : الفرقة من الجيش « الزدحم » أصله مكان
الازدحام ، وأراد به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « إلى الملك » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « القرم » صفة
للملك « وابن » معطوف على القرم ، وابن مضاف و « الهمام » مضاف إليه « وليث »
معطوف على القرم أيضاً ، وليث مضاف و « الكتيبة » مضاف إليه « في المزدحم »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة .
الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان للوصوف بها واحداً ،
ومثله قول ابن زبابة :

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ السَّابِحِ فَأَلْفَانِمِ فَأَلَايِبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب ،
لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ إذ المراد أنه يصبح القوم
بالحروب فينغم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً .

والثاني كقولہ تعالى: (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ، تَهَازٍ مَشَاهٍ بِنَمِيمٍ ،
مَنَاعٍ لِخَيْرٍ مُّعْتَدٍ أَثِيمٍ) (١) الآية .

الثانية : أن الهمت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن الفاظ التوكيد مُخَالَفَةٌ للنعوت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تَتَمَاطَفُ إذا اجتمعت ، لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمُونٌ » وعلة ذلك أنها بمعنى وَاحِدٍ ، والشئ لا يُعْطَفُ على نفسه ، بخلاف النعوت ، فإن معانيها متخالفة .

وكذلك لا يجوز في الفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : « جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ » لأن الفاظ التوكيد مَعَارِفٌ ؛ فلا تجرى على النكرات ، وشذو قول الشاعر :

١٣٨ — لِكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ

(١) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون .

١٣٨ — هذا بيت من البسيط ، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من

كلمة أولها قوله :

يَا لَرَجَالٍ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا ؟

إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَنْفَتِنِي يَا تَنِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد « يا ليت عدة حول كل رجبا » على نصب

الجزءين (البتدا والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال :

هم بنو تميم ، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللغة : « شاقه » أهجبه ، أو أثار شوقه ، ويروى « ساقه » من السوق .

الإعراب : « لكنه » لکن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسم « شاقه » شاق :

فعل ماض ، والضمير الذي للغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى ونصب « قيل » فعل

ماض مبني للجهول « ذار جب » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه

في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لکن

ص — وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوضِحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ ،
غَيْرٌ مُؤَوَّلٌ .

ش — هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

والعطف في اللغة : الرُّجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ
ضَرْبَانِ : « عَطْفٌ نَسَقِيٌّ » وَسِيَّاتِي ، وَ « عَطْفٌ بَيَانِيٌّ » وَالسَّكَّامُ الْآنَ فِيهِ .
وقولي : « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقولي : « موضح ، أو مخصص »
مخرج للتأكيد ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ولعطف النسق ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو » وللبدل كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيْفَةَ ثَلَاثَةً » وقولي « جامد »
مخرج للامت ؛ فإنه وإن كان موضحاً في نحو : « جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ » ومخصصاً
في نحو : « جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ » لكنه مشتق ، وقولي : « غير مؤوَّل »
مخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » وَ « بِقَاعِ
هَرَجِ » فإنه في تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى صارتُ بزيدٍ المشارِ إليه ،
وبقاع خَشِينِ .

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادي به محذوف « ليت » حرف تمن ونصب
« عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كلة » كل : تأكيد
لحول ، وكل مضاف والهاء مضاف إليه « رجب » خبر ليت ، وهو على رواية النحاة
مرفوع بالضم الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونظيره في
نصب الجزئين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

الشاهد فيه هنا : قوله « حول كلة » حيث أكد النكرة وهي قوله : « حول »
بكل ، وهذا شاذ فيما حكاه للؤاف ههنا ، لكن للؤاف قد اختار في أوضحه —
تبعاً لابن مالك — صحة تأكيد النكرة إن أفاد تأكيدها ، وقال : « إن الفائدة
تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من الغاظ الإحاطة » . وأنشد هذا
البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومثله قول العرجي :

فَلَيْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُؤُهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا هَلِي مَنهَجِ

ص - فَيَوَافِقُ مَتَّبِعُوهُ .

ش - أعنى بهذا أن عطف البيان - لكونه مفيداً فائدة اللمت ، من إيضاح متبوعه ، وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد ، وفروعهم ، ما يلزم في اللمت .

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَنْصِ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمُ حَدِيدٌ .

ش - أشرت بالمثاليين إلى ما تضمنته الحد ، من كونه موضحاً للمعارف وتخصيصاً للنكرات ، والمراد بأبي حنص عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه : الجرح بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز - وقيل : على الحال - والإتيان ؛ فن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرج على الحال قال : إنه صفة ، والأول أولى ؛ لأنه جامدٌ جوداً مخضاً ؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة .
ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرة] تابعاً للنكرة ، والصحيح الجواز ، وقد خرج على ذلك قوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(١) .

وقال الفارسي في قوله تعالى : (أَوْ كَغَفَارَةِ طَعَامٍ مَسَاكِينٍ)^(٢) : يجوز في (طعام) أن يكون بياناً ، وأن يكون بدلاً .

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كَلَّمَ ، إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ إِخْلَافَهُ مَحَلُّ الْأَوَّلِ

كقوله : * أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشِيرٌ *

وقوله : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

ش - كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو لتخصيص

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة السائدة .

صَحَّ أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ ، مَفِيدٌ لِتَقْرِيرِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَتَوْكِيدِهِ ؛
لِكَوْنِهِ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ .

وَاسْتَنْقَى بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةً ، وَبَعْضُهُمْ مَسْأَلَتَيْنِ ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ ، وَيَجْمَعُ الْجَمِيعَ قَوْلِي : « إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ » وَقَدْ ذَكَرْتُ
لِذَلِكَ مِثَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٣٩ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشِيرٌ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَتُقَوِّعَا

١٣٩ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الْمُرَّارِ بْنِ سَعْدِ بْنِ نَضْلَةَ بْنِ الْأَشْتَرِ ، الْفَقْعَسِيِّ ، وَقَدْ
أَنْشَدَهُ الْمَوْلَانُ فِي أَوْضَاحِهِ (رَقْمٌ ٤١١) وَفِي عُنُودِ الذَّهَبِ (رَقْمٌ ٢٣٠) وَابْنُ عَقِيلٍ
(رَقْمٌ ٢٨٩) .

اللُّغَةُ : « التَّارِكُ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « تَرَكَ » بِمَعْنَى صَبَرَ ، وَعَلَيْهِ يَحْتَاجُ إِلَى
مَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « تَرَكَ » بِمَعْنَى خَلَى وَفَارَقَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ
« الْبَكْرِيُّ » الْمُنْسُوبُ إِلَى بَكْرِ بْنِ وَاثِلِ « بَشِيرٌ » هُوَ بَشِيرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَدٍ
« تَرْقُبُهُ » تَنْظُرُ مَوْتَهُ لِيَتَقَضَى عَلَيْهِ فَتَأْكُلَهُ ، وَيُرْوَى « تَرْكَبُهُ » .

الإِعْرَابُ : « أَنَا » مَبْتَدَأٌ « ابْنُ » خَبَرٌ لِلْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مُضَافٌ ، وَ« التَّارِكُ » مُضَافٌ
إِلَيْهِ ، وَالتَّارِكُ مُضَافٌ ، وَ« الْبَكْرِيُّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « بَشِيرٌ » عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى الْبَكْرِيِّ
« عَلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « الطَّيْرُ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجِهَةٌ لِلْمَبْتَدَأِ
وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ مِنَ الْبَكْرِيِّ إِنْ جَعَلْتِ التَّارِكُ مِنْ تَرَكَ بِمَعْنَى خَلَى ، وَفِي مَحَلِّ
نَصْبٍ مَفْعُولٍ ثَانٍ لِلتَّارِكِ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ تَرَكَ بِمَعْنَى صَبَرَ ، وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ هُوَ قَوْلُهُ الْبَكْرِيُّ ؛
لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى مَفْعُولِهِ « تَرْقُبُهُ » تَرْقُبُ : فَعَلٌ مُضَارِعٌ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ
مُسْتَرْتَرٍ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى الطَّيْرِ ، وَهُوَ فَاعِلُهُ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْبَارِزِ الْعَائِدِ إِلَى
بَشِيرٍ مَفْعُولِهِ ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ مِنَ الطَّيْرِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرْتَرِ فِي خَبَرِهِ « وَقَوِّعَا »
حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرْتَرِ فِي تَرْقُبِهِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشِيرٌ » فَإِنْ قَوْلُهُ « بَشِيرٌ » عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى
قَوْلِهِ « الْبَكْرِيُّ » ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ ،

والثاني قول الآخر :

١٤٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

أَعِيذُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدِّثَنَا حَرْبًا

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله «بشراً» عطف بيان على «البكري» ،

فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع اللبدل منه ووضع البدل مكانه ، فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك في الصحيح لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

١٤٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين على بن أبي

طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الحكمة في سيرة ابن هشام (ح ٢ ص ١٢ طبع بولاق - ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحة (رقم ٤١٠) .

الإعراب : «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوى : منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان ، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «ونوفلاً» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيدكم» أعيد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب منقول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيد «أن» مصدرية «تحدثنا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيدكم بالله من إحداه حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيد .

الشاهد فيه : قوله «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى للمستقل ؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذى هو هنا حرف النداء ، وهذا يستدعى أن يكون قوله «نوفلاً» مبنيًا على الضم ؛ لكونه علماً مفرداً ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدللت على أنه لا يكون حينئذ بدلاً ، أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً .

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التاركِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام ، نحو «البكرى» ولا يقال : الضاربُ زيدٌ ، كما تقدم شرحه في باب الإضافة .

وبَيَّانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيانٍ على قوله «أخويننا» ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأول ؛ فكأنك قلت : «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام ، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى ، و «نوفلا» لو كان منادى لقبل فيه «يانوفلُ» بالضم ، لا «يانوفلاً» بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال ^(١) هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ» .

* * *

ص — وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش — الرابع من التوابع : عطف النسق .

وقد مضى تفسيرُ العطف ؛ فأما النَّسْقُ فهو «التابع ، المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروفِ العطفِ الآتِي ذِكْرُهَا» ولم أحدهُ بحدِّ لوضوحه ، على أني فسَّرْتُهُ بقولي : «بالواو — الخ» فإنَّ معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعتزضتُ بعد ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص — وَهِيَ لِمُطَلَقِ الْجُمُعِ .

ش — قال السيرافي : «أجمع النحويون واللغويون من البصر بين والكوفيين

على أن الواو للجمع من غير ترتيب» هـ .

وأقول : إذا قيل «جاء زيد وعمرو» فمعناه أنهما اشتركا في الجيء ، ثم يحتمل

(١) أي لبصح كونه بدلاً ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠ ، ومن

هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربي . لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً ، فافهم ذلك .

الكلامُ ثلاثةَ معانٍ أحدها : أن يكونا جاءا معاً ، والثاني : أن يكون مجيئهما على الترتيب^(١) ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فهم أحدُ الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخر ، كما فهمت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)^(٢) ، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزَلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا)^(٣) ، وكما فهم عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْكَرِي الْمَمْتِ : (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)^(٤) ، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : من النجاة وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السبباني ، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا ، وهو بعيد ، ومن أوضح ما يرد عليهم قولُ العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعُمَرُو ، وامة ناههم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بضم ؛ لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مشبهة لامتنع ذلك معها ، كما امتنع معها .

ص — وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّمْقِيبِ .

ش — إِذَا قِيلَ « جَاءَ زَيْدٌ وَعُمَرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّةٍ ؛ فهي مُفِيدَةٌ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ : التَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَمْ أَنْبِئْ عَلَيْهِ لَوْضُوحَهُ ، وَالتَّرْتِيبَ ، وَالتَّمْقِيبَ .

وتمقيبُ كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تمقيبٌ في مثل هذا عادة ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتمقيب ، ولم يجزِ الكلامُ .

(١) للراد ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة (٣) من الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الزلزلة

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وللفاء مَعْنَى آخِر ، وهو النَّسَبُ ، وذلك غالبٌ في عطف الجمل ، نحو قولك :
 « سَهَا فَسَجَدَ » و « زَنَى فَرُجِمَ » و « سَرَقَ فَقُطِعَ » وقوله تعالى : (فَتَلَقَى
 آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)^(١) ولذاتها على ذلك اشتُمِيرَتُ لِرَبِّطِ فِي
 جواب الشرط نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَأِنِّي أَكْرِمُهُ » ولهذا إذا قيل « من دخل داري
 فَلَهُ دَرَمٌ » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولوحذف الفاء احتمال ذلك واحتمل
 الإقرار بالدرهم له ، وقد تَخَلُّو الفاء العاطفة لِجُمْلٍ عن هذا المعنى ، كقوله
 تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ،
 فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى) .

ص — وَنُمُّ لِّلْقَرْنِ قَيْبٍ وَالْقَرَاخِي .
 ش — إذا قيل « جَاءَ زَيْدٌ نُمُّ عَمْرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء
 زيد بمُهْلَةٍ ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التثريب في الحكم ، ولم أنبئه عليه
 لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .
 فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ نُمُّ صَوْرًا نَاكُمْ نُمُّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ)^(٢) ،
 فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

ص — وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .
 ش — معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدرِيج : أن ما قبلها ينقض شيئا
 فشيئا إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية ، وهو الأسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون
 المعطوفُ بها جزءاً من المعطوف عليه : إما تحقيقاً كقولك « أَكَّاتُ السَّمَكَةِ
 حَتَّى رَأْسَهَا » أو تقديراً كقوله :

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأمل.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

١٤١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا
فمطف « نَعَلَهُ » بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحديقاً ، لاسكنها جزء تقديرأ ؛
لأن معنى الكلام ألقى ما يُثقله حتى نَعَلَهُ .

ص - لَا لِاتِّزَابِ .

ش - زَعَمَ بِمَعْضَمٍ أَنْ « حَتَّى » تفيد الترتيب كما تفيدهُ ثُمَّ والفاء ، وليس
كذلك ، وإنما هي لما طلق الجمع كالواو ، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام :
« كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَاللَّكَيْسُ » ولا ترتيب بين القضاء والقدر
وإنما الترتيبُ في ظهور المقضييات والمقدرات .

١٤١ - حكى الأحنف عن عيسى بن عمران هذا البيت من كلام أبي مروان النهوى
يقوله في قصة اللئس وفراره من عمرو بن هند ، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً
إلى عامله يأمره فيه بقتله ، وأوهم اللئس أنه أمر له في هذا الكتاب بعماء عظيم ، ففتحه
واقترأه ، فلما علم ما فيه رمى به في النهر ، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله :
وَمَقْضَى يَظُنُّ بِرَيْدٍ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا
الإعراب : « ألقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الصحيفة »
مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل
مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كي تعليلية ، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية
وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ،
ورحل مضاف والضمير مضاف إليه « والزيد » معطوف بالواو على الصحيفة « حتى » حرف
عطف « نعل » نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه
« ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى
النعل مفعول به لألقى ، مبنى على السكون في محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجع عندنا
رواية رفع « نعله » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .
الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من
الذي قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن معنى الكلام :
ألقى كل شيء يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله

ص - و « أو » لأحد الشئيين أو الأشياء ، مفيدة بعد الطلب التخيير
أو الإباحة ، وبعد الخبر الشك أو التشكيك .

ش - مثلها لأحد الشئيين قوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ،
ولأحد الأشياء (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٢) ، ولكونها لأحد الشئيين أو الأشياء
امتنع أن يقال : « سواء على أقممت أو قعدت » ؛ لأن « سواء » لا بد فيها من
شئيين ؛ لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معانٍ : معنيان بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ، ومعنيان
بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك .

فمثلها للتخيير « تزوج هندا أو أختها » وللإباحة « جالس الحسن أو ابن
سيرين » والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والإباحة
لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هندا وأختها ، وله أن يجالس
الحسن وابن سيرين جميعاً ؟

ومثالها للشك قولك « جاء زيد أو عمرو » إذا لم تعلم الجاني منهما .
ومثالها للتشكيك قولك « جاء زيد أو عمرو » إذا كنت عالمًا بالجاني منهما ،
ولكنك أجهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ)^(٣)
— الآية ؛ فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة ، وقوله تعالى :
(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)^(٤) الآية

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ، والتلاوة في الكتاب الكريم (ليس على الأعمى
حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسكم أن تأكلوا) .
(٢٠ - شرح قطر الندى)

وقوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِبَاءَكُمُ
لَعَلَّ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) .

ص - و « أم » لِيَطْلُبِ التَّمْيِينَ بِعَدِّ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ
الْمُسْتَوِيَيْنِ .

ش - تقول : « أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ تَحْمُرُو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ،
واسكنك شككت في عينه ، ولهذا يكون الجوابُ بالتميين ، لا بـ « نَمَمٌ » ،
ولا بـ « لا » ، ونسبى « أم » هذه مُعَادِلَةٌ ؛ لأنها عَادَلَتِ الهمزة في الاستفهام بها ،
ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك
بالنسبة إليهما ، وأدخلت « أم » على الآخر ، ووسَّطتَ بينهما مالاتشك فيه - وهو
قولك : « عندك » ؟ - ونسبى أيضاً مُتَّصِلَةٌ ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَفَنَى بأحدهما
هن الآخر .

ص - وَلِلرَّادِّ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ « لا » بِعَدِّ إِجَابٍ ، وَ « لَيْكِنْ » ،
و « بَلْ » بِعَدِّ نَفْيٍ ، وَإِعْرَافِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بِعَدِّ
إِجَابٍ .

ش - حاصلُ هذا الموضع أن بين « لا » ، و « لَيْكِنْ » ، و « بَلْ »
اشتراكاً وافتراقاً .

فأما اشتراكها فمن وجهين ، أحدهما : أنها عاطفة ، والثاني : أنها تَفِيدُ رَدَّ
السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب .

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً ، أحدهما : أن « لا » تكون لِقْصْرِ الْقَلْبِ

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

وقصر الأفراد^(١) ، و « بِلْ » ، و « لِسْكِنْ » إنما يكونان لَعمُرِ القَابِ فقط ، تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ « عَمْرًا » جَاءَ دُونَ « زَيْدٍ » أَوْ أَنَّهَا جَاءَكَ مَعًا ، وتقول : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » ، أَوْ « بِلْ عَمْرُو » ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ العَكْسَ ، والثَّانِي : أَنَّ « لَا » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الإِثْبَاتِ ، وَ« بِلْ » يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَ« لَسْكِنْ » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيُعْطَفُ

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت « محمد عالم » فعلى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ، فإذا قلت : « إنما محمد عالم » أو قلت : « ما محمد إلا عالم » دلت هذه العبارة على شيئين ؛ الأول : ثبوت العلم لمحمد ، والثاني : انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مشار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذي يسمى قصرأ .

ثم اعلم أن المخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالدأ شاعر وناثر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر أفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بفاتنها ، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما أثبتته فهو قصر القاب ، وإن كان يعتقد ما أثبتته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما أثبتته وغيره فهو قصر التعيين

ببَلْ بعد الإثبات^(١)، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها
وتعنييره كالمسكوت عنه، من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك :
« جاءني زيدٌ بلْ هَمْرٌ » .

وقد تضمن سكوتى عن « إِمَّا » أنها غيرُ عاطفةٍ، وهو الحقُّ، وبه قال
الفارسيُّ، وقال الجرجاني : عَدَّهَا فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَهْمُوزٌ ظَاهِرٌ .

ص - وَالْبَدَلُ، وَهُوَ : تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ، بِلاَ وَاسِطَةٍ، وَهُوَ
سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلِّ، تَحْوٍ : (مَفَازاً حَدَائِقَ)، وَبَعْضٍ، تَحْوٍ : (مَنْ أَسْتَطَاعَ)،
وَأَشْتِمَالٍ، تَحْوٍ : (قِتَالٍ فِيهِ)، وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، تَحْوٍ « تَصَدَّقْتُ
بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ الْأَسَانُ،
أَوِ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ

ش - البابُ الخامسُ من أبواب التوابع : البَدَلُ .

وهو في اللغة : المَوْضُوعُ، قال الله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)^(٢)،
وفي الاصطلاح : « تابعٌ، مقصودٌ بالحكم، بلا واسطة » نقولى : « تابعٌ » جنس
يشمل جميع التوابع، ونقولى : « مقصودٌ بالحكم » مخرجٌ للذمت، والتأكيدي، وعطف
البيان ؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ للمتبوع المقصود بالحكم، لأنها هي المقصودة بالحكم،
و « بلا واسطة » مخرجٌ لعطف النسق، كـ « جاء زيدٌ وهَمْرٌ » فإنه وإن كان
تابعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة، أحدها : بدلٌ كلٌّ من كلٍّ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ

(١) في كل نسخ الأصل « ويعطف بها بعد الإثبات » فيعود الضمير إلى « لكن »
لأنها أقرب شيء، وهو خطأ ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن « لكن » يعطف بها بعد
النفي وحده .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة ن .

الأول ، كقولك : « جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله » وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ^(١) ، وإنما لم أقل : « بدل السكل من السكل » حذراً من مذهب مَنْ لَا يُجَبِّزُ إِدْخَالَ أَلٍ عَلَى كُلِّ ، وقد استعمله الزجاجي في جملته ، واعتذر عنه بأنه تَسَاوَحَ فِيهِ مُوَافَقَةٌ لِلنَّاسِ ^(٢) .

الثاني : بدل بمض من كل ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ، كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ » ، وكقوله تعالى : (وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أَلْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ^(٣) ، فمن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعلٌ بالحج ، أي : وفيه على الناس أن يحجَّ مُسْتَطَاعِيهِمْ ، وقال الكسائي : إنها شرطية مبتدأ ، والجواب محذوف ، أي : من استطاع فَلْيَحُجَّ ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعيهم يحجَّ ، وذلك باطل باتفاق ، فيتمين القول الأول . وإنما لم أقل « البعض » - بالألف واللام - لما قَدِّمْتُ فِي كُلِّ ^(٤) .

والثالث : بدلُ الاشتمال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ ، كقولك : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَلَيْهِ » وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ^(٥) .

وَنَبَّهْتُ بِالْتَّمْثِيلِ بِالآيَاتِ الثَّلَاثِ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمَبْدَلَ مِنْهُ يَكُونَانِ نَكْرَتَيْنِ ، نحو [قوله تعالى] : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ^(١) ، ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ ، ومختلفتين مثل الشهر وقتال .

(١) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ (عم يتساءلون) .

(٢) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا ، وذلك في كلامه على التوكيد بكل ونهنا عليه هناك (انظر ص ١١٩ من هذا القسم) .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

والرابع والخامس والسادس : بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَبَدَلُ الْفَلَاطِ ، وَبَدَلُ النَّسْيَانِ ، كَقَوْلِكَ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » فَمِذَا اللَّامُ مُخْتَمِلٌ لِأَن تَكُونَ قَدْ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتَ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ عَنَّا لَكَ أَنْ تَخْبِرَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتَ بِدِينَارٍ ، وَهَذَا بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّهْدِيقِ بِالدِينَارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدِّرْهَمِ ، وَهَذَا بَدَلُ الْفَلَاطِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّهْدِيقِ بِالدِّرْهَمِ ، فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَبَيَّنَ فَسَادُ ذَلِكَ الْقَصْدِ ، وَهَذَا بَدَلُ النَّسْيَانِ .
 وَرَبَّمَا أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلِبَةِ الْفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِي الْفَلَاطِ وَالنَّسْيَانِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ ، وَيُوضِّحُهُ أَيْضًا أَنَّ الْفَلَاطَ فِي اللِّسَانِ وَالنَّسْيَانَ فِي الْجَنَانِ .

ص - بَابُ : الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤنَّثُ مَعَ الْمَذْكَرِ وَيُذْكَرُ مَعَ الْمُؤنَّثِ دَائِمًا ، نَحْوُ : (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) ، وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَاثٌ وَرَابِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أُشْتُقَ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ .

ش - أَعْلَمُ أَنَّ الْفَاطِ الْمَدَدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا يَجْرِي دَائِمًا عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّذْكَيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَيُذْكَرُ مَعَ الْمَذْكَرِ ، وَيؤنَّثُ مَعَ الْمُؤنَّثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ ، وَالثَّنَانِ ، وَالثَّلَاثَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ ؛ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَانٍ ، وَثَالِثٌ ، وَرَابِعٌ - إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي الْمُؤنَّثِ : وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَتَانِ ، وَثَانِيَةٌ ، وَثَالِثَةٌ ، وَرَابِعَةٌ - إِلَى عَاشِرَةٍ .

وَالثَّانِي : مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ دَائِمًا ، فَيؤنَّثُ مَعَ الْمَذْكَرِ ، وَيُذْكَرُ مَعَ الْمُؤنَّثِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ؛ تَقُولُ : « ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ » وَ « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » قَالَ تَعَالَى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (٢) .

(١) الجنان - بفتح الجيم ، بزنة السحاب - القلب ، وهو موضع التمسك بها فيما ظن

العرب .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

والثالث : ماله حالتان ، وهو « العَشْرَةُ » فإن استعملت مركبة جَرَتْ عَلَى القياس ؛ تقول : « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بالتذكير ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً » بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جَرَتْ عَلَى خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير .

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِلٍ أَرْبَعَ حالات :
إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَالِثٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه وَاحِدٌ موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه ؛ فتقول : « ثَانِيِ اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيِ اثْنَيْنِ)^(١) ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٢) .

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْمٍ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٣) .

الرابعة : أن يَنْصِبَ مادونه ؛ فتقول : « رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » بتنوين رابع ، ونصب ثلاثة ، كما تقول : « جاعلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً » ، ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش وتعلب .

ص - بابٌ : مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ نِسْبَةً ، يَجْمَعُهَا :

وَزْنُ الْمَرْكَبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيْفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيْثًا
كَأَحْمَدَ ، وَأَسْمَرَ ، وَبَعْلَبَكْ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَهَمْرَ ، وَأَخْرَ ، وَأَحَادَ .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة . (٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

وَمَوْحَدَ ، إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ ، وَدَنَائِرَ ، وَسَلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ،
وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ .

قَالَتْ التَّائِيثُ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَأْتِرُ
بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةٍ كُلِّ هِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ .

وَتَقَعَيْنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَالتَّائِيثِ ، وَالْمُعْجَمَةِ ، وَشَرَطُ الْمُعْجَمَةِ :
عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَصَاتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا
الْقَاءَ ؛ فَمُرْيَانٌ ، وَأَرْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْزَبٌ — بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٌ —
مُنْصَرِفَةٌ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ « هِنْدٌ » وَجِهَانٌ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرًا وَبَلْخَ ،
وَكَعْمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بِأَبٍ حَذَامٍ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمَمْ بِرَاءِ كَسْفَارٍ ، وَأَمْسٍ لِمَعِينٍ
إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَسَحَرُ هِنْدَ الْجَمِيْعِ إِنْ
كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا .

ش — الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحُرُوكَاتِ الْعَرَفُ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ
الْأَصْلِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ هِلْتَانِ مِنَ عِلَلِ تِسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَقَدْ
جَمَعَ الْعِلَلِ التِسْعِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مَن قَال :

أَجْمَعُ ، وَزَيْنٌ ، عَادِلًا ، أَنْثٌ ، بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبٌ ، وَزَيْدٌ هَجْمَةٌ ، فَالْوَصْفُ ، قَدْ كَلَّمَ
وَهَذَا الْبَيْتُ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي أُثْبِتُهُ فِي الْمَقْدِمَةِ ، وَهُوَ لِابْنِ الْفَحَّاسِ ،
وَقَدْ مَثَلْتَهَا فِي الْمَقْدِمَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهِيَ أَنَا أَمْرَحُهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَأَقُول :

الْعِلَّةُ الْأُولَى : وَزَيْنُ الْفِعْلِ ، وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى وَزْنِ خَاصٍ
بِالْفِعْلِ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي وَزْنِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ
كَأَنَّ تَسْمَى رَجُلًا « قَتَلَ » بِالتَّشْدِيدِ ، أَوْ « ضَرَبَ » أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أُبْنِيَّةٍ مَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ « انْطَلَقَ » وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ؛
فَإِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانُ كُلُّهَا خَاصَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي مِثْلُ : « أُحْمَدَ » وَ « زَيْدَ »
وَ « بَشَّكَرَ » وَ « تَغَلَّبَ » وَ « تَرَجَّسَ » عَلَمًا .

الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ : التَّرَكِيبُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ كَأَمْرِيءِ الْقَيْسِ ؛ لِأَنَّ

الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة ؛ فلا تكون مُقتَضِيَّةً للجر بالفتحة ، ولا تركيبَ الإسناد كشأبَ قرناها وتأبطَ شراً ، فإنه من باب المحكى ، ولا التركيبَ المزجى المختوم بويبه مثل سيديويبه وهمرؤويه ؛ لأنه من باب المبنى ، والصرفُ وعدمه إنما يقالان في المغرب ، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يحتم بويبه ، كبتلآبك وحضرت موت ومعد يكرّب .

الملة الثالثة : العُجْمَة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأجمية .

كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب .

وجميعُ أسماء الأنبياء أجميةٌ إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ،

وشعيب ، وهود^(١) ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران ؛ أحدهما : أن تكون الكلمة علماً فى لغة

المعجم كما مثلاً ؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنس ثم جعلناها علماً وجب صرفُها ،

وذلك بأن تسمى رجلاً بلجأم ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة

أحرف ؛ فهذا انصرف نوحٌ ولوط ، قال الله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ)^(٢)

وقال الله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)^(٣) وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النُّحَويِّينَ أَنْ

هذا النوع يجوز فيه الصرفُ وعدمه فليس بمصيب .

الملة الرابعة : التعريفُ ، والمراد به تعريفُ العلمية ؛ لأن المضمرة والإشارات

والموصولات لا سبيلَ لدخول تعريفها فى هذا الباب ؛ لأنها مبنيات كلها ، وهذا

بابُ إعراب ، وأما ذر الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم

دخَلَتْه الأداة أو أضيفَ المجرُ بالكسرة ؛ فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة ؛

وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية .

(١) وبقى اثنان على الراجع - وهانوح ، ولوط - وقد اعتبرها المؤلف أعجميين ،

بدليل ما بعده ، وهو رأى فيها .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٣) الآية ١ من سورة نوح .

العلة الخامسة : العَدْلُ ، وهو : تَحْوِيلُ الاسمِ من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .
فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ ؛ أحدهما : مُقَلُّ ، وذلك في المذكر ،
وعَدْلُهُ من فاعل ، كَمُمَرَّ ، وَزُفَرَّ ، وَزُحَلَّ ، وَجُمِعَ ، والثاني : فَعَالٍ ، وذلك
في المؤنث ، وعَدْلُهُ عن فاعلة ، نحو حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ^(١) . وذلك في لغة
تميم خاصة ؛ فأما الحجازيون فيبدونهم على الكسر ، قال الشاعر :

١٤٢ — أُنَارِكَةُ تَدَلُّهَا قَطَامٌ ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة
الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش — وقد زوجها ثم أنكر عليها — في قصة طويلة :
خَبْرِي رَقَاشٍ لَا تَكْذِيبِي أَيْمُرُ زَنْبِتِ أَمْ بِهِجِينِ ؟
أَمْ بِمَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِمَبْدٍ أَمْ بِدُونِ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِذُونِ ؟
١٤٢ — هذا البيت مطلع كلمة طوية للنايفة الديباني ، يمدح فيها عمرو بن هند ،
وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه للنذر .

اللغة : «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدللها»
التدلل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخاف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة .
الإعراب : «أناركة» الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ،
«تدللها» تدال : مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدال مضاف وضمير
الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر للبتدأ ؛ لأن للبتدأ
وصف معتمد على الاستفهام . وقطام مبنى على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل
ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضى «والسلام» معطوف بالواو
على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «قطام» فإنه علم على زنة فعال — بفتح الفاء — فهو معدول
عن قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ؛ إذ لو كان معربا
لارتفع لأنه في موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبتة ، فلما لم يكن مرفوعا في اللفظ حكمتنا
بيناه له ليكون رفعة محليا .

وقال الآخر :

١ - إذا قالت حَذَامٍ فَصَدَّقُوها

فإنَّ القَوْلَ ما قالت حَذَامٍ^(١)

فإن كان آخره راء كسفاً - اسم لماء ، وحضارٍ - لكوكب ، ووبارٍ - لقبيلة ؛ فأكثرهم يُوافقُ الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعرابَ ومنع الصرفِ^(٢) .

وبما اختلف فيه التميميون أيضاً « أمس » الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم يمدونه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه ممدولٌ عن الأمس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسٌ بما فيه » ، ويبنّيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول : « اعتكفتُ أَمْسٍ » ، و « ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسٍ » ، وبعضهم يُعزِّبُه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدرِ هذا الشرح^(٣) .

وأما « سَحَرٌ » فجميع العربِ تمدونه من الصرف ، بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني : أن يكون من يوم معين ، كقولك : « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرٌ » ؛ لأنه حينئذ ممدولٌ عن السَحَرِ ، كما قدَّرَ التميميون « أَمْسٍ » ممدولاً عن الأمس ، فإن كان سَحَرٌ غيرِ يومٍ معينٍ انصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٤) .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول (ص ١٤) وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به هنا كالاستشهاد به هناك ؛ فلاداعي لإعادة شيء من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ١٥) من القسم الأول ، وما بعدها .

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ١٥) من القسم الأول وما بعدها .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .
فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فُعَالَ ، وَمَقْمَلٍ ، وذلك في الواحد
والأربعة وما بينهما ، تقول : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثُنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثُلَاثَ وَمَثَاثَ ،
وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأربعةَ ؛
فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد »
معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى :
(أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(١) فَمَثْنَىٰ وما بعده صفة لأجنحة ،
والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ،
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » ؛ فثنى الثاني
للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير المدد « آخر » وذلك نحو قولك « مررتُ بنسوةٍ أُخْرَى » ؛
لأنها جمعُ الأخرى ، وأخرى أنتى آخر ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجلٌ
آخرٌ ، وأمرأةٌ أُخْرَى » والقاعدة أن كل فُعَلَى مؤنثة أفْعَل لا تستعمل هي ولا جمعها
إلا بالالف واللام أو بالإضافة ، كالكُبْرَى والصُفْرَى ، والكَبِيرِ والصُّفْرِ ، قال
الله تعالى : (إِنهَا لِأُخْدَى الكَبِيرِ) ^(٢) ولا يجوز أن تقول « صُفْرَى »
ولا « كُبْرَى » ولا « كَبْرَى » ولا « صُفْرَى » ولهذا لَحْنُوا العروضيون في قولهم :
فاصلة كُبْرَى ، وفاصلة صُفْرَى ، وَلَحْنُوا أَبَانُوسٍ في قوله :

١٤٣ — كَانَ صُفْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَا قِيمَا

حَضْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) من الآية ١ من سورة فاطر . (٢) من الآية ٣٥ من سورة المدثر .

١٤٣ — هذا البيت من كلة لأبي نواس — بضم النون ، وفتح الواو مخففة —
واسمه الحسن بن هاني ، الحكيم ، الدمشقي ، يصف فيه الحجر ، وقبله قوله :

سَاعِرٌ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنظَرٍ عَجَبِ
قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُبْحًا تَوْلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهْمِ

فكان القياسُ أن يُقال « الأخرُ » ولكنهم عدّوا عن ذلك الاستعمال فقالوا:
« أخرُ » كما عدّل التميميون الأمسَ عن الأمسِ ؛ وكما عدّل جميعُ العربِ سحرَ
عن السحرِ ، قال الله تعالى : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(١) .

العلّة السادسة : الوصفُ ، كأخمرَ وأفضَلَ ، وسكرانَ ، وغضبانَ ، ويشترط
لاعتباره أمران ؛ أحدهما : الأصالة ؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً لم ترأت لها

اللفّة : « فقاومها » وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى « فواقمها » وهي
على هذه الرواية جمع فاقمة ، وأراد بهما ما يطوف فوق الكأس من النفاخت إذا مزجت
الخمر بالماء ، ويروى « فقاومها » وهي جمع فقاومة - بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه في
معنى الرواية الأولى ، وللوجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية « حصباء » هي
صغار الحصى .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « صغرى » اسم ، منصوب بفتحة مقدرة على
الأنف منع من ظهورها التعمير « وكبرى » معطوف عليه « من » حرف جر « فقاومها »
فقاوم : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
صفة لاسم كأن وما عطف عليه « حصباء » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحصباء
مضاف و « در » مضاف إليه « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر
كأن « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض

التمثيل به : قوله « صغرى وكبرى » فإن الثؤاف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل
واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس ؛ لأن من
حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من ال والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن
أمر الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاومها - إلخ ، أو
يقول : كأن الكبرى والصغرى - إلخ .

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى
الصفة المشبهة : أي كأن الفقاومة الصغيرة والفقاومة الكبيرة من فقاوم هذه الخمر - إلخ ،
والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب
فيها الإفراد والتأنيث ، وهذا هو الذي فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس
للطرد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين : لاصقة كبرى ،
ولاصقة صغرى ؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغروا كبر
(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

الوصفية لم يُعْتَدَّ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْوَانًا ، وَأَرْزَابًا » عن معناها الأصلي - وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت : هذا قلبٌ صَفْوَانٌ ، وهذا رَجُلٌ أَرْزَابٌ ، فإنك تعرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث ، فلمذا تقول : مَرَّزْتُ رَجُلًا عُرِّيَانًا ، ورجل أَرْزَلٌ^(٢) ، بالصرف ، لقولهم في المؤنثة : عُرِّيَانَةٌ ، وَأَرْزَلَةٌ ، بخلاف « سكران » و « أحر » فإن مؤنثهما سَكْرَى وَحَمْرَاءُ ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الأحاد ، وهو نوعان : مَفَاعِلٌ ، كمسجدٍ ودَرَامٍ ، وَمَفَاعِيلٌ ، كمصاييح وطواويس .

العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألفُ والنونُ الزائدتان ، نحو سَكْرَانٍ ، وَعُمَانٍ .

العلة التاسعة : التأنيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف كحُبْلَى وصَحْرَاءُ ، وتأنيث بالتاء كطَلْحَةَ وَحَمْرَةَ ، وتأنيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسُمَادَ ، وتأنيث الأول منها في منع الصرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط كما سيأتي ؛ وتأنيث الثاني مشروط بالعلوية كما سيأتي . وتأنيث الثالث كتأنيث الثاني ، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جَوَازُهُ ؛ فالأول مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أمور ؛ وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُمَادَ وزَيْنَبَ ، وإما تحريك الوسط كسَقْرَ وَأَخَى ، وإما المعجمة كَمَاةَ وَجُورَ وَحَمْسَ وَبَلِيحَ ، والثاني فيما عدا ذلك كهمْدَ ودَعْدَ وَجَمَلَ ؛ فمذه يجوز فيها الصرفُ وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَاهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقِ دَعْدُ فِي الْعَابِ

(١) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ إِحْجَاةٌ هَذَا الْأَرْزَلُ الْكَرَّ ؟

١٤٤ - هذا البيت من عواهد سيويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبة الأهل إلى

جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به المؤلف في كتابه هذور الذهب (رقم ٢٣٨) .

فهذه جميعُ المَلَلِ ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يُؤثِرُ وَحَدَهُ ، ولا يحتاج إلى انضمامِ عِلَّةٍ أُخرى ، وهو شَيْئَانِ :
الجمعُ ، وألِفُ التَّأْنِيثِ .

والثاني : ما يُؤثِرُ بشرط وجود العملية ، وهو ثلاثة أشياء : التَّأْنِيثُ بغير الألف ،
والتركيب ، والعُجْمَةُ ، نحو « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » . ومن
هَمَّ أَنْتَصَرَفَ صِنَجَةً وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا أَجْمِيًا ، وصَوَّلَجَانِ ، وَإِنْ كَانَ أَجْمِيًا إِذْ زِيَادَةً ،
وَمُسَلَّمَةً وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا وَصَفًا ، لا نقفاء العملية فيهن .

الثالث : ما يُؤثِرُ بشرط وجود أَحَدِ أمرين : العملية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة

اللغة : « تتلفع » تتلفع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد
« العلب » بضم ففتح - جمع علبة ، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه
الأعراب « دعد » اسم امرأة .

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية ، رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهي لا تلبس
لباس الأعراب ، ولا تغتدى غذاءهم .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل »
جار ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ومتر من « متررها » مضاف إليه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ، ومتر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد »
فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبني للمجهول
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد » نائب فاعل
تسق « في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » في اللرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثي ساكن
الوسط غير أعجمي ، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وغير منون في الجملة
الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ،
ولم يكن أعجمياً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

أيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثلُ تأثيرها مع العلية « عَمْرُ ، وأَحَدُ ، وسَلْمَانُ » ومثالُ تأثيرها مع الصفة « ثَلَاثُ ، وَأَحْمَرُ ، وَسَكْرَانُ » .

ص - بابٌ : التَّعَجُّبُ أَيْ صَيِّغَتَانِ : مَا أَفْعَلُ زَيْدًا ، وَإِفْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، وَ « أَفْعَلُ » فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ « مَا » وَ « زَيْدًا » مَقْمُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » . وَأَفْعَلُ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلُ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَعْدَابِ الْبَعِيرِ ، أَيْ : صَارَ ذَاغُدَةً ، فَغَيْرُ الْاَلْفِظِ ، وَزَيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ الْاَلْفِظِ ، فَمِنْ ثَمَّ آزَمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى . وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ، ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ، تَامٍ ، مُثَبَّتٍ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلٍ .

ش - التعجب : تَفَعَّلَ مِنَ الْعَجَبِ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي النُّحُو كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ)^(١) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجِسُ حَيْبًا وَلَا مَيْتًا » وَقَوْلِهِمْ : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٤٥ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

١٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في صدور الذهب (رقم ١٢١) .

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف ، على مثال سبب وأسباب ، والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها ، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيداً » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » خبر للمبتدأ ، وهذا أحسن الأعراب لئلا يخل هذه العبارة « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها « موطأ » نعت

والمُبْجُوبُ له في النحو صيغتان : « مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَأَفْعِلَ بِهِ » .
فأما الصيغة الأولى فما : أسم مبتدأ ، واختلاف في معناها على مذهبين :
أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ،
وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التمجيب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦ — عَجَبٌ لِيَتَلَّكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ

المنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس للنعوت الذي نعت بالنعوت السابق ، ورحب مضاف و «الذراع» مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التمجيب ؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، وهذا التعبير ليس هو للمبجوب له في علم النحو بعنوان التمجيب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله «ياسيدا» وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم ، واسكنه لما اضطر إلى تنوينه عاملاً معاملة النكرة غير المقصودة ، فنصبه منونا .

١٤٦ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فمنهم من نسبه لزراعة الباهلي ، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن العوث بن طيء ، ومنهم من نسبه لطنى بن أحمز السكناني ، ونسبه سيويوه لرجل من مذحج ولم يعينه ؛ وقد استشهد بهذا البيت سيويوه (ج ١ ص ٦١) والأشموني في باب للبتدأ والخبر (رقم ١٤٦) .

الإعراب : «عجب» مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «اتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا للبتدأ ، أو خبره محذوف ، أو عجب خبر للبتدأ محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، حذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة ، وإقامة : مبتدأ ، وإقامة مضاف وباء للتعلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور عملاً (٢١ — شرح فطر الندي)

وإما لأنها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً ، كما قالوا في « شراً أهره ذاكاب » : إن معناه شر عظيم أهره ذاكاب .
والثاني : أنها تحتل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيداً عظيم ، أو الذي حسن زيداً شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .
وأما « أفعل » فزعم الكوفيون أنه اسم ؛ بدليل أنه يُصغَرُ ، قالوا : « ما أعيسنه » و « ما أميلحه »^(١) ، وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، يقال : « ما أفقرني إلى عفو الله » ، ولا يقال : « ما أفقرى » وأما التصغير فشاذ ، ووجهه أنه أشبه الأسماء موصوفاً بجموده وأنه لا مصدر له ، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنٍ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُدنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها ، وفي « أحسن » ضمير مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذي دلنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يمود إلا على الأسماء .
و « زيداً » مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماضٍ ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم .

على ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى « أوجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ، إذ تدل على ما يدل عليه « أوجب » ؛ ففي هذا البيت قوله « أوجب » نكرة ، ولدلائها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ؛ فتكون « ما » التي في قولهم « ما أحسن زيداً » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدلائها على معنى التعجب ، فافهم هذا .
(١) من ذلك قول الشاعر :

يا ما أميلح غزلاً لنا شدن لنا من هو ليأسكن الضال والسمر

وأما الصيغة الثانية فأفعل ففعل بانفاق ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التمجيب ، وهو خال من الضمير ، وأصل قولك : « أحسن يزيد » أحسن زيد : أى صار ذا حسن ، كما قالوا : أوزق الشجر ، وأزهر البستان ، وأثرى فلان ، وأثرب زيد ، وأغد البعير^(١) ، بمعنى صار ذا ورق ، وذا زهر ، وذا ثروة ، وذا متربة — أى فقر وفاقة — وذا غدة^(٢) ؛ فضمّن معنى التمجيب ، وحوّلت صيغته إلى صيغة أفعل — بكسر الهمزة — فصار : أحسن زيد ؛ فأستقيم اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ؛ فصار : أحسن يزيد ، على صيغة أمر يزيد ؛ فهذه الباء تشبه الباء في (كفى بالله شهيداً)^(٣) فى أنها زيدت فى الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف ، قال سحيم :

١٤٧ — عميرة ودع إن تجهزت غازياً

كفى الشيب والإسلام المرء ناهياً

- (١) الغدة — بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة — طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول : أغد البعير فهو مغد ، وأغد القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .
- (٢) من الآيتين ١٦٦ و ٨٧ من سورة النساء ، ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .
- ١٤٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد استشهد به الأشموني فى باب التمجيب (رقم ٧٣٦) ، والمؤلف فى أوضحه (رقم ٣٧٩)
- اللغة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصلمها والتودد إليها « تجهزت غازياً » أراد أعددت الغدة للغزو فى سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع فى ديوان سحيم (ص ١٦) « إن تجهزت غادياً » .
- لمعنى : أترك مواصلة الغوانى والتودد إليهن إذا كنت قد عزمته على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الفنى والضلال ، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتلك .
- الإهراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله وهو ودع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، إن ، حرف شرط جازم يحزم فعلين

ولا يُبْنَى فعلُ التعجبِ واسمُ التفضيلِ إلا مما استكمل خمسةَ شُرُوطٍ :
أحدها : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل ، ولهذا خُطِيءَ مَنْ بَنَاهُ
من الجلفِ ، والحمار ؛ فقال : ما أَجْلَفَهُ ، وما أَحْمَرَهُ ، وشَذَّ قَوْلَهُمْ : ما أَلْهَهُ ،
وهو أَلَسٌ مِنْ شِظَاظٍ (١) .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « دَخَرَجَ ، وَأَنْطَاقَ ،
وَأَسْتَخْرَجَ » وعن أبي الحسن جَوَازُ بِنَائِهِ من الثلاثي الأزيدِ فيه ، بشرط
حَذْفِ زوائده ، وعن سيبويه جواز بِنَائِهِ من أفعلٍ ، نحو « أَكْرَمَ ،
وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « مَاتَ ،
وَقَتِيَ » لأن حقيقتيهما واحدة ، وإنما يتمجب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ ، وَقُتِلَ » .
الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على وزن أفعلٍ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو
« عَمِيَ ، وَعَرِجَ » وَشِبْهِهِمَا من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو « سَوِدَ ،
بِنِ نَحْوِ « كَمِيَ ، وَدَعِجَ » ونحوهما

جوابه وجزاؤه « تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط

مبنى على الفتح للقدرة في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح في محل
رفع « غازيا » حال من الفاعل « كفى » فعل ماض « الشيب » فاعل « والإسلام » معطوف
عليه « المرء » جار ومجرور متعلق بقوله « ناهياً » الآتي « ناهياً » حال من الشيب .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور
بالباء الزائدة كالتى في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : (كفى بالله شهيداً)
فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه
مفارقة هذه الباء للباء التى في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك « أجمل بالمتهد » فإن
هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً .

(١) شظاظ - بزفة كتاب - اسم رجل من بني ضبة ، يضرب به المثل في اللصوية

فيقال : ألس من شظاظ ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٢٧٤٥ -

٣٧٤٧ بتحقيقنا)

من أفعال الحلي، التي الوصفُ منها على وزن أفعلٍ ؛ لأنهم قالوا من ذلك: « هو أعشى ، وأعرج ، وأشود ، وأحمر ، وألبي ، وأذعج » .

ص - بابٌ : الوقفُ في الأفضحِ على نحوِ « رَحْمَةٍ » بالهاء ، وعلى نحوِ « مُسَلِّمَاتٍ » بالتاء .

ش - إذا وقِفَ على ما فيه تاء التانيث ؛ فإن كانت ساكنة لم تنير ، نحو « قَامَتْ » و « قَعَدَتْ » وإن كانت متحركة : فإما إن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء ، أولاً ؛ فإن لم تكن كذلك فالأفضحُ الوقفُ بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضُ يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)^(١) ، و (وَإِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ)^(٢) بالتاء ، وشميع بعضهم يقول : يا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ! فقال بعضُ من سَمِعَهُ : والله ما أحفظُ منها آيتُ ، وقال الشاعر :

١٤٨ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُذْهِ أُمَّتْ

(١) من الآية ٦٦ من سورة الاعراف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبي النجم ، العجلي ، وقد أنشده

للؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف ، و « مسلمات » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » مصدرية « وبعدها » معطوف على سابقة « وبعدها » كذلك « كانت » كان : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، و نفوس مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه ، وما

وان كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوقْفُ بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء ،
وسُمِّعَ من كلامهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاءَ ؟ » وقالوا : « دَفَنُ الْجَبَّاهِ
مِنَ الْمَسْكُرْمَاهِ » وقد نَبَّهْتُ على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء ، و « مسلمات »
بالحاء بقولي بـمدً : « وَقَدْ يُنْكَسُ فِيهِنَّ » .

ص - وَطَى نَحْوِ « قَاضٍ » رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ « الْقَاضِي »
فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَقْصُودِ - وَهُوَ الْأِسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ
مَا قَبْلَهَا - فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا ، أَوْ لَا .

فإن كان مُنَوَّنًا فالأصحُّ الوقْفُ عليه رفْعًا وجرًّا بالحذف ، تقول : هذا
قَاضٍ ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير
على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (وَإِسْكَالٌ قَوْمٍ هَادِي)^(١) ،
(وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي)^(٢) ، (وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقِي)^(٣) .

وإن كان غير مُنَوَّنٍ فالأصحُّ الوقْفُ عليه رفْعًا وجرًّا بالإثبات ، كقولك : هذا
القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز الوقْفُ عليه بالحذف ، وبذلك وقف الجمهور على
(القمائل) و (التلاق) في قوله تعالى : (وَهُوَ الْكَبِيرُ الْقَمَائِلُ)^(٤) (أَيُنْذِرَ يَوْمَ

المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بمد إليه : أى من بعد
كون نفوس القوم عند الغلظة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلظت » وقوله « أمت » أما
الأول فأصله مسلمة - بفتح الميم - فقلب هاء التانيث تاء في الوقف ، ومثله الغلظة
وأمة ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ،
تشبيها لها بهاء التانيث .

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد (٢) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد (٤) من الآية ٩ من سورة الرعد

التَّلَاقِ»^(١) ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأوضح .

ص — وَتَدُّ يُفَكِّسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير^(٢) راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء ، وإثبات تاء «مُسَلِّمَات» وحذف ياء «قَاضٍ» وإثبات ياء «القَاضِي» أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء ، وعلى «مُسَلِّمَات» بالهاء ، وعلى «قَاضٍ» بالياء ، وعلى «القَاضِي» بالحذف .

ص — وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلا الياء .

ش — إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إثبات يائه ؛ فإن كان مُنَوَّنًا أبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا)^(٣) ، وإن كان غير مُنَوَّنٍ وقف على الياء كقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٤) .

ص — وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ (لَنَسْفَعًا) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلِفِ .

ش — يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل : أحداها : « إذا » هذا هو الصحيح ، وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يُوقَفُ عليها بالنون ، وبني على ذلك أنها تسكتب بالنون ، وليس كما ذَكَرَ ، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو : (وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدَأ)^(٥) أنه بالالف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا)^(٦) ،

(وَلَيَكُونًا)^(٧) وقف الجميعُ عليهما بالالف ، قال الشاعر :

(١) من الآية ١٥ من سورة (المؤمن) (٢) يريد الضمير الذي في قوله «فيهن»

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران (٤) من الآية ٢٦ من سورة القيامة

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الكهف (٦) من الآية ١٥ من سورة العلق

(٧) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

١٤٩ — وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
أصله « أَفْوَدَنَّ » .

الثالثة : تَقْوِينُ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ ، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا» هذا وَقَفَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ
بِالْأَلْفِ ، إِلَّا رِبِيْعَةً فَإِنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى نَحْوِ «رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالْحَذْفِ ، قَالَ شَاعِرُهُمْ :
١٥٠ — أَلَا حَبَّذَاغُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتُ قَلْبِي بِهَا هَامًا دَانِفًا



١٤٩ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هياها لكي يمدح
بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها اينشدها بين يديه ، فمنعته قريش أن يصل
إليه ، وأغرته بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحة (رقم ٤٧٦) .
الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف حرف خطاب
« والميتات » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث
سالم « لا » ناهية « تقرنبا » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة
مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ،
وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين « الشيطان »
مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « والله » الواو عاطفة ، الله : منصوب على
التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة المنقلبة ألما للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة
ألما لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « اعبدا » فإن أصله « اعبدن » بنون التوكيد الخفيفة ؛ فلما أراد
الوقف قلب هذا النون ألفاً

١٥٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة « حبذا » كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « حب » الذي هو
فعل ماض ، « وذا » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقيل : هي
الآن كنان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا : فمنهم من
قال : هي فعل تغليبا لصدورها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليبا لعجزها ، فأما الذين قالوا

ص - كَأَيُّ كَتَبِينَ .

ش - لما ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً ؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف ، وعن السكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً ، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبةً كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ؛ فَرَقًا بينها وبين « إذا » الشرطية والفتجائية ، وقد تلخص [أن] في كتابة « إذا » ثلاثة مذاهب : بالألف مطاقاً ، والنون مطلقاً ، والتفصيل .

هي كلمتان فقد جعلوها فعلاً وفاعلاً على ما سنعرب عليه البيت ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأً والاسم المرفوع بعده خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح - أو المحبوب - غنم « هاتماً » اسم فاعل فمسله قولك : هام فلان على وجهه يهيم ، إذا كان لا يدري أين يتوجه « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض ، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبئ به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعى الاهتمام ولو ادعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماضٍ دال على المدح ، ذا : فاعل حب ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « تركت » ترك : فعل ماضٍ ، والناء هلامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم « قلبي » : قلب : مفعول به لترك ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هاتماً الآن « هاتماً » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لها تامة ، أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها سكون الوقف . الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موضع هذه الكلمة نصب ؛ لكونها حالاً أو نعناً للاسم المنصوب ، على ما قررناه في الإعراب ، واسكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف .

ص - وَتُكْتَبُ الْأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ « قَالُوا » دُونَ الْأَصْلِيَّةِ
 كـ « زَيْدٌ يَدْعُو » وَتُرْتَبِعُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ ، كـ اسْتَدْعَى وَالْمَصْطَفَى ،
 أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ كَرَمَى وَالْفَتَى ، وَأَلْفًا فِي غَيْرِهِمْ كَقَفَا وَالْمَصَا ، وَيُنْكَشِفُ
 أَمْرُ الْفِعْلِ بِالْقَاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالاسْمُ بِالثَّنْئِيَّةِ كَمَعْوَيْنِ
 وَفَتَيْيِنِ .

ش - لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر
 مسألتين مهمتين من مسائلها :

إحداها : أنهم فرقوا بين الواو في قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها في قولك :
 « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجردوا الأصلية من الألف ؛
 قصداً للتفرقة بينهما .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّرُ أَلْفًا ، ومنها ما يُصَوَّرُ يَاءً .

وضابطُ ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء ؛
 صُوِّرَتْ يَاءً ، مثالُ ذلك في النوع الأول « اسْتَدْعَى ، وَالْمَصْطَفَى » وفي النوع الثاني
 « رَمَى ، وَهَدَى ، وَالْفَتَى ، وَالْهَدَى » وإن كانت ثلاثة منقلبة عن واو صُوِّرَتْ
 أَلْفًا ، وذلك نحو « دَعَا ، وَعَفَا ، وَالْمَصَا ، وَالْقَفَا » .
 ولما ذكرتُ ذلك احتججتُ إلى ذكر قانونٍ يتميز به ذواتُ الواو من
 ذواتِ الياء .

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعل وصلته بقاء المتكلم أو المخاطب ؛ فهما
 ظهر فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ،
 وفي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْتُ ، وَعَفَوْتُ .

وإذا أشكل أمرُ الاسم نظرتُ إلى ثنوية ، فهما ظهر فيها فهو أصله ، ألا ترى
 أنك تقول في « الفقى ، والهدى » : الْفَقْيَانِ ، وَالْهَدْيَانِ ؛ وفي « العصا ، والقفا » :
 الْمَعْوَانِ ، وَالْقَفْوَانِ ، وما أحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى :
 وَتَثْنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ، وَإِنْ رَدَدْتَ لِأَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَهْلًا

قال الحريري رحمه الله تعالى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ بِيَاءٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ

• • •

ص - فصل : همزة اسم - بكسر وضم ، وأست ، وابن ، وأبنت ، وأبنة ، وأمرى ، وأمرأة ، وتثنيتهن ، وأثنين ، وأثنتين ، والغلām ، وأبنت الله - في القسم - بفتحهما أو بكسر في أيمن - همزة وصل ، أي : تثبتت ابتداءً وتُحذفُ وصلًا ، وكذا همزة الماضي المتجاوز أزبعة أحرفٍ كاستخرج وأمره ، ومصدره ، وأمر الثلاثي ، كافتل ، وأغز ، وأغزى ، بضمتين ، وأضرب وأمشوا وأذهب بكسر كالتبواقي .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي : التي تثبتت في الابتداء ، وتُحذفُ في الوصل - والكلام فيها في فصلين :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقر أن الكلمة إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : أسم ، وأست ، وابن ، وأبنة ، وأبنت ، وأمرؤ ، وأمرأة ، وأثنان ، وأثنتان ، وأبنان ، وأبنان ، وأمرآن ، وأمرأتان ، قال الله تعالى : (فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ)^(١) .

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَّتُوهَا)^(٢) (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ)^(٣) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر ، وهي مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق ،

والاقتداء^(٤) والسداسية ، كالاستخراج .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران (٤) في نسخة «الافتدار» وكتلتها صواب

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع ، نحو : أعود الله ، استغفر الله ، وأحمد الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع ، فالثلاثي نحو «أخذ ، وأكل » والرباعي نحو «أخرج ، وأعطى » وإن كان خماسياً أو سداسياً ، فهمزاته همزات وصل ، نحو «انطلق ، واستخرج » وأما الأمر : فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع ، كقولك « يا زيد أكرم عمراً » ، و « يا فلان أجب فلاناً »^(١) .

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك « الغلام » والفرس » وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خير » و « شر » في الحالين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع ، نحو « أم ، وأو ، وأن » .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل .

أهم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر ، وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو « اسم » وقد أشرت إلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر أو ضم » ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو « أيمن » المستعمل في القسم في قولهم : « أيمن الله لأفعلن » وهو اسم مفرد مشتق من أيمن ، وهو البركة ، لا جمع أيمن خلافاً للفراء ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي « بفتحهما أو بكسر همزة أيمن » ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثة ضمّاً متأصلاً نحو « أقتل ، واكتب ، وادخل » ودخل تحت قولنا « متأصلاً » نحو قولك المرأة « اغزى ياهند » لأن أصله « اغزوى » بضم الزاي

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني .

وكسر الواو - فأسكنت الواو للاستئصال ، ثم حذفتم ، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء ، وقد أثرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ، ومثلت قبلها باغز ؛ لأنه على أن الأصل « اغزوى » - بالضم - بدليل وجوده إذا لم توجد ياء الخطابية ، وخرج عنه نحو قولك « أمشوا » فإنه يبتدأ بالكسر ؛ لأن أصله « أمشيوا » بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستئصال ، ثم حذفتم لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ، ولتسليم من القلب ياء ، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب ؛ لتقريبه على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يقوم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب ، وكسروا في مثل أضرب ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل أذهب ؛ ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ، ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصل الباب .

وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مذهب المبانى ، مشيد المعانى ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تقر به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل المسود :

إِنْ يَحْسُدُونِي فإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ
قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلِ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِيدُ

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي سُدُورِهِمْ
لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ^(١)

(١) في قول الشاعر « يجدوني » من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو =

شرح قطر الندى : لابن هشام

والى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم معروفاً ، وعلى النفع به
موقوفاً ؛ وأن يكفينا شرَّ الحساد ؛ ولا يفضحنا يوم التنادا بمنه وكرمه ؛ إنه
الكريم التواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ،
والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزم قبلها نون الوقاية ؛ فكان يذنبى أن يقول « أنا
الذى يجدونى » بنونين : إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما فى قوله تعالى :
(لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) وكما فى قوله سبحانه (أتعدائى أن
أخرج) هذا هو الأصل .

ها : إثبات النونين من غير إدغام كالأيتين
فى قوله تعالى : (أغير الله تأمرؤنى أعبد)
، والعلماء يختلفون فى المذووفة منهما : أهى نون
رجح أن المذووفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية آتى
الفعل من الكسرة التى لا تدخله ، والمآتى به لمرض
حذفت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء

للتكلم - فى نحو قول الشاعر :

أبيتُ أُمْرِي وَتَبِيئِي تَدْلِكِي شَمْرَكِ بِالْمَنْبَرِ وَالْمَسْكِ الذِّكْرِي

فإن الأصل : أبيت أسرى وبيئى تدلكين شمرك - إلخ

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس ، وينسب لسكيب

ربيعه ، وينسب لغيرها :

يَا لَكَ مِنْ مُنْمَرَةٍ بِمَمَرٍ خَلَّالِكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَأَضْفِرِي

وَنَقْرِي مَا شِدْتِ أَنْ تُقْرِي قَدْ رُفِعَ النَّخْ فَمَاذَا تَمْحَذِرِي

أصله « فمأذا تمحذرين » حذف نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبي حية النخري :

أَبِالْمَوْتِ الذِّى لَا بُدَّ أَنْى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُنْخَوْفِينِي ؟

أصله « نخوفينى » حذف نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تتحصر .

قال أبو رجاء : محمد محي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم ،
رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين
والشهداء !!

قد تم - بحمد الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة
عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من
عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية) .
وأنا أسأل الله تعالى أن يدفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به
ووجهه الكريم ؛ ليكون لي حُجَّةً يوم الدين ، آمين .

فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام

١ — فهرس الموضوعات .

٢ — فهرس الشواهد .

الموضوع	ص	الموضوع	ص
«إذما» حرف شرط عند سيويوه ،	٢٧	كلثما ابن خلدون عن ابن هشام	٣
وطرف عند المبرد وجماعة		خطبة صاحب سيل المدي	٤
«مهما» اسم شرط عند الجمهور ،	٣٧	ترجمة ابن هشام	٦
وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف		خطبة للؤلف ابن هشام	١٠
«ما» الصدرية ، ومعنى مصدريتها	٤١	تعريف الكلمة	١١
ذهب سيويوه إلى أنها حرف ، وزعم	٤٢	بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	١١
الأخفش وابن السراج أنها اسم		انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	١٢
ترد «لا» في العربية لثلاثة معان	٤٢	علامات الاسم	١٢
«لا» الرابطة لوجود شيء بوجود	٤٣	انقسام الاسم إلى معرب ومبني	١٣
غيره حرف عند سيويوه ، وظرف عند		اختلاف العرب في باب «حذام»	١٤
الفارسي وجماعة		اختلاف العرب في كلمة «أس»	١٥
جميع الحروف مبنية	٤٣	مراداً بها اليوم الذي قبل يومك	
صور ائتلاف الكلام ست ، ولكل	٤٤	للبنى على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	١٩
صورة أنواع		لقبل وبعد ونحوها أربع حالات	١٩
تعريف الإعراب ، وبيان أنواعه ،	٤٥	للبنى على السكون مثل كم ومن	٢٦
وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل ،		الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم	٢٦
وما يختص به كل واحد منهما ،		علامة الفعل للماضي ، وحكمه	٢٧
وبيان العلامات الأصول والفروع		نعم وبتس فعلان ، خلافاً للكوفيين	٢٧
الباب الأول مما خرج عن الأصل :	٤٦	ليس فعل ، خلافاً للفارسي	٢٨
الأسماء الستة ، وبيان إعرابها		عسى فعل ، خلافاً للكوفيين	٢٨
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٤٦	علامة فعل الأمر ، وحكمه	٣٠
الأفصح استعمال «الهن» منقوصاً	٤٧	هلم : اسم فعل في لغة الحجازيين ،	٣١
بمخذف لأمه كقند		وفعل أمر في لغة بني تميم	
البيان الثاني والثالث : المثني ،	٤٨	هات وتعال : فعلا أمر ، خلافاً	٣١
وجمع المذكر السالم		لبعض النعويين	
بيان إعراب المثني ، وبيان ما يلحق	٤٨	علامة الفعل المضارع	٣٣
به بشرط ، ومن غير شرط		حكم الفعل المضارع	٣٤
بيان إعراب جمع المذكر السالم ،	٤٩	بناؤه على السكون ومواضعه	٣٥
وبيان ما يلحق به		بناؤه على الفتح ومواضعه	٣٥
الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء	٥٠	إعرابه	٣٦
الرائدين ، وما ألفت		علامة الحرف	٣٦

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٦	لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين	٥٠	بيان إعراب هذا الجمع، مع بيان ما يلحق به
٦٧	الإضمار الواجب في أربع مسائل	٥١	الباب الخامس: مالا ينصرف
٦٨	المسألة الأولى: بعد «حق»	٥١	تعريف الاسم الذي لا ينصرف
٦٨	النصب بعد حق بأن المضمرة، لا يحق نفسها	٥٢	حكم الاسم الذي لا ينصرف
٦٨	رفع الفعل بعد حق ثلاثة شروط	٥٢	شروط جره بالفتحة الأيضا، أو يقترن بأل
٦٨	المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى إلى أو إلا	٥٤	الباب السادس: الأفعال الخمسة
٧١	المسألة الثالثة: بعد فاء السببية في جواب نفي أو طلب	٥٥	حكم هذه الأفعال
٧٦	المسألة الرابعة: بعد واو اللبية، في جواب نفي أو طلب أيضا	٥٥	الباب السابع: للفعل المضارع المعتل الآخر
٧٩	جواز الفعل المضارع على ضربين: ما يجزم فعلا واحداً، وما يجزم فعلين	٥٥	علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة
٧٩	الذي يجزم فعلا واحداً خمسة أشياء	٥٦	الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع
٨٣	الأول: الطلب، أمراً، أو نهياً	٥٦	الأول: المقصور
٨٣	الثاني: «لم»	٥٦	الثاني: المضاف إلى ياء المتكلم
٨٣	الثالث: «لما» أختها	٥٦	الثالث: المنقوص
٨٤	الرابع: اللام الطلبية	٥٦	الرابع: الفعل المعتل بالألف
٨٥	الخامس: «لا» الطلبية	٥٦	الخامس: الفعل المعتل بالواو أو الياء
٩٢	ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة	٥٧	رفع الفعل المضارع، والخلاف في رافعه
٩٣	إذ لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً	٥٧	نواصب المضارع
٩٣	وجب قرنه بالفاء	٥٧	الكلام على «لن»
٩٣	النكرة والمعرفة	٥٨	الناصب الثاني «كي» المصدرية
٩٤	تعريف النكرة	٥٨	الناصب الثالث «إذن»
٩٤	أقسام المعرفة ستة	٥٩	شروط النصب بإذن ثلاثة
٩٤	الأول: الضمير، وانقسامه إلى مستقر وبارز	٦٠	الناصب الرابع «أن» المصدرية ظاهرة أو مقدرة
		٦٢	لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات
		٦٤	إضمار «أن» إما جائز، وإما واجب
		٦٤	الإضمار الجائز في مسائل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٢	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغراقية	٩٥	البارز متصل أو منفصل ، والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١١٤	«أم» في لغة حمير كأل عند باقي العرب	٩٦	الثاني من المعارف : العلم ، تعريفة ، وانقسامه إلى شخصي وجنسي
١١٦	السادس من المعارف : للضاف إلى واحد من الخمسة	٩٧	ينقسم العلم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب ثلاثة
١١٧	للابتداء والخبر ، تعريف كل منهما ، وحكهما	٩٨	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام
١١٨	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، ما لم تكن نفس للابتداء في المعنى	٩٩	الثالث من المعارف : اسم الإشارة ، ألفاظ الإهارة ، ومواضعها
١١٩	إذا وقع الخبر ظرفاً فهو متعلق باسم أو فعل	١٠٠	المشار إليه قريب أو بعيد الرابع من المعارف : الاسم الموصول
١٢٠	لا يخبر بالزمان عن الذات	١٠١	الموصول خاص أو مشترك ، وألفاظ كل من النوعين
١٢١	يفى عن الخبر فاعل الوصف الاعتماد أو نائب فاعله	١٠٢	مق تكون «أل» موصولة ؟ مق تكون «ذو» موصولة ؟
١٢٤	تعدد الخبر لابتداء واحد	١٠٤	مق تكون «ذا» موصولة ؟
١٢٥	تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب	١٠٧	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
١٢٥	حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل	١٠٨	حذف العائد ، ومواضعه
١٢٦	النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع	١١١	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
١٢٧	كان وأخواتها	١١٢	الخامس من المعارف : ذو الأداة الخلافاً في الأداة ، أمي «أل» أم اللام وحدها ؟
١٢٩	قد يتوسط خبرها		
١٣٢	وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس		
١٣٣	يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
العطف على اسم « لا » مع تكرارها، وبدونه	١٦٨	١٣٦ يأتي ما عدا ليس وزال وفقى تماماً	
نعت اسم لا	١٦٩	١٣٨ ترد كان ناقصة، وتامة، وزائدة وشروط زيادتها	
« ظن » وأخواتها، عدد هذه الأفعال، والاستشهاد لكل منها	١٧٠	— يجوز حذف نون كاث بخمسة شروط	
الإلغاء، والتعليق، ومعنى كل منهما، وبيان الفرق بينهما	١٧٣	١٣٩ يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها	
الفاعل، تعريفه	١٨٠	١٤٢ « ما » النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط	
أحكام الفاعل	١٨٢	١٤٤ « لا » العافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط	
لا يتقدم على عامله	١٨٢	١٤٧ « لات » النافية تعمل عمل ليس بشروط	
لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع	١٨٢	١٤٧ « إن » وأخواتها، معنى هذه الحروف	
إن كان الفاعل مؤنثاً أنثى الفعل	١٨٢	١٤٩ إذا اتصلت بإحداها « ما » الحرفية بطل عملها إلا « ليت »	
يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع	١٨٣	١٥٢ إذا خففت « إن » المكسورة جاز إعمالها	
الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وقد يتأخر عن المفعول: جوازاً، أو وجوباً	١٨٤	— إذا خففت « لكن » أهملت	
قد يجب تقديم المفعول على الفاعل وقد يجب تأخيره عنه	١٨٤	١٥٣ إذا خففت « أن » المفتوحة عملت وجوباً، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور	
قد يجب تقديم المفعول على الفعل	١٨٦	١٥٧ إذا خففت « كان » عملت، وقد يذكّر اسمها، ويجب إن كان خبرها فعلاً أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد	
فاعل نعم وبئس	١٨٦	١٦١ لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفاً	
نائب الفاعل	١٨٧	١٦٣ تكسر همزة « إن » في مواضع	
بعض أسباب حذف الفاعل	١٨٧	١٦٤ يجوز دخول اللام على خبر إن، أو اسمها أو معمول خبرها، أو ضمير الفصل	
ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء	١٨٩	١٦٦ « لا » النافية للجنس، وشروط عملها	
شروط نيابة الظرف أو المصدر	١٨٩		
تغيير صورة الفعل إذا أسند للنائب عن الفاعل	١٩٠		
الاشتغال	١٩٢		
ضابطه	١٩٢		
يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب	١٩٣		
يترجح نصبه في مسائل	١٩٣		
يجب نصبه إن تقدمته أداة نخصا	٩٥		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
لام الاستغاث به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا	٢١٨	يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم	١٩٦
للمستغاث به استعمالان آخران	٢٠٠	قد يستوي رفعه ونصبه، وضابط ذلك	١٩٦
التدبة : معنى الندوب	٢٢٢	يترجع رفعه فيما لم يذكر في أحد الاحوال السابقة	١٩٦
لا يستعمل في التدبة إلا يا أو وا	٢٢٤	التنازع	١٩٧
حكم الندوب	٢٢٤	ضابطه، وأمثله	١٩٨
المفعول المطلق : معناه ، وأمثله	٢٢٤	إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه	١٩٨
ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولا مطلقا	٢٢٥	إن أعملت الثاني أضمرت في الاول للرفوع . دون سواء	١٩٩
المفعول له	٢٢٦	قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه ، محافظة على المعنى	١٩٩
تعريفه ، وشروطه	٢٢٦	٢٠٠ للمفعول ، وأنواعه	
إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل	٢٢٧		
المفعول فيه	٢٢٩	٢٠٢ نصب للنادى في ثلاثة أنواع	
تعريفه	٢٢٩	٢٠٤ إذا كان علما مفردا بنى على ما يرفع به	
جميع أسماء الزمان تقبل النصب ، ولا يقبله إلا المهم من أسماء المكان	٢٣٠	٢٠٤ للنادى المضاف لياء التكلم	
المفعول معه	٢٣١	٢٠٦ حكم « أب » و « أم » في النداء إذا كانا مضافين إلى الياء	
للإسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات	٢٣٢	٢٠٧ حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء	
الحال : تعريفه	٢٣٤	٢٠٩ أحكام تابع المنادى	
شرط الحال التنكير	٢٣٥	٢١٣ حكم المنادى المفرد إذا تكرره مضافا	
وشرط صاحبها التعريف ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو التأخير	٢٣٦	٢١٣ للترخيم : معناه ، شروطه	
التمييز	٢٣٧	٢١٤ يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا يقطع النظر عنه	
تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال	—	٢١٥ المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها	
التمييز نوعان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ، ومواقع كل منهما	٣٢٨	٢١٨ المستغاث به : معناه	
« كم » على نوعين ، وبيان حكم تمييز كل منهما	٢٣٩		
قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا	٢٤١		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٤٣	المستثنى بإلا وأحواله ، وحكم كل منهما	٢٨٢	واختلفوا في رفته الظاهر
٢٤٧	المستثنى بغير وسوى	٢٨٣	التوابع خمسة:
٢٤٧	« بليس ، ولا يكون وما خلا وما عدا	٢٨٣	الأول : النعت
٢٤٨	المستثنى بخلا وعدا وحاشا	٢٨٤	قائمة النعت
٢٤٩	مخفوضات الأسماء :	٢٨٥	ما يتبع فيه منعوتة
٢٤٩	حروف الجر ، وأنواعها	٢٨٨	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء
٢٤٩	« لعل » حرف جر في لغة عقيل	٢٨٩	التوكيد لفظي ومعنوي ، والكلام على اللفظي
٢٥٠	« مق » حرف جر في لغة هذيل	٢٩٢	الكلام على المعنوي : ألفاظه ، ومواقعها
٢٥١	« كي » تجربها « ما » الاستفهامية	٢٩٤	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت
٢٥١	« لولا » يجربها الضمير	٢٩٧	العطف ضربان : عطف بيان ، وعطف نسق ، عطف البيان
٢٥٣	المجرور بالإضافة	٢٩٨	كل ما يصح جعله عطف بيان يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه
٢٥٣	الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام	موقع المتبوع	
٢٥٤	إضافة الصفة لعمولها على ثلاثة أنواع	٣٠١	عطف النسق
٢٥٤	الإضافة لا تجامع التثنية ، ولأل	٣٠١	معنى الواو
٢٥٥	يعمل عمل الفعل سبعة أشياء :	٢٠٢	« الفاء »
٢٥٦	الأول : اسم الفعل	٣٠٣	« ثم »
٢٥٨	أحكام اسم الفعل	٣٠٣	« حق »
٢٦٠	الثاني : المصدر	٣٠٤	لا تفيد حق الترتيب ، خلافا لبعضهم
٢٦٠	شروط إعماله	٣٠٥	معاني أو
٢٦٦	المصدر العامل على ثلاثة أنواع	٣٠٦	معاني أم
٢٧٠	اسم الفاعل ، وشروط إعماله	٣٠٦	لا ، وبل ، ولكن
٢٧٤	أمثلة المبالغة ، وإعمالها	٣٠٨	البدل : معناه ، أقسامه
٢٧٧	اسم المفعول	٣١٠	العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام
٢٧٧	الصفة المشبهة	٣١١	لأسماء العدد التي هي زنة لفاعل
٢٧٨	تخالف اسم الفاعل من خمسة أوجه	أربعة أحوال	
٢٧٩	لعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال		
٢٨٠	اسم التفضيل		
٢٨٠	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال		
٢٨٢	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به		
٢٨٢	يرفع الضمير المستتر اتفاقاً		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الوقف	٣٢٥	موانع الصرف	٣١١
الوقف على تاء التانيث	٣٢٥	العلة الاولى : وزن الفعل	٣١٢
« المنقوص للرفع والمخفوض	٣٢٦	» الثانية : التركيب	٣١٢
» « المنقوص المنصوب	٣٢٧	» الثالثة : المعجمة	٣١٣
» « « إذن »	٣٢٧	» الرابعة : التعريف	٣١٣
» « نون التوكيد الخفيفة	٣٢٧	» الخامسة : العدل ، وهو على	٣١٥
» « الاسم المنصوب المنون	٣٢٨	ضربين	
تسكتب الألف بعد واو الجماعة	٣٢٩	العلة السادسة : الوصف	٣١٧
تسكتب الألف المنطرفة بأه	٣٣٠	» السابعة : الجمع	٣١٨
أو واو		» الثامنة : الزيادة	٣١٨
همزة الوصل - ضبط مواضعها	٣٣١	» التاسعة : التانيث	٣١٨
حركة همزة الوصل	٣٣٢	هذه العلة على ثلاثة أقسام	٣١٩
خاتمة « شرح قطر الندى »	٣٣٣	التعجب ، له صيغتان	٣٢٠
خاتمة « سبيل الهدى »	٣٣٤	لا تنفى صيغة التعجب إلا مما	٣٢٤
		استوفى خمسة شروط	

تمت فهرس الموضوعات الواردة في كتاب

« قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام الأنصاري

والحمد لله ذي الجلال والإكرام ، وطى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

٢ - فهرس الشواهد

الواردة في « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

الشاهد	رقم الشاهد
إذا أنا أومن عليك ولم يكن	٧
لقاؤك إلا من وراء وراء	
ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم	٢٢
المودة والإخاء	
ليس من مات فاستراح بميت	١٠٤
إعسا الميت ميت الأحياء	
إعسا الميت من يعيش كثيبا	
كاسفا باله قليل الرجاء	
حرف الباء	
والله ما ليلي بنام صاحبه	٨
ولا مخالط الليان جانبه	
يسر المرء ما ذهب الليالي	١١
وكان ذهبها من له ذهابا	
إذن والله نرهبهم بحرب	١٣
تشيب الطفل من قبل المشيب	
أضحى يمزق أثوابي ويضربني	
أبعد شبيبي يعني عندي الأدبا	
ألا ليت الشباب يعود يوما	
فأخبره بما فعل المشيب	
زعمتني شيخاً ولست بشيخ	٧٠
إعما الشيخ من يدب ديباً	
القوم في أثرى ظننت؟ فإن يكن	٧٢
ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا	
وإعسا يرضى المنيب ربه	٧٧
مادام معنيا بذكر قلبه	
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	٩٥
بالكحول والشبان للعجب	
ألا يا قوم للعجب العجيب	٩٧
وللغفلات تعرض الأريب	
ومالي إلا آل محمد طيبة	١٠٩
وما لي إلا مذهب الحق مذهب	
وا، بأبي أنت وفوك الأحنب	١١٥
كأعما ذر عليه الزرنب	
وعدت وكان الخلف منك سجيبة	١١٨
مواعيد عرقوب أخاه يترب	
يحايي به الجلد الذي هو حازم	١٢٠
بضربة كفيه اللانفس راكب	
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	١٣٨
بأليت عدة حول كله رجب	
أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا	١٤٠
أعبدكما بالله أن تحدثا حربا	

رقم العام	الشاهد
١٤٣	كان صفري وكبرى من قواقمها حباء در على أرض من الذهب
١٤٤	لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فإن للساء ماء أبي وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	خبير بنو لب فلانك ملغياً مقاله لهي إذا الطير مرت
١٤٨	والله أنجلك بكفى مسامت من بعد ما وبعد ما وبعد مت كانت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٠	مق تأتتا تلم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
١١٢	شربن بماء البحر ثم زرفت مق لجج خضر لهن نثيج
١١٢	أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

حرف الحاء للهمة

١٨	يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى ساجان فستريها
١١٧	وقولى كما جشأت وجاشت مكانك تهمدى أو تستريحي
١٣٤	أخاك أخاك ؛ إن من لأخاله كسام إلى الهيجا بغير صلاح

حرف الهاء للهمة

٢٠	هل تعرفون لباناتى فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	صتبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٧	أبسى على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد
٤٤	أصتت خلاه رأسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد

رقم العامة	الشاهد
	{ تطاول ليك بالأعمد
٤٦	{ وبات وبات له لية
	{ وذلك من بنا جاني
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعلمنا
٥٦	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا
٦٢	أزف الترحل غير أن ركابنا
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء
٦٨	دريت الوفي العهد يا عمرو فاغضب
٨٥	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي
١٠٠	تألى ابن أوس حلقة ليردني
١٣١	أتألى أنهم مزقون عرضي
١٣٦	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها
١٤٩	وإياك ولليتات لا تقربنها
	وباب الخلى ولم ترقد
	كليلة ذي العائر الأرمد
	وخبرته عن بني الأسود
	أضادت لك النار الحمار للقيدا
	إلى حمامتنا أو نصفه ، فقد
	لما نزل برحالتنا ، وكان قد
	محاولة وأكثرهم جنودا
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
	أنت خلفتني لدهر شديد
	بأجود منك يا عمر الجوادا
	لأناس عتوم في ازدياد
	إلى نسوة كآنهن مفائد
	ججاش الكرملين لها فديده
	أخذت على موافقا وعهودا
	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

١٦	لأستسلمن الصعب أو أدرك النى
٣٠	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها
٤١	ألا يا سلمى يادار مى على البلى
٦١	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا
٦٦	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
٦٩	وحدث بيوتى فى يفاع ممنع
٧١	أبالأراجيز يابن اللؤم نوعدى
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
	فما انتقادت الآمال إلا لصابر
	كلا مركبها تحت رجلك شاجر
	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
	أنيس ، ولم يسمر بمكة سامر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	ينخال به راعى المحولة طائراً
	وفى الأراجيز خلت اللؤم والحور
	كما أنى ربه موسى على قدر

الشاهد	رقم الشاهد
أهذا للغيرى الذى كان يذكر ؟	٩٢
وقمت فيه بأمر الله يا عمسرا	٩٨
كما انتفض العصفور بالله القطر	١٠٢
ومن ترك بعض الصالحين فقيراً	١٢٥
إذا عدموا زادا فإنك عاقر	١٣٠
قد يؤخذ الجار بظلم الجار	١٣٣

حرف السين للمهمة

منع البقاء تقلب الشمس	}	٢
وطلوعها من حيث لا تسمى		
وطلوعها حمراء صافية	}	٣
وغروبها صفراء كالورس		
اليوم أعلم ما يجيء به	}	٣
ومضى بفصل قضائه أمس		
لقد رأيت عجياً مذ أمسا	}	٣
عجائزاً مثل السعالى خمساً		
ياكلن ما فى رحلمن همساً	}	٣
لا ترك الله لهن ضمناً		
ولا لقمين الدهر إلا تمساً		
يا صاح يا ذا الضامر العنيس		٩٠
والرحل ذى الأنساع والحلس		
يامرو إن مطيق محبوسة		٩١
ترجو الحباء ، وربها لم يياس		
فأين إلى أين النجاة يفتلق		١٣٥
أناك أناك اللاحقون احبس احبس		

حرف العين للمهمة

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	٢١
قد حدثوك ، فما راء كمن ممعا	
خليلى ، ما واف بعهدى أتما	٣٨
إذا لم تكونا لى طى من أقاطع	
أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر	٤٧
فإن قومى لم تأكلهم الضبع	
سبقوا هوى وأعنقوا لهوام	٥٨
فتخرموا ، ولكل جنب مصرع	
لا تجزعى إن منفسا أهليكته	٧٥
فإذا هلسكت فعند ذلك فاجزعى	
يا ابنة عما لا تلومى واجمى	٨٦
... ..	
أنا ابن التارك البكرى بشر	١٣٩
عليه الطير ترقبه وقوعا	
ياصيدا ما أنت من سيد	١٤٥
موطأ الأكفاف رحب الذراع	

رقم
الشاهد

الشاهد

حرف الفاء

- ٤ ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٥٠ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الحزف
١٢٤ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٥٠ ألا حبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبى بها هائما دنف

حرف القاف

- ٣٣ عدس : ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طليق
٨٩ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨ والتغلييون بشس الفحل فلهم فخلا ، وأمهم زلاء منطبق

حرف الكاف

- ٨٧ يا حكم الوارث عن عبد الملك [ميراث أحساب وجود منسك]]

حرف اللام

- ٦ لعمرك ما أدرى ، وإنى لأوجل على أينما تعدو للنيسة أول
٩ [أيا جارتنا ، ما أنصف الدهر بيننا] تعالى أقاسمك الهموم تعالى
١٢ رأيت الوليد بن يزيد مباركا هديدا بأعباء الخلافة كاهله
٢٤ قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢٥ أغرك منى أن حبك قانلى وأنك مهما تأصرى القلب يفعل
٢٧ إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢ وقصيدة تانى اللولك غريبة قد قلتها ليقال : من ذا قلها ؟
٤٢ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول
٤٩ لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧ علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
٥٨ بأنك ربيع وغيث مربع وأنك هناك تصكون الثمالا

رقم الشاهد	الشاهد
٦٥	لا سابغات ولا جاواء باسة
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن
٨٠	جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني
٨١	ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة
٨٢	ألا يا عباد الله قلبي متميم
١٠١	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
١٠٣	فكونوا أتم وبني أبيكم
١٠٥	لمية موحشا طلل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
١١٤	فهبات هبات العقيق ومن به
١٢١	إن وجدى بك الشديد أراي
١٢٣	ألا إن ظلم نفسه اللرم بين
١٢٦	القائلين الملك الحلاحلا
١٢٩	أخا الحرب لباسا إليها جلالها
	تقى للنون لدى استيفاء آجال
	بأعجلهم؛ إذ أجمع القوم أعجل
	لغير جميل من خليلى مهمل
	كفانى، ولم أطلب، قليل من المسال
	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا
	لدى الستر إلا لبسة للتفضل
	مكان السكيتين من الطحال
	يلوح كأنه خلل
	وكل نعيم لا محالة زائل
	وهبات خل بالعقيق نواصله
	عاذرا فيك من رأيت عذولا
	إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا
	خير معد حسبنا وناالا
	وليس بولاج الخوائف أعقلا

حرف الميم

١	فلولا المزججات من الليالى	لما ترك القطا طيب المنام
٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	فإن القول ما قالت حذام
١٠	ومهما تسكن عند امرى من خليفة	أكاد أغص بالماء الحميم
١٤	أقول لهم بالشعب إذ بأسرونى :	وإن خاطما تخفى على الناس تعلم
١٧	وكنت إذا غمرت قناة قوم	لم تياسوا أنى ابن فارس زهدم
٢٣	لا تته عن خلق وتأتى مثله	كسرت كعوبها أو تسنقيا
٢٥	نصلى لأذى صلت قريش	عار عليك إذا فعلت عظيم
٢٧	ذاك خليلى وذو يواصلنى	ونعبده وإن جحد العموم
٤٣	لا طيب للعيش ما دامت منقصة	يرمى ورأى بامسهم وامسله
٤٨	لا تعربن الدهر آل مطرف	لذاته بادكار الموت والهرم
		إن ظالمنا أبدا وإن مظلوما

رقم الشاهد	الشاهد
٥٩	ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	كأني من أخبار إن ، ولم يعجز له أحد في النحو أن يتقدما
٧٣	ولقد علمت لتأتين منيق إن للنسابة لا تطيش سهامها
٩٣	تنكرت منا بعد معرفة لمي [وبعد النصافي والشباب للكرم]
٩٩	واحر قلباه بمن قلبه شيم ومن بجسمي وحالي عنده مقم
١٠٦	وتضوء في وجه الظلام منيرة كجمانة البحري مل نظامها
١١٩	لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وفقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
١٢٧	إني حلفت برافعين أكفهم بين الحطيم وبين ركني زمزم
١٣٧	إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الصكتية في المزدحم
١٤٢	أثاركة تدلها قطام رضينا بالتحية والسلام

حرف النون

١٩	رب وقفني فلا أعدل عن صفت الساعين في خير سنن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنابا متى أضع العمامة تعرفوني
٢٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان
٣٩	أقطن قوم سلمى أم نواظفنا؟ إن يظعنوا فصجيب عيش من قطننا
٤٥	صاح فمر ، ولا تزل ذاكر الموت ؛ ففسيانه ضلال مبيت
٥٤	قوائمه ما فارقتكم قالبا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
٦٠	وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
٨٤	ولست براجع ما فات مني بلهف ، ولا بليت ، ولا لوأني
٩٦	يازيدا لآمل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
١٢٢	هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم ومحكم صلبكم رحمان قربانا؟
١٣٢	ما رأيت أمرا أحب إليه الـ بذل منه إليك يا ابن صفوان

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف الهاء
١١٦	واها لسلس ثم واها واها ياليت عيناها لنا وقها
١٤١	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حق نعله ألقاها
	حرف الياء
٢٩	وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آفيا
٥١	تعز فلا شيء على الأرض بافياً ولا وزر مما قضى الله واقياً
٥٢	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقياً
٨٣	أياراكبا إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا
١٤٧	عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفي الشيب والإسلام للمرء ناهيا

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب « شرح قطر الندى » لابن هشام ،
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

